الاثنين 27 شباط 2023
العدد 4859 السنة السابعة عشرة
Lundi 27 Février 2023 no 4859 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تقرير لديوان المحاسبة: 92 % من الهبات منذ 1997 صُرفت من دون رقابة [6]

مساعي الخارج يحرّكها تهديد نصرالله بعد فشل لقاء باريس
وقائع من الحصار الأميركي على لبنان [2]

من يحاسب أبواق الفتنة؟
[5 ـ 4]

الحدث

خضوع السلطة لا يوقف العمليات
الثأر لنابلس مستمر
10

07
تقرير
الأحباش خارج الاصطفافات
لسنا في جيب أحد

08
قضية

موظفو غلايني «كربجوا» المطار

12
سوريا

الحراك الانفتاحي على دمشق يتكثف

قضية اليوم

مساعي الخارج يحرّكها تهديد نصر الله بعد فشل لقاء باريس

وقائع من الحصار الأميركي

إبراهيم الأمين

في آب 2021، في ذكرى مرور عام على تفجير مرفأ بيروت، فشلت محاولة جادّة للولايات المتحدة وعواصم غربية وعربية لإعادة إشعال الحراك الشعبي، لكن في مواجهة حزب الله حصراً. يومها، خُطّط لكثير من الفعاليات والاحتفالات ولاحتجاجات لاحقة تصبّ غضبها على الحزب وتحمّله مسؤولية التفجير وخراب لبنان. في الرابع من آب 2021، كانت السفارة الأميركية في بيروت تنتظر نتائج البرنامج الذي أعدّ بالتعاون مع عدد كبير من الجمعيات غير الحكومية والتجمّعات والأطر السياسية التي ولدت على هامش حراك 17 تشرين 2019. لكن العودة الى أرشيف ذلك العام تعيدنا الى الصدمة الكبيرة التي واجهت الأميركيين ومعهم دول أوروبية بارزة وعواصم عربية، نتيجة أمرين:

الأول، أن إحياء الذكرى جُعل حصراً للمسيحيين، ولم يتم إشراك مؤسسات دينية إسلامية في المناسبة.

الثاني، فشل كل حلفاء أميركا في حشد أكثر من ثلاثة آلاف مواطن حضروا لساعات، ثم غادروا الساحات والطرقات وكأنّ شيئاً لم يكن.

> الأميركيون ومعهم اوروبا بمعاونة لبنانيين من داخل الدولة وخارجها نجحوا في تعطيل كافة مؤسسات الخدمات المدنية الرسمية وحصروا الدعم بالجيش وقوى الأمن والاجهزة الأمنية

عقب المناسبة مباشرة، طلبت السفيرة الأميركية دوروثي شيا من مساعديها استدعاء ممثّلي هذه الجمعيات الى مكتبها. وقامت بعملية توبيخ شهيرة لـ 16 منهم على الأقل، قبل أن تبلغهم أن الرقابة على أعمالهم صارت مسبقة جراء فشلهم، لكنها أكّدت لهم أن المعركة يجب أن تبقى مفتوحة في وجه حزب الله، وأن كل الضغوط على لبنان هدفها تحميل حزب الله المسؤولية، وتخيير الشعب اللبناني بين الخراب والجوع وبين التخلّص من المقاومة وسلاحها.

لم يكن الإحباط الأميركي سبباً وراء وصول الرئيس إيمانويل ماكرون الى لبنان، وإطلاق برنامج عمل مكثّف قال الفرنسيون إنه منسّق تماماً مع الأميركيين، وبصورة أقل مع السعوديين. ومع انطلاق المحاولة الفرنسية القائمة على «التعامل بواقعية مع عناصر الأزمة اللبنانية»، كان الأميركيون يواصلون برنامجهم الهادف الى مزيد من الضغوط السياسية والاقتصادية والمعنوية على لبنان ومؤسساته. وحتى موعد الانتخابات النيابية، جهد الأميركيون، مع السعودية، لتنظيم جبهة تحصل على غالبية نيابية واضحة في البرلمان تسمح بتشكيل حكومة مختلفة، ثم انتخاب رئيس جديد للبلاد لا يحظى برضى حزب الله. وكان الأميركيون يمارسون كل الضغوط لعزل المقاومة، وعملوا من دون توقف على فك تحالفها مع التيار الوطني الحر، كما رفعوا من سقف السجال مع آخرين مثل وليد جنبلاط وقيادات قريبة من سعد الحريري، وأنفقوا مع السعوديين والإماراتيين مبالغ لا باس بها لتعزيز الخطاب الخاص بهم إعلامياً، حتى باتوا يسيطرون على القسم الأكبر من المؤسسات الإعلامية بكل صنوفها، وساد خطاب شيطنة المقاومة وإلصاق كل موبقات الذين تعاقبوا على الحكم والقوى الحليفة لأميركا بالحزب. وكان الهاجس عندهم أن يسقطوا من وعي الناس أن هناك حصاراً أو ضغطاً أميركياً مباشراً على لبنان. وحتى عندما أحرجتهم المقاومة بقرارها الإتيان بالمازوت من إيران، عمدوا الى أبشع عملية احتيال سوّق لها كل عملائهم من سياسيين وإعلاميين ورجال دين، وأوهموا الجميع بأن المساعدات النفطية ستصل قريباً الى لبنان، من دون أن يلمس أحد شيئاً على الأرض. إلا أن الاستراتيجية الأميركية استمرت على حالها، على أساس أن الضغط الاقتصادي على لبنان لا بد أن يصيب حزب الله وبيئته، وينهكه ويجرّه الى تنازلات كبيرة. وكان الأميركيون يرفضون الاستماع حتى الى آراء حلفائهم من اللبنانيين ممّن كانوا يعرضون نتائج الضغط والحصار عليهم وعلى مناصريهم، ويحاولون أن يشرحوا للأميركيين كيف أن حزب الله يقود أكبر عملية تكافل ودعم ساعدته على حفظ دعم بيئته له، وفتحت له الباب للوصول الى قواعد شعبية من خارج بيئته الطائفية أو السياسية.

بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون، حاول الفرنسيون القيام بمقاصة مع السعودية والولايات المتحدة في سياق محاولة باريس لإبرام صفقة جديدة في لبنان يكون عنوانها الاتفاق على رئيس جديد. لكن الفرنسيين سرعان ما اكتشفوا أن واشنطن والرياض ليستا مهتمّتين بتسوية مع حزب الله، بل تريدان مواصلة الضغط عليه من خلال الضغط على اللبنانيين. وهو ما عطّل محاولة أولى جرت الخريف الماضي، وكانت تهدف الى تسوية تأتي برئيس يمكن اعتباره من حصة حزب الله، مقابل الإتيان برئيس للحكومة يعدّ من حصة خصومه، وهو ما عرف يومها بتسوية سليمان فرنجية - نواف سلام. والمفارقة أن حزب الله لم يعارض مبدأ التسوية، لكنه كان يبحث عن عناصر دعم داخلية أقوى لها، وخصوصاً مع حلفائه، لزم الأمر.

ثانياً: واصل الأميركيون معارضة وصول أيّ دعم لقطاع الطاقة في لبنان، فواصلوا مع البنك الدولي تعطيل صفقة جرّ الغاز من مصر والكهرباء من الأردن، وهددوا لبنان بعقوبات إن قبل بأيّ دعم نفطي من إيران، ثم منعوا الكويت وقطر والإمارات من تقديم أي هبات نفطية للبنان.

ثالثاً: ممارسة نوع مختلف من الضغوط الهادفة الى إسقاط جميع المؤسسات الرسمية في لبنان. وجاء الانهيار المتسارع لسعر صرف الليرة ليزيد مأزق المالية العامة في لبنان، ويعزّز الفوضى في السوق النقدية. وبينما كان يفترض معالجة الأمر عبر تغيير الفريق المسؤول عن السياسة النقدية ممثلاً برياض سلامة وآخرين، عمدت الولايات المتحدة الى توفير الغطاء الكامل له. ولولا أن التحقيقات التي جرت في قضيته انتقلت من لبنان الى أوروبا ثم عادت الى لبنان، لمنع الأميركيون أحداً من الإتيان على ذكر سلامة بكلمة سوء. وخلال هذه الفترة، واصل الأميركيون الضغط عبر العقوبات من جهة، وعبر التضييق على الشركات المالية من جهة ثانية، ما جعل لبنان معطلاً بصورة كاملة مالياً ونقدياً.

رابعاً: تعزّز التدخل الغربي، الأميركي منه والأوروبي (الألماني على وجه الخصوص) في السلطة القضائية، وجرت، ولا تزال، محاولات لاستخدام القضاء من أجل ترهيب المسؤولين اللبنانيين، وخصوصاً من خلال تسييس التحقيق الجاري في تفجير مرفأ بيروت، أو من خلال ترهيب القضاة أنفسهم بالتهويل عليهم بفرض عقوبات إن هم خالفوا التوجّهات الغربية، وقدّموا مغريات لبعضهم بأنّ حظوظهم في أدوار سياسية أكبر مرتبطة بسلوكهم الآن، وخصوصاً رئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود. لكن ما حصل، عند تعطيل التحقيقات في ملف سلامة وبقيّة مصارف لبنان، أضيف الى قيام السلطة الحاكمة بتعطيل أي محاولة قضائية للتحقيقات في المخالفات، من خلال عرقلة التحقيق الجنائي من جهة، أو منع سريان العمل القضائي في ملفات كبيرة، كملف سوليدير الذي لا تقلّ الجريمة والفضيحة فيه عمّا يجري اليوم تناوله في قصّة حاكم مصرف لبنان. وكانت النتيجة تعطيل القضاء.

خامساً: أصرّ الأميركيون ومعهم دول غربية، على التعامل مع الدولة اللبنانية على أنها «دولة فاشلة»، وجاهروا بأنهم لن يتعاملوا مع الدولة في أيّ مشاريع دعم أو تطوير، وفرضوا على لبنان القبول مسبقاً بكامل شروط صندوق النقد الدولي، كما فرضوا رقابة شبه يومية على مؤسسات وإدارات رسمية عدّة، بينما أطلقوا العنان لماكينتهم القائمة على المنظمات غير الحكومية، ومنعوا مساءلة هذه المجموعات عمّا تقوم به. هل يعرف اللبنانيون، مثلاً، الحجم الفعلي للمساعدات التي أتت بعد تفجير المرفأ، وما الذي حلّ بها وأين هي وكيف أنفقت؟

سادساً: أنطلق جماعة أميركا والسعودية في لبنان بخوض معركة الفساد بطريقة مقلوبة، مستغلّين الانهيار من جهة، وحاجة الجمهور في بطولات من جهة أخرى، وأطلقوا العنان لعمليّات أمنية استهدفت مؤسسات تخصّ شؤون الناس مباشرة، حتى وصلنا خلال شهور قليلة الى نتيجة واحدة مفادها: ننتظر الفرج حتى نحصل على جوازات السفر، تتوقف النافعة عن عملها، ثم تقفل الدوائر العقارية، وتتعطّل حتى الوحدات الخاصة بالضريبة في وزارة المالية، ويترافق ذلك مع توقف التعليم في المدارس الرسمية، وتعثّره في الجامعة اللبنانية، بينما يتولّى مصرف لبنان والمصارف ابتزاز الموظفين في القطاع العام شهرياً.

سابعاً: اعتبار عملية الضغط ناجحة، وبدء إعداد العدّة لاحتمال حصول انفجار اجتماعي كبير، وحصول توترات أمنية في مناطق مختلفة من البلاد. ومع إدراك الأميركيين أنّ واقع لبنان لا يسمح بقيام قوة قادرة على مواجهة المقاومة أو جرّها الى حرب أهلية، وإزاء تعطّل خيار الحرب الإسرائيلية أو الأميركية على المقاومة في لبنان، كان لا بدّ من استراتيجية جديدة تقوم على تحييد القوى العسكرية والأمنية عن عمليات التدمير الممنهج لبقية مؤسات الدولة.

وفي هذا السياق، طُلب من القطريين، مثلاً، إهمال ملف دعم الجامعة اللبنانية والتعليم المدرسي الرسمي، وتخصيص ملايين لدعم مصلحة الجيش اللبناني، وعمد الأميركيون أنفسهم الى فتح حسابات خاصة للجيش اللبناني تغذّى بالدولارات من دون علم الحكومة او وزارة الدفاع، وترك لقائد الجيش حصراً حرية التصرف بها، ليتبيّن لاحقاً أنّ الدعم المالي والعسكري للجيش وقوى الأمن هدفه إبقاء هذه المؤسسات وحدها العاملة، بعد إخضاع قياداتها لإمرة جديدة. وفي هذا السياق، فتح مسؤول الاستخبارات العسكرية الأميركية في لبنان خزائنه في سفارة عوكر، وصرف ملايين الدولارات على الأجهزة الأمنية كافة، ضمن برنامج مساعدات للمساعدة على الصمود. ووصل الأمر مع الوقت إلى أن تسلّم الأميركيون، ومعهم دول أخرى، داتا العاملين في المؤسسات العسكرية والأمنية لتلبية دعمهم بالمال المقطّر مباشرة، وجعلهم رهائن هذه «المكرمة الشهرية» التي لا تتجاوز المئة دولار!

ثامناً: العودة الى خوض معركة توطين النازحين السوريين في لبنان، واعتمد الأميركيون، ومعهم الأمم المتحدة والدول الأوروبية وحتى العربية، الضغط المباشر على الحكومة لمنع أيّ تنسيق عملاني مع الحكومة السورية. ثم طالبوا لبنان رسمياً (فعل ذلك السفير الألماني بكل صفاقة) بمنح هؤلاء حقوق الإقامة الدائمة في لبنان على غرار ما فعلته بلاده مع نحو مليون سوري هاجروا إليها خلال العقد الماضي. وفي الوقت نفسه، توّلت المنظمات والجمعيات غير الحكومية الناهية لحقوق لبنان والنازحين على حدّ سواء، مهمة ترهيب هؤلاء النازحين، وإقناعهم بأن عودتهم الى سوريا غير آمنة، وأنهم سيعانون الجوع الى جانب القهر إن عادوا الى دولة منهارة، ثم قدّموا روايات من نسج الخيال عن عائدين سجنوا أو تعرّضوا للاضطهاد من قبل الدولة السورية بعد عودتهم الطوعية الى قراهم.

إلى جانب كل ما سبق، يواصل الأميركيون تهديد اللبنانيين بأنهم إن لم يقرّوا بطلبهم الثورة على حزب الله، فإن موجات الضغط ستزداد يوماً بعد يوم. وكل المؤشرات الاقتصادية والمالية تشير الى ذلك، وأن مداولات باريس السابقة أو اللاحقة على الاجتماع الرسمي تشير الى أن فرنسا تحاول من جديد إعادة تعويم مبادرتها الأولى بمقايضة رئاسة الجمهورية برئاسة الحكومة. لكن الفكرة لم تلقَ قبولاً سعودياً أو قطرياً، ولم تبارکها الولايات المتحدة التي يبدو أنها تواصل من أبواب أخرى العمل على ممارسة نوع جديد من الضغوط لإجبار حزب الله على التراجع. وقد تمّ جمع الكثير من المعطيات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تقود الى موجة أقصى من الضغوط على لبنان، ولعلّ هذا ما يفسّر الغضب الكبير الذي اعترى وجه السيد حسن نصر الله وهو يحذّر الأميركيين (واتباعهم في لبنان) من أن الذهاب نحو الفوضى بقصد فرض قائد الجيش رئيساً، أو جرّ حزب الله الى حرب أهلية، دونه الأهوال التي تنتظر الأميركيين وعملاءهم في لبنان، ونار تلهب إسرائيل... وهو تحذير بدأ يؤتي مفعوله.

مرة جديدة، لنصبر ولننتظر!

فشلت محاولات إحياء الحراك في وجه حزب الله حصرا في الذكرى السنوية الاولى للانفجار المرفأ (هيثم الموسوي)

تقرير

حزب الله والرئاسة: التوقيت قبل هوية الرئيس

رغم أن الصورة العامة هي البحث عن هوية الرئيس العتيد، لكن توقيت الانتخاب ربطاً بالحدث المحلي والإقليمي قد يكون مفتاح السؤال عن مصير رئاسة الجمهورية. حتى الآن لا يزال حزب الله وحده يمتلك موعد الانتخابات

هيام القصيفي

تتعامل قوى سياسية فاعلة بواقعية مع أمرين: دقة الوضع الداخلي الذي يقارب حد المواجهة، واعتبار أن الانتخابات الرئاسية صارت أبعد مما كان يتوقعها الجميع، بغض النظر عن الترشيحات المعلنة وغير المعلنة والحملات الترويجية لأي من المرشحين. لذا، قد يكون من المنطقي أكثر من السؤال عن هوية رئيس الجمهورية، السؤال عن توقيت انتخابه، لأن على هذا التوقيت سيبنى الكثير من قراءة الوضع المستقبلي للبنان. وفق هذه المعادلة يصبح النظر إلى كلام الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله بأنه رسم طريق رئاسة الجمهورية من مكان آخر.

فقد رفع نصرالله في خطابه الذي لا يزال محور نقاش مستفيض حول خلفياته وتأويلات ما ربط به ملف الوضع الداخلي بالخارج، السقف السياسي تحت عنوان الرئاسيات والأزمة الاقتصادية، مبعداً المواجهة عن الصدام الداخلي ليضعها مع الولايات المتحدة. وهو بذلك أرسل رسائل عدة ووضع إطاراً جديداً لانتخاب رئيس الجمهورية بدأ يتبلور تباعاً.

حدد الحزب بوضوح شروطه للانتخابات أمام من يعنيهم الأمر، وفتح الباب للكلام معه حول الانتخابات كسلة متكاملة وليس الرئيس فقط، إذا كان هناك من يريد بدء الحوار لإجراء الانتخابات. وهو كان واضحاً في إظهاره أنه يمتلك توقيت الانتخابات قبل أن يصل إلى نقاش هوية الرئيس ومفاعيل الحوار الداخلي والخارجي حوله. فالموعد المعروف محدد دستورياً بمهلة الشهرين قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية. أما وقد انتهت المهلة من دون انتخاب خلف للرئيس ميشال عون، فلم يعد يمكن لأي طرف آخر غير الحزب الإفراج عن موعد إجراء الانتخابات. وهنا، شرّع الحزب الباب للعروض الداخلية والخارجية معه، لأن له مصالح تتعدى التوقيت اللبناني للحدث الرئاسي، لا سيما بعد التطورات التي أحاطت بسوريا إثر الزلزال الذي أصابها، وانفتاح دول عربية على دمشق التي تلقفت هذا الانفتاح والمساعدات المرتبطة بها. وفي انتظار تبيان كلفة هذا الانفتاح على التقاطع بين النظام الذي كان مطوقاً ومحتاجاً إلى طهران، وبين محاولة إخراجه من عزلته، لا يمكن التسرع في ذهاب لبنان إلى قرارات بحجم تغير أساسي من خلال انتخابات رئاسية بتوافق داخلي فحسب، رغم الحث الغربي على لبننة الاستحقاق. وهذا الأمر يحتسب إقليمياً من بوابة سوريا، كما يمكن قراءة تأثيراته على الوضع اللبناني من خلال نظرة طهران إلى كل الساحات التي يحاول خصومها إعادة فرض إيقاعهم فيها وتحييدها عن النفوذ الإيراني.

> رسم حزب الله خريطة طريق مواجهة عالية السقف مع الولايات المتحدة لإبعاد المواجهة عن الداخل

في موازاة ذلك، يظهر حزب الله برسمه خريطة طريق المواجهة العالية السقف مع الولايات المتحدة، أنه أبعد المواجهة عن الداخل في اتجاهها، لأن كافة القوى على بينة من خطورة ما يجري داخلياً وكلفة الإشكالات الحالية والخطاب الطائفي والسياسي الذي بدأت تنتهجه القوى السياسية تجاه بعضها البعض، ما من شأنه أن يفاقم التوتر القائم على خلفيات حكومية ودستورية وسياسية، ويجعله ينحدر أكثر إلى أمكنة غير مسبوقة. وهذا ليس أمراً يسيراً في حسابات الحزب الذي يتعامل مع القوى المعارضة، وليس المسيحية فقط، على قدر من التحسب لردود فعلها. وقياساً إلى ما جرى في الأشهر الطويلة التي سبقت انتخاب عون فإن الوضع الحالي مختلف سواء بالنسبة إلى الحزب أو وضع القوى المعارضة أو التي كانت حليفة له. حينها، وضع الحزب قرار اختيار عون في جيبه لكنه ترك لطرفين قيادة المواجهة: الرئيس سعد الحريري من جهة وعون نفسه الذي كان يقف معه كفريق مسيحي قوي، وتولى تسويق الإطار الانتخابي تدريجاً قبل الوصول إلى التسوية الكبرى. وهذان القطبان السني والمسيحي عطلا أي مواجهة داخلية. وهذا ليس هو واقع الحال اليوم. ومن الصعب على الحزب أو أي طرف آخر، التقليل من خطورة أي صراع داخلي في مرحلة التجاذبات في كافة الملفات. فرغم أن هذه القوى تفتقد القدرة على إجراء الانتخابات في توقيتها وبحسب الشخصية التي تختارها، لكن في استطاعتها في الوقت نفسه أخذ المواجهة إلى نقطة اللاعودة. والطرفان اللذان حافظ معهما على وضعية التهدئة في انتظار الإفراج عن الانتخابات باتا في مكانين منفصلين. الحريري مبعد عن الساحة السياسية ولا يملك الدالة التي يفترض أن تكون له على الأصوات التي يحتاجها الحزب، والتيار الوطني الحر ممثلاً بالنائب جبران باسيل على خصومة شديدة لا تحتاج إلى مزيد من الصدام معها.

من هنا يصبح أمام الحزب خيار ربط الانتخابات بالخارج بما يشكل مجالاً أوسع لتطبيع الوضع الداخلي، في انتظار ما يسمح له بالإفراج عن إجراء الانتخابات في موعد ملائم لنوعية حركته وحركة إيران إقليمياً. آنذاك يصبح اسم الرئيس ترجمة للمسار الذي ستفرزه طبيعة المرحلة الجديدة.

صيدا الوفيّة لمعروف

على عادتها منذ 48 عاماً، لا تزال صيدا وفية لمعروف سعد. وكما في كل عام، أحيت ذكرى اغتياله في 26 شباط 1975 بتظاهرة شعبية تحت شعار «الوفاء لمعروف سعد» بدعوة من لجنة تكريمه. انطلقت التظاهرة أمس من تمثاله عند البوابة الفوقا باتجاه منزله في الشاكرية مروراً بساحة النجمة حيث أطلق عليه الرصاص أثناء قيادته مسيرة داعمة لصيادي الأسماك احتجاجاً على منح الحكومة لشركة «بروتيين» حقّ احتكار الصيد البحري على طول الشاطئ اللبناني. وأمام المئات من المناطق والمخيمات الفلسطينية، ألقى الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب أسامة معروف سعد خطاباً أكد فيه «المضي على نهج الشهيد العروبي الوطني والشعبي، والحفاظ على حقوق الناس وكرامة الوطن». واعتبر أن «شعب لبنان سيبقى في دوامة الأزمات والحرمان والمخاطر طالما بقيت القوى الطائفية متحكمة ومسيطرة»، داعياً القوى والنخب الوطنية والتقدمية إلى «لملمة شتاتها لخوض معركة التغيير واستعادة حقوق الشعب وإسقاط احتكار القوى الطائفية للسلطة».

(تصوير علي حشيشو)

على الغلاف

تنافس بين المخابرات والمعلومات رافق اكتشاف الجريمة وتوقيف القتلة

من يحاسب أبواق الفتنة؟

على فاصل «شعرة معاوية». تجنّب الشمال. ولبنان. الفتنة السنية - الشيعية التي كادت أن تقع بعد الغموض الذي لف حادثة اختطاف إمام بلدة القرقف العكارية الشيخ احمد الرفاعي. قبل اكتشاف جثته وتوقيف قاتليه «فلتت» جوقة سياسية - اعلامية بالتعاون مع «جيش الكتروني» للتأكيد أن حزب الله يقف خلف عملية الخطف. وسرت دعوات للتسلّح والنزول الى الشارع عبر وسائل التواصل الاجتماعي «دفاعاً عن كرامة اهل السنة». هذا الغليان في الشارع كان يقابله تأخير لا يُعرف ما إذا كان مقصوداً في مسار التحقيقات ومعاينة موقع الحادثة وتتبع دانا الاتصالات. خصوصاً ان المعطيات تُشير إلى ان مخابرات الجيش كانت تمتلك تفاصيل الحادثة وهويات المنفذين ليسبقها فرع المعلومات الى تسجيل «الخيطة الامنية» عبر توقيف المتورطين

زميت فرضية ارتباط عملية الخطف بالخلافات العائلية جانباً واستحضرت مخبطة اتهام جاهزة بحق حزب الله

ما إن انتشر خبر اختفاء الشيخ أحمد شعيب الرفاعي، حتى أدارت ماكينة سياسية - أمنية - إعلامية محرّكاتها. اختصرت هذه الشخصيّات الرفاعي في كونه شيخاً معمماً معارضاً لحزب الله والنّظام السوري، تماماً كما اختصرت جميع منشوراته على مواقع التواصل الاجتماعي بتلك التي تُهاجم الحزب والنظام السوري، من دون أن يتطرّق هؤلاء إلى الفيديوهات التي نشرها الرجل عن الخلافات المستشرية داخل بلدة القرقف العكارية، علماً أن هذه الخلافات ليست جديدة ويعرفها جميع قاطني البلدة لتحوّلها إلى اعتداءات مسلّحة وشكاوى قضائيّة خلال السنوات الماضية.

رُميت فرضيّة ارتباط عمليّة الخطف بالخلافات العائلية جانباً، واستحضرت بدلاً عنها مخبطة اتهام جاهزة بحق حزب الله والدولة السورية. فرقة كاملة من الشخصيات السياسيّة التي تدور في الفلك نفسه وتتقاطع في المكان نفسه أوهمت الناس أن لديها معلومات عن «المؤامرة» التي حاكها «الحزب»؛ ليس صدفةً أن يكون النائب أشرف ريفي والنائب السابق خالد الضاهر وأحد قادة المحاور في طرابلس عميد حمود في جوقة واحدة مع رئيس حزب القوات اللبنانيّة سمير جعجع الذي «انشغل باله»، فاتصل بمفتي الجمهوريّة الشيخ عبد اللطيف دريان لحثّه على تكثيف التحريّات لمعرفة مصير الرفاعي. جعجع اتخذ قراره في جعل قضيّة الرفاعي أولويّة، هذا ما بدا واضحاً من تغريداته وتغريدات «القواتيين» الذين استنفروا على مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى حسابات وهميّة صبّت الزيت على النّار وبعض الشخصيات التي «نفضت» عنها الغبار و«بلّت بدها» في الملف، من يتذكّر مثلاً المحاميين طارق شندب ونبيل الحلبي اللذين وجدا في ملف اختطاف الرفاعي مادةً دسمة لإعادة إحياء أفكارهما.

جميع هؤلاء أنهوا تحقيقاتهم الخاصة وتثبّتوا، من دون أدلّة، أن حزب الله هو الفاعل، لتبدأ مرحلة التّحريض ضدّ الحزب. يكفي أن يُقال أن حزب الله الشيعي خطف شيخاً سنياً حتّى يستنفر الكثير من الشبّان السنّة تحت شعار «يا غيرة الدين». هم الذين يعتبرون أنفسهم «طائفة مستضعفة» صاروا أكثر استعداداً مع دخول عناصر من الحزب إلى منطقة سنّية لاختطاف شيخ سني.

ومع مرور الوقت من دون معرفة مصير الرفاعي، صار سيناريو الفتنة أكثر ترجيحاً.

تأخر أم تنافس أمني؟

هكذا، طغى سيناريو «الفتنة المدبّرة» على كلّ السيناريوهات الأخرى لو لم يتم كشف الرواية الحقيقية. إلا أن علامات استفهام كثيرة دارت حول مسار التحقيقات وتأخرها، خصوصاً أنّ هذا التأخير كان يؤدي إلى غليان أكبر في الشارع. فقد تبيّن أن فرع المعلومات تأخر في المبادرة العملانية. وفسر متابعون الأمر بأن الفرع يعتمد أكثر على المعلومات الفنية، وتبين أن مرتكبي الجريمة أخذوا احتياطات سابقة، ولم يستخدموا أجهزة الهاتف في خلال مراحل تنفيذ العملية، كما عمدوا إلى خطوات قصدوا منها التهرب من كاميرات المراقبة. حتى أنهم حاولوا القيام بخطوات لا تترك بصماتهم. لكن السؤال عاد ليظهر عندما تبلغ مفتي عكار الشيخ زيد بكار زكريا من مسؤول مخابرات الجيش في المنطقة أن لديه معطيات وأدلة تسمح له بمداهمة منزل رئيس البلدية واعتقاله هو ومن معه. لكن الشيخ زكريا تمنى على ضابط المخابرات التمهل داعياً إلى عدم القيام بالخطوة ليلاً، خشية أن يقوم أقرباء رئيس البلدية وأنصاره، وجلهم من المسلحين، برد فعل تنتج منه اشتباكات وسقوط ضحايا.

إلا أنه مباشرة بعد اتفاق المفتي مع مخابرات الجيش، وطلب الجيش من عناصره الانتشار بعيداً وعدم اتخاذ وضعية الاقتحام، تم وضع هذه المعطيات بيد ضابط فرع المعلومات في المنطقة، ومكتبه قريب جداً من مكتب دار الإفتاء وتربطه علاقة قوية بالمفتي نفسه. وبعد وقت قصير، داهم عناصر الفرع منزل رئيس البلدية وتم توقيفه مع ولديه علي ومحمد وابن شقيقه. وبالتنسيق مع المفتي، بادر ضباط المعلومات إلى إبلاغ رئيس البلدية بأنه موجود لديهم بصفة شاهد وسيعود سريعاً إلى منزله، على أن يعود إليهم في صباح اليوم التالي، ليتم توقيفه والكشف عن تفاصيل ما حصل، في الوقت الذي بادرت فيه جهات في البلدة العمل إلى نقل أفراد عائلته إلى خارج المنطقة، كما جرى التواصل مع أنصاره وطلب إليهم التزام منازلهم.

وفيما تبدو الخطوة في إطار التنافس بين جهازين أمنيين، إلا أن تساؤلات ما إذا كانت هناك نية لمنع الجيش من التحقيق مع رئيس البلدية، على خلفية الخشية من الحصول منهم على معلومات تؤدي قيادات سياسية ودينية في المنطقة تربطهم صلات قوية بتيار المستقبل وبفرع المعلومات أيضاً. مع الإشارة هنا إلى أن عناصر مخابرات الجيش كانوا يسألون عن ابن شقيق رئيس البلدية، وهو عنصر في قوة الضاربة، علماً أن قوى الأمن أكدت أن التحقيقات اظهرت أن ابن شقيق رئيس البلدية ونجله الأصغر محمد ليسا على علم بكل ما حصل وتم إخلاء سبيلهما.

كذلك كان لافتاً صمت المفتي السابق أسامة الرفاعي، وابتعاده عن الأضواء بعد أن تم العثور في منزل شقيقه قيس على إحدى السيارات التي استخدمت في عملية الخطف وهي من نوع «كيا سبراتو». ومن المعروف قرب المفتي السابق من رئيس بلدية القرقف، خصوصاً أن الأخير خاض مع النائب وليد البعريني معركة الإفتاء إلى جانبه.

(الأخبار)

ثم أعاد تغريدة لأحد النشطاء مفادها أنّ «اليد التي امتدت لتختطف الشيخ الرفاعي في لبنان هي نفسها من تغتال في العراق وتقتل في سوريا... مخطط إيران الطائفي قائمٌ على قدم وساق». وقبل ثلاثة أيام من اكتشاف الحقيقة، كتب شندب: «أحمد الرفاعي شيخ وأستاذ، وخطيب جمعة خُطف من مدينة طرابلس. الإعلام اللبناني غير مبالٍ بأهل السنة الأجهزة الأمنية والدولة غائبة». تذكروا من خطف عرفان المعروبني ومحمد ناصيف وشبيل العيسمي... مليشيات الخطف في لبنان تمشي ببطاقات أمنية رسمية». وقبل يومين، كتب: «هناك مقرات أمنية لمليشيات حزب الله داخل منطقة طرابلس وأقضيتها، هل تستطيع الأجهزة الأمنية الدخول إليها للتحقيق والتفتيش أو السؤال عما يجري بداخلها؟». ورغم أن السيناريو الأقرب هو أن الجريمة نُفذت من أشخاص محليين، فإن الأنظار لم تتوقف عن التوجه نحو حزب الله.

النافخون في نار الفتنة؟

لم ينتظر المصطادون في الماء العكر انتهاء التحقيق ليُسارعوا إلى اتّهام الحزب، امتلاك الحقيقة، النائب السابق خالد الضاهر، مثلاً، جزم في مقابلة إذاعية بأنّه يعرف الفاعلين: «أؤكد أنّ الشيخ أحمد شعيب عند أحد الأجهزة الأمنية. الشيخ أحمد شُعيب اختُطف من قبل الحرس الثوري الإيراني عبر بعض الأجهزة الأمنية». وعندما سأله المحاور: «بناء على ماذا تقول ذلك؟»، أجاب مزهوّاً: «بناء على أوضاع وشهود وكلام في هذا الموضوع». وعندما كرر المحاور لفت انتباهه إلى ما يقوله: «أنت بذلك تجزم؟»، رد الضاهر: «نعم أجزم».

وعلى خطى الضاهر، ظهر من بين الركام العقيد المتقاعد في الجيش اللبناني عميد حمود، «قائد جيش السنّة»، كما يحلو له أن يُسمّي نفسه. هذا الأخير كان أكثر حدة في الإعلان عن «الحقيقة» التي يمتلكها. في تسجيل وزّعه أكد أن «في جهاز بالبلد متخصص بشيطنة أهل السنة، وكلّنا معرف هذا الجهاز . بكل بساطة إذا ميليشيا اللي خطفته للشيخ أحمد الرفاعي، فعلينا نتجيّب وكل اللي متلنا يتجيّبوا ويزلوا عالشارع. أو الأجهزة الأمنية تخبرنا مين خطفه أو رح نحط مسلحين تحت بيوتنا». وللتأكيد على امتلاكه حقيقة ما حدث، حتى أنه أعطى مواصفات سيارات الخاطفين، وتوعّد: «إذا لبكرا ما بيّن... رح احكي مين الجهاز الأمني. ومين خطفه بالضبط... والسيارة اللي معن تابعة لمين... Altima و Nissan تابعين لمين؟». متهماً الأمن العام ومديره اللواء عباس إبراهيم، مشيراً إلى أن «قائد هذا الجهاز ما عم يعرفوا كيف بدن يراضوه. وكيف بدن يجددولوا وكيف بدن يمددولوا».

المحامي طارق شندب، أيضاً، الذي سجل نشاطاً تحريضياً بارزاً، لكنه كان أكثر ذكاء من حمود والضاهر مستفيداً من خبرته القانونية. إذ لم يوجه علناً التهمة لطرف بعينه، لكنه حرص على إعادة تغريد معظم التغريدات التي تتهم حزب الله، واقترب من التصريح باتهام حزب الله من دون أن يتفوّه بحرفيته. فغرّد: «من يخطف المشايخ السنة في لبنان؟»، وأتبعها بـ«أن «لبنان على خطى العراق وسوريا واليمن. عمليات خطف العلماء السنة في لبنان مستمرة والدولة اللبنانية تغطي الميليشيات». وفي تغريدة ثالثة، سأل: «لماذا استهداف السنة من قبل الدولة وميليشيات حزب الله والنظام السوري».

حادة المحاور ضد ريفي وحمود

«حلفاء الأمس، خصوم اليوم»، تنطبق هذه المقولة بحرفيتها على من كان تطلق عليهم تسمية قادة المحاور في طرابلس. هؤلاء الذين كانوا يُشعلون محاور باب التبانة بدعم واضح من بعض السياسيين كالنائب أشرف ريفي والنائب السابق خالد الضاهر والعميد المتقاعد عميد حمود... صاروا اليوم من أشد منتقديهم.

في السابق كان قادة المحاور يرضخون لأوامر هؤلاء السياسيين، أمّا اليوم فهم الذين تصدّوا للتحريض ودعوات التسلّح وحمل الجعب في الشمال. قائد محور الحارة البرّانية وسوق القمح زياد علوكة مثلاً، أكّد في تسجيل صوتي «رفضه جر المنطقة إلى صرّاعات طائفية عبثية»، مشدداً على «ثقتنا بالقوى الأمنية، وقدرتها على ضبط الوضع وعدم انفلات الوضع الأمني».

وحتى أن الشيخ أحمد المير المقرب من ريفي والذي كان سيخوض معركة الإفتاء في طرابلس بدعم منه، أعلن «دعم الأجهزة الأمنية لأنّه لولاها لتحكم بنا الزعران والشبيحة والحشاشين».

وكان لافتاً انتشار تسجيل صوتي من أحد المقاتلين الذين شاركوا في جولات القتال في باب التبانة يُهاجم فيه حمود ويصفه بأنّه «سمسار ومحرّض على الدم والتوريط. نخاف أن تجر خلفك شباناً ويصدقوك مثلما صدقناك. وتورطهم مثلما ورطتنا».

ذهول في القرقف: كل هذا الحقد كان بيننا!

نجلة حمود

يتوسط عم المغدور الشيخ محمد عبد الواحد الرفاعي مجموعة من الشبان أمام منزل الشيخ أحمد شعيب الرفاعي صارخاً: «من يرتكب مثل هذه الجريمة؟ أين سمعتم بما جرى سوى في بلدة القرقف؟ ما هذه العقلية التي خططت ونفذت هذه الجريمة»، معلناً أن العزاء اليوم واحد فقط يحدده مفتي عكار الشيخ زيد بكار زكريا، «ونحن عزاؤنا يوم يُعلّق يحيى الرفاعي في ساحة البلدة ويعدم، وفي حال لم تأخذ الدولة حقنا سنأخذه بأيدينا».

ذهول يسود البلدة العكارية النائية. كثيرون أرادوا أن يصدّقوا أن القتيل ذهب ضحية مواقفه السياسية. كان ذلك، ربما، سيجعل وقع الكارثة أخفّ ويجعلهم أكثر تقبّلاً لها. لكنهم، في قرارة أنفسهم، كانوا يشعرون بأن الحقيقة في مكان آخر. من هؤلاء والدة الشيخ أحمد نفسه. تصرخ: «تعبنا ونحن نناشد القوى الأمنية. حاولوا قتله مراراً وأطلقوا الرصاص على شقيقه وأحرقوا سيارته، وأطلقوا الرصاص على حفيدي أمام أعين الجميع. وعلى رغم وجود شهود وتوثيق كل شيء إلا أن الأمن لم يتحرك. وحين قتل ابني، أتوا به بعد سبعة أيام، أسبوع كامل ونحن ننتظره وهو على عمق أمتار تحت الأرض، لا أطالب سوى بتعليقه بالقرب من الجامع وإعدامه كما قتل ابني».

عائلة الشيخ أحمد، شقيقاته وأشقاؤه، حملوا القوى الأمنية مسؤولية الجريمة، مؤكدين أن رئيس البلدية كان يتحصن بكونه رئيس بلدية ونائب رئيس اتحاد سابقاً، وأن الخلافات القديمة، واقتراب الاستحقاق الانتخابي هما السبب وراء الجريمة، «يحيى الرفاعي لا يتخلى عن البلدية لأنها تمثل له الجاه والقوة والسلطة، ومن دونها ما بيساوي شي»، يقول أحمد الرفاعي.

«النخوجي، صاحب القلب الحاضر، الذي لم يهب الموت على رغم تلقيه تهديدات باستمرار». الجميع صدم من هول الجريمة التي كادت تؤدي بالبلد إلى الفتنة، مقدار صدمتهم بخسارة رئيس البلدية الذي تصدّر المشايخ والفاعليات في اتصالاته للكشف عن مصير الرفاعي. أما الصدمة الكبرى، فكانت لدى إعلان قوى الأمن الداخلي أن الجثة وجدت على عمق 3,5 متر تحت الأرض في منطقة جبل الريحانية المخصصة لرمي النفايات على الحدود بين عكار وعيون السمك.

> مفتي عكار: لا خلفيات سياسية أو حزبية لعملية خطف الشيخ الرفاعي وقتله

حزب الله يعزي ويدعو للمحاسبة

إلى ذلك، تقدّم حزب الله بالعزاء «من آل الرفاعي وأهالي عكار ودار الفتوى وعموم المفتين الكرام»، ودان «الجريمة التي أودت بحياة الشيخ أحمد شعيب الرفاعي»، وأشاد «بالدور الهام الذي قام به فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي الذي أماط اللثام بسرعة وكفاءة عن هذه الجريمة النكراء، درءاً للفتنة ومنعاً للاستغلال السياسي»، مشيراً إلى أنه «على مدى الأيام القليلة الماضية، وقبل أن تُتكشف معالم الجريمة، نَأبت قوى سياسية وسياسيون ورجال دين ووسائل إعلام وصحافيون وناشطون على توجيه الاتهامات الظالمة بحقنا من دون دليل ومن دون وجه حق وعَملت على تعريض البلد ووحدته واستقراره وسلمه الأهلي للخطر، والعمل بشكل خبيث لخلق فتنة بين المسلمين من دون أدنى مسؤولية وطنية أو رادع أخلاقي أو إنساني». ودعا «الأجهزة الأمنية والقضائية العمل بكل قوة لمحاسبة المحرضين الذين نَشروا الشائعات الكاذبة وضللوا التحقيق الأمني وعملوا على زَرع الفتنة وضرب الوحدة والاستقرار، ونَتمسّك بحقنا الكامل في مقاضاتهم أمام المحاكم المختصة لينالوا العقاب الرادع والجزاء الذي يستحقون».

شركاء في الجريمة

نجلة حمود

كشفت قضية خطف الشيخ أحمد شعيب الرفاعي وقتله عن جريمة أعمق قوامها التخاذل والتهاون الأمني والقضائي والفساد السياسي. كثر، شاركوا في جريمة قتل الرفاعي الذي قال لـ«الأخبار» عام 2019 إن بلدة القرقف «تعاني الإرهاب السياسي والمالي والاجتماعي والأمني، حيث هناك دولة ضمن الدولة تابعة لرئيس البلدية يحيى الرفاعي». وهو ما كشفته بالفعل الجريمة التي خُطّط لها بدم بارد، وعن سابق إصرار وتصميم، وكادت تؤدي الى فتنة في الشمال ولبنان، بعدما خُلقت أبعاداً سياسية ومذهبية استثمرت فيها الجهات التابعة للخط السياسي نفسه الذي حمى رئيس البلدية المتهم بالتخطيط للجريمة وأمّن له الغطاء على مدار سنوات، ثم حاول استخدام الجريمة لتفجير البلد عبر توجيه أصابع الاتهام الى الجيش اللبناني والأمن العام والنظام السوري وحزب الله، مهددين بالتسلح تحت شعار «المظلومية السنية»، وجرّوا معهم مشايخ هدّدوا بالتصعيد داعين إلى عدم الاستخفاف بعمائمهم!

قرّر الجميع القفز فوق كل الأسباب العائلية والخلافات القديمة (وقد يكون بعضهم معذوراً بعدم تصديق أن خلافاً عائلياً يمكن أن يقود إلى مثل هذه الجرأة على القتل)، علماً أن الشيخ أحمد الرفاعي لم يكن يقاتل بلسانه فقط، بل وثّق عشرات المذكرات والدعاوى والأحكام التي لم تنفّذ، وتنقل بها بين الوزارات والجهات التي يفترض أن تسهر لحماية المواطنين وإحقاق الحق، لكنه كان يصدم بمدى الفساد المستشري في الإدارات ومؤسسات الدولة الأمنية والقضائية.

قرّر كثيرون التعامي عن ذلك وكادوا يدفعون البلاد إلى «حفلة دم»، رغم أن الجميع يعلم أن أواصر القرابة بين أهالي البلدة النائية (غالبيتهم من آل الرفاعي) لم تحل يوماً دون احتدام الخلافات ووصولها إلى حد الاعتداء بالضرب والتهديد بالقتل وحرق سيارات. إذ يتهم عدد من أبناء البلدة رئيس بلديتها، منذ عام 2010، بهدر المال العام والإثراء غير المشروع وتحويل المشاريع العامة الى استثمارات خاصة، فضلاً عن بيع مشاعات البلدة، وهو الملف الأهم الذي فجّر الخلافات بين أكثر من طرف في البلدة عام 2012، عندما سطّر عدد من أبناء البلدة شكاوى عدة ضد الرفاعي بتهمة التعدي على الأملاك العامة، وتحويل 10 عقارات من ملك جمهوري الى ملك بلدي من دون موافقة مجلس الوزراء، ثم بيعها الى أهالي البلدات المجاورة (وادي الجاموس، ببنين، طرابلس...) الذين شيّدوا أكثر من 150 منزلاً فوقها. كما أن الشيخ أحمد الرفاعي ادّعى عام 2019 أمام وزارة الداخلية والبلديات والتفتيش المركزي والهيئة العليا للتأديب، طالباً التحقيق مع رئيس البلدية حول أسباب «كسبه المادي بصورة فاحشة»، وخصوصاً أنه كان موظفاً في دائرة الأوقاف الإسلامية في عكار قبل فصله عام 2009. وجاء الرد بإحراق سيارة الشيخ أحمد الذي أكد لـ«الأخبار» في 17 حزيران 2019 أن كاميرات المراقبة في المنطقة وثّقت الحادثة والتقطت المعتدين»، محذّراً من «التدخل لوقف الملاحقات أو تضليل التحقيق، ولا سيما أن الحادثة ليست الأولى من نوعها».

لم يتوقف الشيخ القتيل يوماً عن مواجهة انتهاكات رئيس البلدية، وفشل في انتخابات 2016 في منع إعادة انتخابه الى رئاسة البلدية مجدداً، وكان واضحاً أن الأمور تغلي في البلدة مع اقتراب الاستحقاق الانتخابي المقبل.

كل هذا جرى التعامي عنه لمصلحة توجيه الاتهامات كيفما اتفق. وهذا ما يجعل الجميع شركاء في الجريمة، كلٌ بمقدار: القوى الأمنية التي لم تبادر الى تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بحق رئيس البلدية؟ والنيابة العامة المالية التي جمّدت قضيته بضغوط سياسية بعدما كفّت وزيرة الداخلية ريا الحسن يده وأحالته "إلى القضاء، والغطاء السياسي الذي يؤمّنه سياسيون ونواب ما يسمح للرفاعي الذي يحمل بطاقات تسهيل مرور بالتجول في سيارات «مفيّمة»، وأخيراً مشايخ عكار العالمون بحقيقة الأمور والذين ارتضوا أن يكونوا شهود زور والتزموا الصمت أمام كل الانتهاكات التي يعرفونها، والذين يقيمون الدنيا ولا يقعدونها لدى توقيف شيخ للتحقيق معه، معتبرين الأمر استهدافاً لعمائمهم، وهو ما كان يتحضّن به يحيى الرفاعي.

قضية

92% من الهبات صُرفت من دون رقابة

لطالما كانت تمر أخبار تلقي الهبات وقبولها مرور الكرام. ويمر في البال معها أن «من الطبيعي» أن تكون هناك سمسرات. ولكن لم يخطر في البال أن يؤدي الفجور الى عدم قيام أي اعتبار لأي خطاء قانوني. ولو شكلي. للتعمية على هذه السمسرات على الاقل. على العكس من ذلك. اللعب «على المكشوف» باعتبار أن احداً لن يحاسب أحداً. هكذا. مثلاً. حُوّلت أموال هبات لمكافحة جائحة كورونا إلى مصرف خاص لتتمكن وزارة الصحة من التصرف على «راحتها» من دون حسيب أو رقيب. وسخّر حساب للوزارة نفسها في مصرف لبنان لخدمة شركات خاصة اشترت عبره اللقاحات. لتستفيد من التسهيلات وربما الدعم. وكان الدولة رسمياً هي من تستوردها. واستُخدم مبلغ 18 مليون دولار من هبة مخصصة لإعادة الإعمار للاكتئاب في سندات يوروبوندز بطلب من سعد الحريري... وغير ذلك من مئات ملايين الدولارات أنفقت خارج اي رقابة. ومستندات جلّها مفقود. 26 عاماً من الفضائح المستمرة. طاولت 92٪ من الهبات الواردة إلى الدولة بين 1997 و2022. وثّقها ديوان المحاسبة في تقرير خاص من 92 صفحة حصلت عليه «الأخبار»

ندى أيوب

قبل 6 أشهر، ولدى مباشرة التدقيق في حسابات الدولة عن الأعوام 1993 وما يليها في الغرفة الرابعة في ديوان المحاسبة، تبين وجود مبالغ تقدّر بمليارات الدولارات عائدة لهبات مقدّمة للدولة اللبنانية من جهات خارجية وداخلية شابتها مخالفات كثيرة لجهة الموافقة على قبولها وإنفاقها وغير ذلك. ما دفع رئيسة الغرفة نيللي أبي يونس، بالتعاون مع المستشارتين نجوى خوري ورانية اللقيس إلى إعداد تقرير بعنوان «الهبات بين التشريع والواقع»، تكشفت فضائح الهبات التي تسلّمتها الدولة.

بيّن التقرير أن 293 مرسوماً لقبول هبات صدرت بين عامي 1997 و2010، إلا أن 23 منها فقط سُجّلت وفق الأصول ضمن حساب الخزينة (الحساب 36)، ولها بالتالي قيود محاسبية، ما يعني أن 8% فقط من الهبات، خلال 14 عاماً خضعت لرقابة وزارة المالية، ودخلت ضمن حسابات الدولة العامة عبر تسجيلها في واردات الخزينة، وتالياً أحصيَت أثناء إعداد الموازنات وقطع الحسابات. أما الـ 92% المتبقية فبقيت بعيدة عن حساب خزينة الدولة، ما عطّل إمكانية مراقبتها من وزارة المالية وديوان المحاسبة، وأتاح بالتالي صرفها من دون أن يعلم أحد متى وكيف وأين وبأي قدر.

كذلك تبيّن أن بعض هذه الهبات أُدخلت مباشرة إلى حساب حصيلة سندات الخزينة بالدولار الأميركي في مصرف لبنان عندما كان هذا الحساب مكشوفاً أي مديوناً. فعلى سبيل المثال، قدّمت سلطنة عُمان هبة لمصلحة مجلس الإنماء والإعمار بقيمة 10 ملايين دولار

> **استخدمت شركات خاصة حساباً لوزارة الصحة في مصرف لبنان لاستيراد أدوية مستفيدة من التسهيلات**

(العملية رقم 17582 بتاريخ 14/ 2007/12)، وقد صُرفت أموال الهبة وفوقها 10 ملايين دولار. ولدى السؤال عن مستنداتها تبين أنها «مفقودة»، وعليه ستكون بحسب القاضية أبي يونس «محلّ تحقيق من قبل النيابة العامة في الديوان». المخالفة الكبرى أقدمت عليها وزارة الصحة التي فتحت حساباً في مصرف خاص هو «البحر المتوسط»، بهدف تلقي الهبات لمجابهة جائحة كورونا، ما يشكّل تجاوزاً صارخاً. إذ تمنع كل القوانين فتح حسابات خاصة بالوزارات ومؤسسات الدولة العامة في المصارف الخاصة. وقد طلب الديوان من لجنة الرقابة على المصارف موافاته بكافة الحسابات الخاصة بالوزارات المفتوحة في المصارف الخاصة، إلا أن أبي يونس أوضحت لـ«الأخبار» أن ردّ اللجنة الذي جاء متأخراً عن تاريخ إصدار التقرير، كان سلبياً متذرعاً بعدم قدرتها على الإفصاح عن المعلومات المطلوبة، وأنه يجب توجيه الطلب إلى مصرف لبنان.

كذلك كشف التقرير أن عدداً من شركات الأدوية الخاصة تستخدم حساباً في مصرف لبنان مفتوحاً لمصلحة وزارة الصحة، تضع فيه الشركات أموالاً لشراء لقاحات كورونا بالتنسيق مع وزارة الصحة التي قبلت بمخالفة القانون لجهة عدم جواز استخدام الشركات الخاصة لحسابات الدولة في مصرف لبنان، من دون أي علم لوزارة المالية بالأمر.

من الصحة إلى الهيئة العليا للإغاثة ومجلس الإنماء والإعمار، النهج واحد. في «الاكتشافات»، أن السعودية قدمت هبة للبنان مخصصة لإعادة الإعمار، خُصص قسم منها لمكب نفايات صيدا، وفُتح لها حساب باسم الهيئة العليا للإغاثة. عام 2011 طلب رئيس الحكومة آنذاك سعد الحريري، كون الهيئة تابعة لرئاسة الحكومة، وبتوقيع مشترك مع مجلس الإنماء والإعمار، تحويل مبلغ 18 مليون دولار من أموال الهيئة لمصلحة شركة «MIDCLEA» لشراء سندات يوروبوندز (استحقاق 2021). وفي 2019/11/26 وجّه رئيس مجلس الإنماء والإعمار كتاباً إلى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لتصفية الرصيد المتبقي من السندات التي تم الاكتتاب بها وقيمتها مليون و500 ألف دولار لتغذية حساب الهيئة العليا للإغاثة بمشروع الأشغال البحرية لحماية منطقة جبل النفايات في صيدا، إلا أن الحاكم لم يتجاوب. ما يعني أن «الدولة لديها فعلياً رصيد يوروبوندز بقيمة مليون ونصف مليون دولار أشبه بدين معدوم» تقول أبي يونس، متوقفة عند مخالفة وجهة استعمال الهبة وأيضاً تاريخ استحقاق السندات بعد عشر سنوات من تاريخ الاكتتاب، ما اعتبره الديوان أمراً لافتاً.

ومن «الرقابة النائمة» إلى «الحسابات النائمة»، إذ تبين أن لبنان تسلم مجموعة هبات جزء منها غير محدّدة وجهة إنفاقه، صُرف قسم منها وبقي قسم معلّقاً في مصرف لبنان يقدّر بملايين الدولارات. كما اتضح أن بعض المشاريع لديها أكثر من حساب. أي أن المشروع نفسه لديه حساب داخل الخزينة وآخر خارجها، كالبرنامج الوطني للأسر الأكثر فقراً والبرنامج الوطني للتطوّع. تاريخ التسديد تقديم مستندات ثبوتية بالصرف إلى وزارة المالية. لكن التعيين بقي شكلياً، إذ لم يبلّغ الشخص المعني بالأمر وأدار الحساب شخص آخر. ولتسمية الأشياء باسمائها يوجب القول، إن عملية غش مقصودة ومتعمدة كي تتم إدارة الحساب من قبل شخص لا يزال مجهول الهوية ولا يمكن محاسبته ولا معرفة ماذا فعل، إذ في هذه الحالة لا سندات ثبوتية ستقدم، مما استدعى أن تكذب وزارة التربية على وزارة المالية بشأن الشخص القيم على الحساب.

كما تبيّن أنه ليس هناك من أصل لتسجيل الهبات العينية، علماً أن المادة 6 من قانون محاسبة المواد تتحدّث عن تسجيل الهبات العينية حسب قيمتها السوقية. وفي غياب الية التطبيق فإن كل الهبات العينية التي دخلت وتدخل البلد لا تخضع للرقابة وليس لها أي وجود في حسابات الدولة.

أما الهبات التي أعطيت للمؤسسات العامة، كالهيئة العليا للإغاثة والإنماء والإعمار الخ... وطُلب منها تنفيذ المشاريع نيابة عن الوزارات، فقد كان من المفترض أن تقدّم المؤسسات بشأنها كشف حساب إلى وزارة المالية بعد انتهاء تنفيذ المشروع لإثبات أن هدراً للأموال لم يحصل، إلا أن المؤسسات تتخلّف عن ذلك، وتبقى بمنأى عن المحاسبة.

كما اكتُشف أن عدداً مهماً من الهبات تم قبولها بقرارات من الوزراء أو بمراسيم استثنائية موقعة من رئيسي الجمهورية والوزراء في مخالفة للأصول، ما استتبعه فقدان المالية لقدرتها على المراقبة، كون الهبة لم تصدر بمرسوم من مجلس الوزراء مجتمعاً، بالتالي لم تدخل حساب خزينة الدولة (الحساب 36).

وخلال البحث برز حجم التشعّب في الحسابات في مصرف لبنان، فهناك ثلاثة حسابات بالبورو والليرة والدولار، إضافة إلى 21 حساباً لمختلف الوزارات (لكل وزارة أكثر من حساب) وبالعملات المختلفة. الأمر الذي يصعّب عملية ضبط مالية الدولة ومراقبتها، في حين أن المطلوب والبديهي هو توحيد الحسابات.

وسيسلم وفد من الديوان التقرير إلى رئيسي مجلس الوزراء ومجلس النواب اليوم. وقسّم التقرير إلى ثلاثة أقسام، الأول «الهبات في ضوء التشريع اللبناني»، وهو قانوني بحت يتحدّث عن صلاحية قبول الهبات والقانون الواجب تطبيقه على الإنفاق من أموالها. أما الثاني «الهبات في ضوء الواقع» فتطرق فيه معدو التقرير إلى واقع حال الإجراءات العملية لقبول الهبات وقيدها في الحسابات المالية للدولة مع تحديد قيمتها ومراقبة الإنفاق منها، وجميعها خالفت الأحكام التشريعية في غالب الأحيان. والثالث «الرقابة على أموال الهبات والتوصيات»، وفيه يتّضح أن غالبية الهبات بقيت خارج أي رقابة ودور شبهات حول صرف أموالها، وبعضها فتحت بشأنه تحقيقات قضائية.

ولا بد، أخيراً، من الإشارة إلى أمرين، أولاً أهمية الهبات. إذ إن الوزارات حصلت على هبات نقدية وعينية عديدة لا سيما منذ عام 1993 ضمناً قدّرت بمئات ملايين الدولارات، ومن أكثر من جهة داخلية وخارجية وبمعلمات مختلفة، حتى أن الهبات شكّلت المصدر الرئيسي الداعم لإيرادات الموازنة العامة لا سيما في الاعتمادات الإضافية حيث موّلت من أموال الهبات حصراً في بعض السنوات كالعام 2000. ثانياً، تعذّر على الديوان البحث في أوضاع الهبات بين الأعوام 1993 و1996، إذ تذرّعي وزارة المالية أن مستنداتها فقدت في حريق شب في الوزارة، ما يعني أن التقرير علمياً شرّح الهبات بين الأعوام 1997 ضمناً لغاية 2022.

بالاستناد إلى ما تقدم، ويهدف الحفاظ على أموال الهبات التي هي من الأموال العمومية، أورد التقرير جملة توصيات، كما أنه يصدر فتح تحقيقات ببعض الهبات. وفي الاستنتاجات يكشف التقرير كيف أن الهبات تشكّل باباً واسعاً للفساد والاحتيال وهدر أموال من المفترض أن يستفيد منها المجتمع ككل، وأنه ليس سوء الإدارة وحده ما يخلق واقعاً كهذا، ولا نقص القوانين، إنما النية المسبقة لاستغلال السلطة وتعمّد التهرّب من الرقابة.

هبات للمؤسسات العامة كهيئة الإغاثة والإنماء والإعمار لم يُقدم كشف حساب في شأنها إلى وزارة المالية (رئيف ـ مروان طحطح)

تقرير

«الأحباش» خارج الاصطفافات: لم نعد في جيب أحد

«عمليّات تجديد وتجميل» طالت «جمعيّة المشاريع الخيريّة» وأداءها وتحالفاتها. العلاقة مع حزب الله صارت علاقة «صداقة». تماماً كعلاقتها مع النظام السوري. فيما دقّت أبواب الخليج محاولة «تصفير» خصومها. هذه خلاصة مسار طويل بدأ عام 2005 ومراجعة ذاتيّة بعد 17 تشرين الأول 2019. أفضت إلى قرار واضح: لسنا في جيب أحد

لينا فخر الدين

لم تعد جمعيّة المشاريع الخيريّة فرعاً من فروع شجرة 8 آذار. قرار إعادة التموضع ليس جديداً على تنظيم عاش فولاذيّة أمنيّة - خدماتيّة قبل أن تبدأ قوّته بالتقهقر بعد توقيف الأخوين عبد العال إثر اتهامهما بالمشاركة في اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام 2005، ثم الانسحاب السوري من لبنان وبدء مرحلة «التكفير السياسي» للسنّة الذين لا يدورون في فلك تيار المستقبل.

«خلخل» ذلك نفوذ «الجمعية» التي بدأ قياديوها نقاشاتٍ داخليّة حول الحفاظ على وجودهم واستفزاز بيئتهم. حينها، سادت وجهة نظر مؤيّدة للانكفاء عن الشأن السياسي والتركيز على القضايا الاجتماعيّة والتربويّة. لم تخرج «الجمعيّة» من السياسة بشكل كلي، لكنها ابتعدت عنها قدر الإمكان، فصاغت تحالفاتها التقليديّة مع «8 آذار» في كثير من الاستحقاقات، ولكن بعيداً من الأضواء، قبل أن تبدأ بالعودة إلى الظهور، لتخوض الانتخابات النيابية عام 2018 جزءاً من لائحة حزب الله وحركة أمل في بيروت.

مع الانتخابات النيابية عام 2022، بدا أن «الأحباش» صاروا «جمعية ثانية». لم يكن خوضهم الانتخابات مستقلين المؤشر الوحيد إلى ذلك بعد «ورشة تجديد» قامت بها. خطابها وأدبياتها السياسيّة وأداؤها جميعها تؤكد أنها أنهت عمليّة «انسلاخها» عن حلفائها القدامى، بنجاح.

يرفض قياديو «الأحباش» تسمية هذا التغيير «إعادة تموضع»، باعتبار أنه جاء نتيجة مسار طويل تمخّض عن قراءة سياسية كاملة للأوضاع السياسيّة، وليس ردّة فعل أو «نقلاً للبارودة من كتف إلى آخر». بالنسبة إليهم، ما حصل في 17 تشرين 2019 ليس تفصيلاً، وفرض على كل القوى السياسية أن تقوم بمراجعة ذاتيّة و«خصوصاً أننا موجودون على الأرض بين الناس ونسمع خطابهم». يُدرك هؤلاء أن جمهور «الأحباش» لا يُغيّر موقفه السياسي على قاعدة أنه مرتبط عقائدياً وإيديولوجياً بـ«الجمعيّة»، ومع ذلك يبرّر القياديون أنّ «عنوان رحلتنا مع الجمهور منذ تأسيس الجمعية هو الثقة».

«تغيير وجه» الجمعيّة حتى اليوم أتى بثماره بالنسبة إلى البعض، إذ أنتج قوّة سنّية هي بالنسبة إليهم الأولى في بيروت ومن ثم في لبنان مع انكفاء الرئيس سعد الحريري. لم يحصل حزب سني غير «الأحباش» على نائبَين ولا تمكّن من الحفاظ على «بلوك حديدي» قوامه أكثر من 14 ألف صوت في بيروت «لا تتزحزح» مهما «زاحت» الجمعيّة وتغيّر موقعها السياسي، إضافة إلى «بلوكات» ثابتة في كلّ الأقضية يتم توزيعها عادةً على طريقة الـ«شانتاج» أو لاعتباراتٍ أخرى كما حصل مع النائب جان طالوزيان.

«لا تحالفات... بل تقاطعات»

يؤكد «الأحباش» أنّهم لم يخرجوا «من جلدهم»، بل «ملتزمون بقناعاتنا ولو دفعنا أثماناً»، وفق ما يشير القيادي في «الجمعيّة» ومسؤول حملتها الانتخابيّة أحمد دباغ الذي يؤكّد استمرار الاجتماعات الدوريّة مع حزب الله على مستوى قيادات الصف الأوّل، وكان آخرها منذ نحو شهر.

رغم ذلك، كلّ المعطيات تشي بأن التمايز عمّا كان يُسمّى «8 آذار»، وتحديداً الموقف من حزب الله، صار «واقعاً»، إلى حدّ أن «الحزب» صار في المنزلة نفسها مع تيار المستقبل، وهي منزلة «الأصدقاء»، على حد قول دبّاغ لـ«الأخبار»، باعتبار أنّ «لا تحالفات حقيقيّة في السياسة الحالية، بل هي أشبه بتقاطعات في بعض الاستحقاقات والملفّات ومجموعة أصدقاء».

يُقرّ دبّاغ بأنّ نقاط الالتقاء مع حزب الله كانت أقوى في السابق، رافضاً في الوقت عينه الدخول في الاعتراضات على مواقف الحزب وأدائه «لأننا لا نسمح لأنفسنا بأن نقوّم أي حزب».

الملف الرئاسي هو أكبر الأدلّة الملموسة على أنّ العلاقة بين الاثنين قطعت مرحلة «الطلاق البائن». لا يعترف دبّاغ بأنّ «البوانتاج» الذي احتسب أن صوتَي النائبين عدنان طرابلسي وطه ناجي سيصبّان لمصلحة المرشح سليمان فرنجية، قد أغضب «المشاريع» وفق ما تردّد. لكنه يحرص على تأكيد أن «الجمعيّة» لم تدرس بعد خياراتها وخصوصاً أنّ من يجري التداول باسميهما، أي فرنجيّة وقائد الجيش العماد جوزيف عون، لم يُعلنا بعد ترشّحهما، إلا أنّ المعايير التي وضعها «الأحباش» لمرشّح الرئاسة لا تنطبق على فرنجيّة إذا كان «مرشح تحدّ». إذ «لا يمكن أن نصوّت لمرشّح غير قادر على نسج علاقات عربيّة، وإلا سنُعيد مرحلة الـ 6 سنوات السابقة».

هكذا، تحسم «الجمعية» الشك باليقين، لتؤكّد أنّها لن تكون إلى جانب مرشّح حزب الله. لغة «الأحباش» بعد مسار فك التحالف واضحة بإشارة قياديين إلى «أنّنا لسنا في جيب أحد ولن نكون». بالنسبة إليهما «الثنائي الشيعي لطالما اعتبر أنّ الحريري هو

> **«المشاريع» لن تصوّت لمرشّح رئاسي من دون غطاء عربي**

الحليف الأقرب إليهما، بغض النّظر عن الأثمان التي دفعتها الأحزاب القريبة منهما».

هي إذاً سياسة «إدارة الظهر» التي يعتمدها حزب الله تُجاه حلفائه السنّة في المواقف السياسية وفي التعيينات والتوظيفات... أوت إلى إخراج «الأحباش» من «جلبابه» إلى حد رفض الانضواء في لقاء سنّي وطه ناجي سيصبّان لمصلحة المرشح سليمان فرنجية، قد أغضب «المشاريع» وفق ما تردّد. لكنه يحرص على تأكيد أن «الجمعيّة» لم تدرس بعد خياراتها

ينفي دبّاغ أن يكون رفضهم نابعاً من رفض نوّاب حزب الله وحركة أمل، بل «كل ما في الأمر أنّنا نُفضل تشكيل لقاء عابر للطوائف مثل اللقاء التشاوري الذي كان يرأسه الرئيس عمر كرامي». ومع ذلك، لا ينفي أن اللقاء التشاوري الذي فُعّل سنياً منذ سنوات لم يكن «تجربة ناجحة» باعتبار أنّ كثيرين كانت لديهم مرجعيّاتهم السياسيّة وكانوا ينتمون إلى كتل نيابيّة أخرى مما كان يُصعّب مسألة اتخاذ بعض القرارات.

لا زيارات رسمية إلى دمشق

«نفضة التجديد» التي قام بها «الأحباش» لا يبدو أنّها تقتصر على الدّاخل، بل تشمل أيضاً العلاقة مع دمشق التي تبدو اليوم كأنها «مقطوعة». تقصّد قياديو «الجمعيّة»، مثلاً، توحيد معاييرهم في التعامل مع الزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا أخيراً، فخرجوا من السفارة السوريّة باتّجاه السفارة التركيّة لأداء واجب التعزية بالضحايا. تعاملوا مع السوريين والأتراك على قدم المساواة، ولو أنّ قياديّيهم يتحدّثون عن «رمزيّة سوريا والقرب الجغرافي وعلاقات المصاهرة التي تجمع البلدين...». لكن، فعلياً، لم تعد «الجمعية» هي نفسها التي حمل مناصروها السواطير رفضاً لبيان المطارنة الموارنة عام 2001 رفضاً لدعوة الجيش السوري الى الانسحاب من لبنان، الوفد النيابي الذي توجّه إلى سوريا أخيراً للقاء الرئيس السوري بشّار الأسد خلا من أي وجهٍ «حبشي»، علماً أن دبّاغ يؤكد «أنّنا لم نتبلّغ بذلك»، مشدداً على «ضرورة فتح قنوات التواصل بين الدولتين لحل العديد من المشكلات؛ وأبرزها ملف النازحين».

العلاقات العربية: صفحات جديدة

تُحاول «المشاريع» أن تنتهج سياسة «صفر أعداء» (باستثناء الكيان الصهيوني). هذا ما يبدو واضحاً في فتح صفحة جديدة في العلاقات مع بعض الدول العربيّة، وفي مقدمها السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة عبر بعض رجال الأعمال المقرّبين والمحسوبين على «الجمعيّة». ببراغماتية، قفزت الجمعية عن كثير من اجتهادات وأدبيات مؤسسها الشيخ عبد الله الهرري في كتاباته حول الفكر الوهابي والسلفي، نحو سياسة «تقليل الخصوم وزيادة الأصدقاء، من دون أن يكون قرارنا عند أحد». هذه العلاقات، يشير دبّاغ إلى أنّها على مستوى السفارات العربيّة في بيروت، فيما الزيارات إلى البلاد العربية ليست رسميّة. ويضيف: «هي علاقات صداقة من باب الانفتاح وجلّ الأصدقاء إلى لبنان لأننا مُدركون أنّنا إذا لم نتعاون لن نتمكن من الخروج من الأزمة. ونحن نؤمن بعروبة لبنان ومتمسكون باتفاق الطائف».

لكن ذلك لم يمرّ دون خلافات داخل «الجمعيّة» بين مؤيّدي عمليّة إعادة التموضع ورافضيها ممن يُحذّرون البقاء في «المحور». رغم ذلك، لا تبدو هذه الخلافات «مرئية» للخارج الذي ينظر إلى «تنظيم حديدي» تبدو هيكليّته الإداريّة أشبه بـ«شبح». وهو ما ينفيه دبّاغ على أية حال بتأكيده «أن عمليّة إيضاح القرار في الداخل تتم بهدوء بين مجموعة من القياديين. ونقوم بالدفاع عن هذه القرارات بغضّ النظر عن رأينا الشخصي بها. وفي شأن علاقتنا بحزب الله، كلّنا متفقون على وجهة النظر عينها»، موضحاً «أن هيكليّتنا الإداريّة تختلف عن الأحزاب الأخرى لأننا لسنا حزباً سياسياً، ولكن لنا هيكليّتنا الواضحة».

نقابة المحترفين في بيروت

دعوة هيئة المندوبين إلى اجتماع عادي

عملاً بالمواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمادة ٤، ٩ و ٢٠ من النظام الداخلي تدعى هيئة المندوبين إلى اجتماع عادي بمقر في دار النقابة - بيت المهندس الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الجمعة في ٢٤ آذار ٢٠٢٣ وإذا لم تتوفر الأكثرية المطلقة بعقد الاجتماع الثاني الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الجمعة في ٣١ آذار ٢٠٢٣ وبمعتبر قانونياً مهما كان عدد الحاضرين.

جدول الأعمال:

١ ـ الاستماع إلى تقرير مجلس النقابة ومناقشته

٢ ـ التدقيق في حسابات السنة السابقة والمصادقة عليها

٣ ـ المصادقة على موازنة السنة القادمة

٤ ـ الاستماع إلى تقرير لجنة إدارة الصندوق التقاعدي ومناقشته

٥ ـ قطع حساب الصندوق التقاعدي والمصادقة عليه

٦ ـ المصادقة على موازنة الصندوق التقاعدي للسنة القادمة

٧ ـ تعيين خبير مدقق حسابات النقابة.

دعوة الهيئة العامة

عملاً بالمواد ١٨ الى ٢١ و٢٩ الى ٣٤ من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمواد ٢٠١ الى ٢٠٤ من النظام الداخلي، تدعو نقابة المهندسين الهيئة العامة الى الاجتماع في دورة انتخابية في دار النقابة - بيت المهندس الساعة التاسعة قبل ظهر يوم السبت في ٨ نيسان ٢٠٢٣ وإذا لم تتوفر الأكثرية المطلقة بعقد الاجتماع الثاني الساعة التاسعة قبل ظهر يوم السبت في ١٥ نيسان ٢٠٢٣ وبمعتبر قانونياً مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

جدول الأعمال:

١ ـ انتخاب ٣ أعضاء عن الهيئة العامة لعضوية مجلس النقابة.

٢ ـ انتخاب عضو لمجلس النقابة من بين المرشحين الذين قدمهم فرع المهندسين المعماريين الاستشاريين وعضو لمجلس النقابة من بين المرشحين الذين قدمهم فرع المهندسين الوظفين والمتعاقدين في الدولة والبلديات والمصالح المستقلة والمؤسسات العامة.

٣ ـ انتخاب عضو واحد للجنة إدارة الصندوق التقاعدي من المرشحين الذي سبق لهم أن كانوا أعضاء في مجلس النقابة مدة ثلاث سنوات على الأقل.

٤ ـ انتخاب ثلاثة أعضاء للجنة المراقبة للصندوق التقاعدي.

تقدم الترشيحات لممثلي الهيئة العامة لعضوية مجلس النقابة ولعضوية لجنة إدارة الصندوق التقاعدي ولعضوية لجنة المراقبة للصندوق التقاعدي بتاريخ لا يتجاوز يوم الخميس في ٩ آذار ٢٠٢٣ وحتى الساعة ١٢:٠٠ ظهراً.

تجري الانتخابات على دورة واحدة وبالأكثرية النسبية ويشارك فيها المهندسون اللبنانيون الذين سددوا كافة الرسوم السنوية عن السنة المالية المنصرمة قبل أول آذار ٢٠٢٣.

تفتح صناديق الاقتراع ابتداءً من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة السادسة مساءً حيث تقفل صناديق الاقتراع ويباشر بعملية الفرز.

النقيب عارف ياسين

قضية

وقفة تحذيرية لنصف ساعة تهدّد مصير «عمّال الساحة»

غلايني تحقق مع 9 موظفين: طالبوا بحقوقهم فـ«كربجوا» المطار

زينب حمود

بعد أسبوع على تعليق عملهم، يُعرض الموظفون التسعة في شركة غلايني (عمال الساحة)، التابعة لشركة الشرق الأوسط للخدمات الأرضية في مطار بيروت الدولي (MEAG)، بعد ظهر اليوم على لجنة تحقيق، بتهمة تحريض زملائهم على الإضراب والمطالبة بتحسين رواتبهم وتقاضي جزء منها بالدولار الأميركي. لكن، مثلما أدرك موظفو غلايني أن أمن الطائرة ورفاهية الركاب يسبقان أمنهم ورخاءهم، يدركون من جديد أنه «لا يهمّ أن يسحب موظف طعاماً لعائلته من قمامة الطائرة، المهم أن يؤدي عمله على أكمل وجه ومن دون تأخير الركاب».

شحبت من 9 موظفين بطاقات العبور إلى المطار وعلّق عملهم (هيثم الموسوي)

رواتب زهيدة واستنسابية

منذ نحو أربعة أشهر، يطالب موظفو شركة غلايني، المعروفون بعمّال الساحة، بتصحيح أجورهم المتآكلة والحصول على رواتب

> انتفض العمّال بعدما رأوا زميلهم يلمّ بقايا أطعمة الركاب لأخذها لعائلته

دولارية، كما تربح الشركة من ركابها وأسوة بباقي الموظفين في المطار مثل موظفي غلايني LAT وموظفي شركة MEAZ، لكن مطالبهم كانت ترفض «والحجة أن عقدنا بالليرة واللي مش عاجبو يفلّ»، كما سمعوا مراراً من المسؤول عن الموظفين ومن مديري الساحة.

تراوح رواتب الموظفين بين الأربعة والخمسة ملايين ليرة، تشمل بدلات النقل. واطلعت «الأخبار» على فاتورة راتب موظف في الأشهر الأخيرة من السنة، لتتأكد أن أساس الراتب هو مليونان و925 ألف ليرة، ويساوي بدل النقل مليوناً و805 آلاف ليرة، ليحصل الموظف مع التعويض على 4 ملايين و889 ألف ليرة، وهي مخصصات بالكاد تكفي للوصول إلى العمل. تضاف إلى الراتب مخصصات دولارية تبلغ 4 دولارات عن يوم العمل من الاثنين إلى الخميس و6 دولارات من الجمعة إلى الأحد، لا تزيد شهرياً عن 130 دولاراً. «ناخذها بالليرة اللبنانية، وعلى سعر صرف لا يوزاي قيمته في السوق السوداء. فإذا كان الدولار 80 ألفاً نحصل عليه على سعر صرف 60. والأصعب من ذلك أنه كل يوم عطلة ولو مرضية مرفقة بتقرير طبي، واي تأخير ولو ساعة عن الدوام (8 ساعات)، يؤدي إلى خسارة كلّ المخصصات الدولارية. لذلك خلال فترة كورونا، لم يتجرأ أحد على الإعلان عن إصابته»، كما ينقل أحد الموظفين.

عندما انفجر العمال

تحمّل الموظفون الظلم والتمييز وتدني الرواتب وسط «تطنيش الإدارة»، لكن القشة التي قصمت ظهر البعير هي استدانة موظف من زميله 200 ألف ليرة أجرة طريق ليصل إلى عمله، ورؤية آخر يلمّ من تحت سلّم المطار بقايا أطعمة الركاب لأخذها لعائلته في مشهد قاس تناقله الموظفون في ما بينهم، فانفجر غضبهم. نفّذوا وقفة احتجاجية صبيحة الجمعة 17 شباط الجاري من الساعة الخامسة والنصف حتى السادسة، قبل أن يحين وقت الإقلاع. «كانت هذه الوقفة تحذيرية، عرفنا بعدها أن هناك 80 دولاراً زيادة على الراتب لم تُصرف منذ شهرين. ثم وصلنا ما يأتي: الحوت ما بينلوي ذراعو وانسوا الـ 80$».

بعد ثلاثة أيام على الوقفة، سدّد تسعة موظفين ضريبة رفض الظلم والمطالبة بحقوقهم، إذ سُحبت منهم بطاقات العبور إلى المطار، وعلّق عملهم، علماً أن التسعة هم من بين 17 موظفاً سُجّلت أسماؤهم في الإدارة على أنهم يحرّضون على الإضراب، فلماذا أخذ جهاز الأمن بطاقات العبور من 9 موظفين وتركها مع البقية؟ يتساءل الموظفون عن هذه الاستنسابية: «هل من أجل التفرقة في ما بينهم؟ أو لأنهم مدعومون؟ أو ربما كي لا يظهر النقص في الموظفين؟ وكيف حددت الإدارة أسماء الـ 17 أصلاً، وبينهم موظف لم يكن يوم الوقفة؟».

لجنة تحقيق

تُرك الموظفون التسعة في حيرة من أمرهم أسبوعاً كاملاً خارج عملهم، قبل أن تحيلهم الإدارة إلى لجنة تحقيق تعقد اليوم، يستاؤون منها فـ«نحن من ظلمنا وخسرنا مخصصاتنا الدولارية نتيجة التعليق القسري لعملنا». وسيعرض بقية الموظفين الـ 17 في مرحلة لاحقة على لجنة التحقيق ذاتها.

هذا الإجراء التأديبي هدفه «أخذ الإجراء المناسب بحق من توقف فجأة عن عمله وعرقل عملية الطيران. صحيح أن وقفتهم استبقت فترة الإقلاع، لكنها حصلت في وقت التحضير للإقلاع، والأجهزة الأمنية على الأرض هي من لحظت التحرك ومن حرّض عليه فحُدّدت الأسماء»، على حد قول مدير الشركة رافي غلايني، ابن صاحبها كمال غلايني، الذي يسأل: «ما ذنب الركاب ليتأخروا»؟ من دون أن يلحظ في حديث مع «الأخبار» ما ذنب الموظف ليتحمل كل ما يتحمله «عالسكت».

«كربجونا عندما اضربوا»

المدير العام لشركة الشرق الأوسط للخدمات الأرضية في مطار بيروت الدولي (MEAG) ريتشارد مجاعص هو الآخر كلّ همه استمرار العمل، «لن نجعل المطار يتوقف بالهبل، لدينا 750 موظفاً لن نتوقف عند 20»، كما قال حرفياً لـ«الأخبار». وشكا كيف «كربجونا» عندما توقف العمال فجأة عن عملهم، فصدرت الأوامر بحق 17 موظفاً «وصلتنا أخبار عن نواياهم لإيذاء الشركة، والتخطيط والتحريض على الإضراب».

لكن، ماذا عن مطالب الموظفين المحقة؟ «الإدارة لم تتركهم، وتعطيهم 25 مليون ليرة شهرياً (كما احتسب هو راتبهم الثابت مع مخصصاتهم بالدولار)، قد يكونون تحركوا لأن الدولار قفز بسرعة لكن قد يحصلون على العملة الخضراء، يطوّلوا بالهم». ويبرّر مجاعص حسم المخصصات الدولارية عند التغيّب وفق آلية معينة «لنحفز الموظف على المجيء إلى العمل بما فيه مصلحة للعمل، وهذا يطبق في كلّ طيران الشرق الأوسط».

قلوب «مليانة»

أبعد من الحصول على رواتب متدنية على مدار 3 سنوات والشعور بالظلم، «قلوب الموظفين مليانة على إدارة الشركة». ما يقارب الـ 430 موظفاً خلال الدوامات الثلاثة يعملون بلا سقف يحميهم من المطر والشمس، يفتحون الطائرة ويقفلونها، يستنشقون غازات العوادم السامة التي تخرج منها ورواتح الفيول، و«ما نلبسه لحماية الأرجل ليس أماناً كما يدّعون، همّهم ليس أمننا نحن، بل أمن الطائرة وركابها». يحصلون على قميصين وبنطال و«إذا حضرنا من دونه يعيدوننا كالأطفال إلى المنزل علماً أنه أحياناً لا يكون هناك كهرباء لكيّ القميص»... وعقوبة: «رجاع عالبيت»، كما ذكرنا تعني أن «الحضور طار وطار معه الدولار».

الإكرامية بقيمة 150 دولاراً التي أعطاها رئيس مجلس إدارة شركة طيران الشرق الأوسط محمد الحوت لجميع الموظفين، لم يحصل عليها أكثر من 300 موظف في شركة غلايني. لا أحد يستمع إلى شكوى الموظفين، «بل يهددوننا بتغيير دواماتنا علماً أننا نجمع بعضنا البعض ونتقاسم ثمن صفيحة البنزين». أكثر من ذلك، يؤكد أكثر من موظف في الشركة أنه إذا لم تشاهد الإدارة دماً على الأرض لا تسعف موظفاً مصاباً، «أكثر من مرة أصيب موظفون بسكتة قلبية ولم يُستدع الصليب الأحمر أو الإسعاف لأنهم لم يروا دماً على الأرض».

إعلانات رسمية
مبوب
للإيجار

شقة جديدة للإيجار في فردان
تبلغ مساحتها 220 متراً
3 غرف نوم، صالون، سفرة، غرفة جلوس، مطبخ وثلاثة حمامات
مواقف سيارات عدد 2
مطلة على البحر
كهرباء 24 ساعة
للمراجعة 03/086906

تقرير

الاستجابة الاجتماعية للزلازل: سفر ونزوح وإعادة تدعيم!

رحيل دندش

«ما حدا بيموت ناقص عمرو» هذا ما يردّده أبو سعيد في جلسته الصباحية المعتادة مع رفاقه من كبار السن. يسخر من الخوف الذي يشعر به الناس من زلزال مدمر، فمن وجهة نظره «القلق من الموت هو الموت بعينه». يعيش أبو سعيد في الطبقة الثانية من مبنى قديم في بئر العبد. لم يتحرّك من المنزل طوال الفترة الماضية «ولن أتحرك... فاين سأذهب؟». التسليم بقضاء الله وقدره هو ما يمنحه القوة، «أنا في الثمانين. مرّت عليّ الدواهي، واللي إلو عمر ما بتقتلو شدة»، لا ترتيبات جديدة أو احترازية عنده، سوى أنني «أقرأ آيات من القرآن عند وقوع الهزّة، وعندما تهدأ أقوم لتادية صلاة الآيات».

بين المانيا والضيعة

لكن أبو سعيد ليس النموذج الذي يُحتذى. إذ تتفاوت الخيارات المطروحة أمام الناس للتعاطي مع قلق وقوع الزلزال. الأكثر تضرّراً والأقلّ حيلة هم الفقراء بطبيعة الحال، أما الميسورون فهناك من فكر في ترك البلاد، أو البدء بتدعيم البيوت. ريم من عائلة متوسطة، لكن رغم ذلك «أفكر جدياً في ترك البلد إلى المانيا عند عمتي لأن أعصابي تلفت».

أما سارة، وهي أم لطفلتين، فأيّ هزّة جديدة تعني بالنسبة إليها ترك بيروت إلى ضيعتها في البقاع «هناك أكثر أماناً، البيت من طابق واحد وأمامه الفلا». تخشى سارة وقوع الزلزال لأن المبنى الحديث نسبياً الذي تعيش فيه غير مقاوم للزلازل. «حمّلت تطبيقاً يُنبئ بالزلازل قبل وقوعها ولو بثوان، هكذا أشعر بأنني أسيطر أكثر على الوضع بعدما جهّزت حقيبة فيها أبرز اللوازم والأوراق وضعتها في السيارة». بدورها تفكر صباح، وهي موظفة في قطاع خاص، بترك بيروت إلى القرية لكنها تعترف بعجزها عن القيام بذلك، «لأن الأمور صعبة جداً فلا عمل في الضيع، ولا تجهيزات، والحضور اليومي إلزامي لمتابعة سير العمل».

تغيير خريطة البيت

من أن من المبكر استشراف المرحلة المقبلة لكيفية تأثير الزلازل على

> يقسّم علم الاجتماع ردود فعل الناس تجاه الكوارث إلى 3 فئات: علمية ومتديّنة ومشكّكة

خيارات الناس في السكن والبناء، إلا أن أدهم، وهو شاب مقبل حديثاً على الزواج، يشكر الله لأنه لم يبدأ ببناء بيته في جبشيت بعد، «فبعدما رسمت خريطة لمنزل مؤلف من طابقين، سابنيه من طابق واحد على أن يكون مقاوماً للزلازل». هذا الاعتبار لم يكن في باله سابقاً. في بلدة العين البقاعية، قرر حسن، وهو رب لعائلة من 6 أفراد، بينهم طفلان، كإجراء احترازي أن ينصب شادراً كالذي «نشيّده في أوقات الأفراح والأتراح» في أرض قريبة من المنزل، «إذا وقع زلزال نحتمي به».

بهاء حوّل المنزل، حيث ترقد أمه المريضة في السرير، إلى مكان أكثر أمناً كما يقول «فقد أزلت اللوحات والثريات من المنزل وكل ما هو غير ثابت ووقوعه في حال وقوع هزّة بسيطة يسبب ضرراً»، هذا كل ما في اليد من حيلة. أما إذا وقع الزلزال «فلن أترك أمي تموت وأنجو بنفسي». فيما اختارت ليلى «زاوية آمنة في المنزل، وضعت فيها بنك طاقة «باور بنك» وعلبة شوكولا وصندوق مياه. أقوم بذلك وأنا أؤمن بأن الله سيراف بحالنا لأنني أظنّ أننا أخذنا نصيبنا من البلاء كل هذه السنوات».

علم الاجتماع: الناس 3 فئات

ولأن الكوارث الطبيعية تحصل على فترات متباعدة، فهي تغيب عن بال الناس ولا تكون محور اهتمامهم وتفكيرهم لمراحل طويلة من حياتهم، «وفجأة عندما تحصل تتسبّب بأضرار شديدة وتؤثر على أوضاع الناس الحياتية والنفسية بشكل عميق وتزعزع ثوابت السلوك الإنساني الفردي والجماعي، لأن هول ما جرى فاق كل تصور وحوادث سابقة» بحسب ما يشرح أستاذ العلوم الاجتماعية الدكتور زهير حطب.

يصنّف حطب ردود أفعال الناس إزاء الحدث إلى فئات ثلاثة. الأولى: التي تتمسّك بالتفسيرات العلمية، واقتنعت بأن ما جرى سيؤدي إلى هزات ارتدادية كثيرة لا تستدعي الخوف. ونسبة هذه الفئة لا تتجاوز 20% من عموم السكان وهؤلاء من المتعلمين والعلمانيين. الثانية، هي فئة المؤمنين الذين يرون أن كل ما يجري في الكون تسيّره إرادة إلهية لا رادّ لها، وهم بذلك يؤكدون إيمانهم ويجددون تعلّقهم بأن الإرادة الربّانية تمهّد لمحاسبة الناس وتذكّرهم بضرورة الخضوع لأوامر ومبادئ الدين الآيلة إلى تبعيّة من حياتهم، «وفجأة عندما تحصل تتسبّب بأضرار شديدة وتؤثر على أوضاع الناس الحياتية والنفسية بشكل عميق وتزعزع ثوابت السلوك الإنساني الفردي والجماعي، لأن هول ما جرى فاق كل تصور وحوادث سابقة» بحسب ما يشرح أستاذ العلوم الاجتماعية الدكتور زهير حطب.

يصنّف حطب ردود أفعال الناس إزاء الحدث إلى فئات ثلاثة. الأولى: التي تتمسّك بالتفسيرات العلمية، واقتنعت بأن ما جرى سيؤدي إلى هزات ارتدادية كثيرة لا تستدعي الخوف. ونسبة هذه الفئة لا تتجاوز 20% من عموم السكان وهؤلاء من المتعلمين والعلمانيين. الثانية، هي فئة المؤمنين الذين يرون أن كل ما يجري في الكون تسيّره إرادة إلهية لا رادّ لها، وهم بذلك يؤكدون إيمانهم ويجددون تعلّقهم بأن الإرادة الربّانية تمهّد لمحاسبة الناس وتذكّرهم بضرورة الخضوع لأوامر ومبادئ الدين الآيلة إلى تبعيّة من حياتهم، «وفجأة عندما تحصل تتسبّب بأضرار شديدة وتؤثر على أوضاع الناس الحياتية والنفسية بشكل عميق وتزعزع ثوابت السلوك الإنساني الفردي والجماعي، لأن هول ما جرى فاق كل تصور وحوادث سابقة» بحسب ما يشرح أستاذ العلوم الاجتماعية الدكتور زهير حطب.

يصنّف حطب ردود أفعال الناس إزاء الحدث إلى فئات ثلاثة. الأولى: التي تتمسّك بالتفسيرات العلمية، واقتنعت بأن ما جرى سيؤدي إلى هزات ارتدادية كثيرة لا تستدعي الخوف. ونسبة هذه الفئة لا تتجاوز 20% من عموم السكان وهؤلاء من المتعلمين والعلمانيين. الثانية، هي فئة المؤمنين الذين يرون أن كل ما يجري في الكون تسيّره إرادة إلهية لا رادّ لها، وهم بذلك يؤكدون إيمانهم ويجددون تعلّقهم بأن الإرادة الربّانية تمهّد لمحاسبة الناس وتذكّرهم بضرورة الخضوع لأوامر ومبادئ الدين الآيلة إلى تبعيّة من حياتهم، «وفجأة عندما تحصل تتسبّب بأضرار شديدة وتؤثر على أوضاع الناس الحياتية والنفسية بشكل عميق وتزعزع ثوابت السلوك الإنساني الفردي والجماعي، لأن هول ما جرى فاق كل تصور وحوادث سابقة» بحسب ما يشرح أستاذ العلوم الاجتماعية الدكتور زهير حطب.

يصنّف حطب ردود أفعال الناس إزاء الحدث إلى فئات ثلاثة. الأولى: التي تتمسّك بالتفسيرات العلمية، واقتنعت بأن ما جرى سيؤدي إلى هزات ارتدادية كثيرة لا تستدعي الخوف. ونسبة هذه الفئة لا تتجاوز 20% من عموم السكان وهؤلاء من المتعلمين والعلمانيين. الثانية، هي فئة المؤمنين الذين يرون أن كل ما يجري في الكون تسيّره إرادة إلهية لا رادّ لها، وهم بذلك يؤكدون إيمانهم ويجددون تعلّقهم بأن الإرادة الربّانية تمهّد لمحاسبة الناس وتذكّرهم بضرورة الخضوع لأوامر ومبادئ الدين الآيلة إلى تبعيّة من حياتهم، «وفجأة عندما تحصل تتسبّب بأضرار شديدة وتؤثر على أوضاع الناس الحياتية والنفسية بشكل عميق وتزعزع ثوابت السلوك الإنساني الفردي والجماعي، لأن هول ما جرى فاق كل تصور وحوادث سابقة» بحسب ما يشرح أستاذ العلوم الاجتماعية الدكتور زهير حطب.

يصنّف حطب ردود أفعال الناس إزاء الحدث إلى فئات ثلاثة. الأولى: التي تتمسّك بالتفسيرات العلمية، واقتنعت بأن ما جرى سيؤدي إلى هزات ارتدادية كثيرة لا تستدعي الخوف. ونسبة هذه الفئة لا تتجاوز 20% من عموم السكان وهؤلاء من المتعلمين والعلمانيين. الثانية، هي فئة المؤمنين الذين يرون أن كل ما يجري في الكون تسيّره إرادة إلهية لا رادّ لها، وهم بذلك يؤكدون إيمانهم ويجددون تعلّقهم بأن الإرادة الربّانية تمهّد لمحاسبة الناس وتذكّرهم بضرورة الخضوع لأوامر ومبادئ الدين الآيلة إلى تبعيّة من حياتهم، «وفجأة عندما تحصل تتسبّب بأضرار شديدة وتؤثر على أوضاع الناس الحياتية والنفسية بشكل عميق وتزعزع ثوابت السلوك الإنساني الفردي والجماعي، لأن هول ما جرى فاق كل تصور وحوادث سابقة» بحسب ما يشرح أستاذ العلوم الاجتماعية الدكتور زهير حطب.

يصنّف حطب ردود أفعال الناس إزاء الحدث إلى فئات ثلاثة. الأولى: التي تتمسّك بالتفسيرات العلمية، واقتنعت بأن ما جرى سيؤدي إلى هزات ارتدادية كثيرة لا تستدعي الخوف. ونسبة هذه الفئة لا تتجاوز 20% من عموم السكان وهؤلاء من المتعلمين والعلمانيين. الثانية، هي فئة المؤمنين الذين يرون أن كل ما يجري في الكون تسيّره إرادة إلهية لا رادّ لها، وهم بذلك يؤكدون إيمانهم ويجددون تعلّقهم بأن الإرادة الربّانية تمهّد لمحاسبة الناس وتذكّرهم بضرورة الخضوع لأوامر ومبادئ الدين الآيلة إلى تبعيّة من حياتهم، «وفجأة عندما تحصل تتسبّب بأضرار شديدة وتؤثر على أوضاع الناس الحياتية والنفسية بشكل عميق وتزعزع ثوابت السلوك الإنساني الفردي والجماعي، لأن هول ما جرى فاق كل تصور وحوادث سابقة» بحسب ما يشرح أستاذ العلوم الاجتماعية الدكتور زهير حطب.

يصنّف حطب ردود أفعال الناس إزاء الحدث إلى فئات ثلاثة. الأولى: التي تتمسّك بالتفسيرات العلمية، واقتنعت بأن ما جرى سيؤدي إلى هزات ارتدادية كثيرة لا تستدعي الخوف. ونسبة هذه الفئة لا تتجاوز 20% من عموم السكان وهؤلاء من المتعلمين والعلمانيين. الثانية، هي فئة المؤمنين الذين يرون أن كل ما يجري في الكون تسيّره إرادة إلهية لا رادّ لها، وهم بذلك يؤكدون إيمانهم ويجددون تعلّقهم بأن الإرادة الربّانية تمهّد لمحاسبة الناس وتذكّرهم بضرورة الخضوع لأوامر ومبادئ الدين الآيلة إلى تبعيّة من حياتهم، «وفجأة عندما تحصل تتسبّب بأضرار شديدة وتؤثر على أوضاع الناس الحياتية والنفسية بشكل عميق وتزعزع ثوابت السلوك الإنساني الفردي والجماعي، لأن هول ما جرى فاق كل تصور وحوادث سابقة» بحسب ما يشرح أستاذ العلوم الاجتماعية الدكتور زهير حطب.

استراحة

كلمات متقاطعة 4254

أفقيا

1- مدينة تركية – ملهى ليلي – 2- مدينة قبرصية – من الأشجار – 3- أفقد حياتي – كاس – 4- حرف جر – من أسماء السيف – حرف نصب – 5- من زوائد السروال – سلسلة جبال في المجر – 6- آلة موسيقية – في البيضة – 7- مدينة فرنسية – أصغر نهر في العالم – 8- عملة آسيوية – محب الذات – 9- جفّ الثوب – حرف جر – صوت الإنفجار – 10- من الشعوب السامية

عمودياً

1- دولة أميركية – 2- دولة أفريقية – نسيم الريح الطيبة – 3- مدينة في تركمانستان هي اليوم ماري – مصيبة – من الأزهار – 4- يبكي بشدة – للنداء – 5- ضعف ورق – من الحيوانات – 6- أجمل الحديث ولو لم أكن مخلصاً في كلامي – ضمير منفصل – 7- من أكبر أنهار العالم – 8- ضريبة – مرتفع من الأرض – من أعضاء جسمي – 9- برد – مخزن المؤن في البيوت القديمة – متشابهان – 10- ممثلة إيطالية قديرة

sudoku 4254

6				1	7			5
5	1		8	3			4	6
	7						8	
				9				8
	3	6	2		5	4	1	
4								
		1		4			6	
	5	3	1		6		9	4
			3		8			

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4253

2	4	5	7	3	1	8	9	6
8	9	3	6	5	2	7	4	1
6	7	1	8	4	9	2	5	3
9	2	6	4	1	8	3	7	5
1	3	8	5	9	7	6	2	4
7	5	4	3	2	6	9	1	8
5	6	7	2	8	4	1	3	9
4	8	9	1	7	3	5	6	2
3	1	2	9	6	5	4	8	7

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- قرديس – موريس – 2- زين شعيب – يا – 3- ود – نيكلسون – 4- صاد – غم – 5- نون – غش – كره – 6- ادورنو – في – 7- كويتي – بي – 8- دربي – سقي – 9- ون – العون – 10- يوغوسلافيا

عمودياً

1- قزوين – كيوي – 2- ريد – واو – نو – 3- بن – صنديد – 4- دشنا – ترلو – 5- سعيد غريّب – 6- يك – شن – يال – 7- مبلغ – وب – لا – 8- سمك – يسعف – 9- ربو – رف – قوي – 10- سانت هيلينا

مشاهير 4254

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سيدة أعمال سعودية. من النساء المطالبات بحقوق المرأة السعودية. تحمل شهادة في إدارة الأعمال

■ 1+10+11+5 = عملة عربية ■ 2+1+6+7 = أمنيات مرجوة ■ 3+9+8+7 = خلاف قصير

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: مارسيل بروست

فلسطين

قمّة العقبة «خارج الموضوع»
الثأر لنابلس لا يُبطئ: حوّارة تغلب العدو مجدّداً

فيما كان الموقّعون في العقبة يواصلون اجتماعهم الذي خرج بجملة مخرجات أكدت التزام «جميع الاتفاقات السابقة» بين السلطة الفلسطينية والاحتلال، وأعلنت الاتفاق على خفض التصعيد ووقْف الإجراءات الأحادية والحفاظ على «الوضع القائم»، جاء الردّ على تلك المخرجات والمداولات التي سبقتْها من حوارة، بعد أيّام قليلة فقط من وقوع مجزرة نابلس، ردّ أثبتَ، مرّة أخرى وبصورة أشدّ وضوحاً، أن سيْر السلطة نحو استرضاء الجانب الإسرائيلي، وتعهّدها بإرساء الهدوء في الضفة، لن يوقفا سيْل العمليات الفدائية، ذلك أن مَن يقرّر مسار الأحداث وتوقيتها ومآلها بات هو الشارع الفلسطيني والمقاومة، وليس غيرهما.

رام الله - **أحمد العبد**

فيما كانت العقبة الأردنية تحتضن قمّة خماسية جمعت السلطة الفلسطينية وإسرائيل ومصر والأردن، تحت المظلّة والضغوط الأميركيَّين، لرسم سيناريوات هدفها القضاء على المقاومة في الضفة الغربية، وإجهاض المدّ الثوري وبذور الانتفاضة التي تتبلور في الميدان، كانت الضفّة حاضرة بكلّ ألمها وحزنها وإصرارها للثأر والانتقام. ولعلّ أبرز توصيف لما جرى، جاء على لسان أحد الفلسطينيَين الذي علّق، قائلاً: «الفرحة في فلسطين، والحداد في العقبة»، بينما كان سكان مدينتَي نابلس وجنين يوزّعون الكنافة والحلويات على المواطنين، احتفاءً بالعملية الفدائية التي نُفّذت عصر يوم أمس في بلدة حوارة، وقُتل فيها مستوطنان اثنان، بالتزامن مع القمّة المنعقدة في العقبة، في مفارقة تختصر المشهد العام برمّته.

وتُعدّ عمليّة حوارة مهمّة للغاية من حيث المكان الذي نُفّذت فيه والتوقيت والنتائج أيضاً، كونها تزامنت مع انعقاد اجتماع العقبة الذي جاء بعد أيّام فقط من مجزرة نابلس التي استشهد فيها 11 فلسطينياً. وإذا كانت السلطة قد قرّرت حضور القمّة رغماً عن جميع الفلسطينيين الذين أعلنوا، بكافة توجّهاتهم، رفضهم تلك المشاركة، حينها يمكن قراءة فحوى رسائل العمليّة بصورة مختلفة، أي بأنّ مَن يقرّر مسار الأحداث هو الشارع الفلسطيني والمقاومين. وممّا هو لافت في العمليّة أنها لم تتأخّر عن مجزرة نابلس، إذ تمثّل، من بين أمور كثيرة أخرى، ردّاً قويّاً عليها، خصوصاً أن حوارة، المكان الذي

> **وافق اقطاب «الصهيونية الدينية» على طرْح مشروع قانون عقوبة الإعدام لمنفّذي العمليّات الفدائية**

وقعت فيه، تُعدّ مربّعاً أمنيّاً ينتشر فيه جنود الاحتلال بكثافة على مدار الساعة؛ وممرّاً لمئات المستوطنين. ومع هذا، استطاع المنفّذ القيام بعمليّته من مسافة صفر، وإطلاق النار على المستوطنين داخل مركبتهم والانسحاب من المكان بسلام. وبحسب المصادر العبرية، قتل في العملية مستوطنان، وهما شقيقان أحدهما جندي. وأفادت تحقيقات جيش الاحتلال الأوّلية بأنهما قُتلا من مسافة قريبة، إذ ذكرت «القناة 13» العبرية، نقلاً عن مصدر عسكري، قوله، إن «التحقيق الأوّلي يشير إلى أن منفّذ عمليّة حوارة كان منفرداً، واستخدم مسدّساً، وأطلق النار من مسافة صفر، وانسحب راجلاً»، في حين أفادت «كان» الإخبارية بأنه «عثر في موقع العملية على 12 رصاصة من عيار 9 ملم»، وبأن «المنفذ ربّما استخدم مسدّساً أو سلاحاً مصنوعاً يدوياً، وأطلق النار من مسافة صفر، وانسحب سيراً على الأقدام»، مشيرة إلى أن المنفّذ استغلّ الازدحام المروري بالقرب من مكان العمليّة. ومن جهته، قال رئيس مجلس مستوطنة «بيت إيل» الذي شاهد العملية بينما كان مارّاً من المكان: «وقع إطلاق النار خلفي تماماً... بدا الأمر مروّعاً... كان إطلاق النار من مسافة قريبة جدّاً. من المستحيل أن تقع مثل هذه الهجمات بسهولة، وإطلاق النار بحرية وفي وضح النهار. هذا تهديد حقيقي». وارتفع عدد قتلى العدو، خلال شهر ونصف شهر، إلى 13 قتيلاً، بينما نقلت صحيفة «هآرتس» العبرية، عن شهود عيان، قولهم إن منفّذ عمليّة حوارة فلسطيني كان يرتدي زيّ «عرين الأسود»، وقد انسحب من مكان الحادث بعد إطلاق النار.

وعقب العمليّة، هرعت قوات إسرائيلية إلى البلدة بحثاً عن المنفّذين، فيما أغلقت عشرات الحواجز محيط نابلس وقراها، وسط انتشار للمستوطنين الذين هاجموا بلدتَي بورين وحوارة حيث أحرقوا منازل لفلسطينيين. وعلى خلفيّتها أيضاً، فرض جيش الاحتلال حظْر تجوال في البلدة، تبعه تحريض من قِبَل قادة المستوطنين لشنّ هجوم كاسح ضدّ الفلسطينيين والانسحاب من «قمّة العقبة». وقال رئيس «مجلس مستوطنات شمال الضفة»، يوسي دغان، في تعليقه على العمليّة، إنه «لسوء الحظّ، هذا حدث صعب للغاية، يجب على الحكومة تغيير الطريقة والانتقال من الدفاع إلى الهجوم، لا يمكن التسامح مع إطلاق النار على المدنيين الأبرياء في وضح النهار، شراسة الإرهاب تثبت عدم وجود رادع»، مطالباً الوفد الإسرائيلي في «قمّة العقبة» بالانسحاب. وفيما عقد وزير الأمن، يوآف غالانت، اجتماعاً أمنيّاً لتقييم الأوضاع، وشارك رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في الاطّلاع على آخر مستجدّات العمليّة، قال وزير «الكابنيت»، بسرائيل كاتسنلسن إن «عمليّة حوارة وقعت خلال انعقاد قمّة العقبة، وهذا هجوم إرهابي خطير»، بينما رأت وزيرة الاستيطان، أوريت ستروك، أن العمليّة «تتطلّب عودة فوريّة للوفد الإسرائيلي من قمّة العقبة، لا مكان في القمّة لمن يدفع رواتب لقتلة اليهود، بعد ثلاثين عاماً من اتفاقية أوسلو المؤسفة، يجب أن نفهم أن السلطة الفلسطينية هي المشكلة وليست الحلّ، سنجري الاستعدادات لرمضان بأنفسنا، ومن دون مساعدة أحد».

وفي ضوء التصعيد المتفجّر في الأراضي الفلسطينية، تأتي عملية حوارة لتُرسّخ معادلة «الدم بالدم»، و«القتل بالقتل»، وأن المجازر الإسرائيلية التي تُرتكب لن تمرّ مرور الكرام، وأن قطار المقاومة الذي انطلق في الضفة الغربية يبدو أن أحداً لن يستطيع وقفه. ومرّة جديدة، أثبتت عملية حوارة مستوى الفشل الأمني والاستخباراتي الإسرائيلي؛ فجيش الاحتلال وأجهزته التي تعيش حالة استنفار عالية منذ مجزرة نابلس تحسّباً لوقوع عمليّات فدائية، أُصيبت في مقتل بعد العمليّة التي شكّلت ضربة جديدة لحكومة نتنياهو وأقطاب «الصهيونية الدينية»، الذين سارعوا إلى الإعلان عن موافقتهم على طرح مشروع قانون عقوبة الإعدام لمنفّذي العمليّات الفدائية في اللجنة الوزارية لشؤون التشريع، في خطوة لن تزيد الأوضاع إلّا اشتعالاً.

العراق

تعديل الدستور يُعجز السوداني: التوافق السياسيّ غير مؤمَّن

يواجه مشروع تعديل الدستور العراقي اعتراضات، ويثير نقاشات حادّة بين القوى السياسية، منذ أن بدأت مساعي الحكومة الحالية إلى إجراء التعديلات للكثير من المواد والفقرات الخلافية التي تتعلّق بكيفية تشكيل السلطة في بغداد من جهة، وبالعلاقة بين المركز وإقليم كردستان من جهة أخرى. وفيما يعزو مشرّعون ومراقبون تعرثُل المشروع إلى غياب «التوافق السياسي»، يستبعد برلمانيون نجاح حكومة محمد شياع السوداني في إعادة صياغة بعض المواد الدستورية لأسباب معظمها سياسي

بغداد - **فقار فاضل**

في الثامن من شباط الجاري، قدّم رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، مشروع تعديل الدستور إلى رئيس الجمهورية، عبد اللطيف رشيد، لإجراء مراجعة شاملة في بعض المواد والبنود، ولا سيما الفقرات التي لا تنسجم مع الظروف والمستجدّات الراهنة. والدستور العراقي مُثار جدل منذ إقراره في عام 2005؛ إذ بين فترة وأخرى، تُفجّر بعض فقراته خلافات حادّة بين الأطراف السياسية، وآخرها الانسداد الذي استمرّ عاماً كاملاً، وتسبّب بمواجهات مسلّحة بين أنصار «التيّار الصدري» وقوات حماية «المنطقة الخضراء»، وسط بغداد.

أبرز النقاط الخلافية في الدستور، هي: المحكمة الاتحادية، تحويل نظام الحُكم إلى رئاسي أو شبه رئاسي، قوانين النفط والغاز، المادّة 140 المتعلّقة بملفّ المناطق المتنازَع عليها بين سلطتَي بغداد وأربيل، تقليص عدد أعضاء مجلس النواب، منْع تكرار الفراغ الدستوري الذي حصل في فترات مختلفة، وتحديد الكتلة الكبرى أو الأكثر عدداً داخل البرلمان. ومنذ التصويت على الدستور سنة 2005، تتشطر آراء الأحزاب السياسية بين مؤيّد ومعارض ومتحفّظ حول عدد من المواد الخلافية، وتتنوّع مطالبتها بين إعادة كتابته أو تعديله أو حذف بعض الفقرات التي يراها بعض فقهاء القانون «جدلية» ولا تتناسب مع التطوّرات والمتغيّرات الحالية.

وبهذا الخصوص، يرى النائب المستقلّ وعضو اللجنة القانونية النيابية، رائد المالكي، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الكثير من المواد والفقرات تحتاج إلى المراجعة، وخاصة المتعلّقة بالثروات النفطية وتحديد الكتلة الكبرى داخل البرلمان، وأيضاً بما يخصّ المناطق المتنازَع عليها، وباقي المواد المتّصلة بالعلاقة بين حكومتَي الإقليم والمركز، والتي بسببها نعيش خلافات وأزمات». ويضيف أن ثمّة «ضرورة لتعديل الفقرة الخاصة بالفراغ الدستوري، والتي تُعنى بآلية تشكيل الحكومة بعيداً عن الخلافات السياسية التي تحصل مع بداية كلّ دورة انتخابية، وهذا أيضاً ما يعطي الفرصة للأحزاب السياسية لعدم الالتزام بالتوقيتات الدستورية، وأن يكون الفيصل في ما بينها هي التوافقات السياسية».

ويبيّن المالكي أن التعديل الدستوري يتمّ من خلال إحدى طريقتَين: «الأولى أن تقوم الحكومة بإرسال مقترحاتها ليتمّ درْسها ومن ثمّ التصويت عليها، وهذا ما تريد الحكومة الحالية أن تمضي به؛ والثانية رفْع مقترح من البرلمان يتضمّن تشكيل لجنة لتعديل وإعادة صياغة بعض مواد الدستور». وإذ يَلفت إلى أن كلتا الطريقتَين تحتاجان إلى التوافقات السياسية، فهو يستبعد نجاح الحكومة في ما ترمي إليه، قائلاً إن «التعديلات لن تكون سهلة، وتحتاج إلى إرادة سياسية، فضلاً عن الأمور الفنية واللوجستية». والجدير ذكره، هنا، أنه في عام 2019، وعلى خلفيّة الاحتجاجات الشعبية، شكّل البرلمان العراقي لجنة لتعديل الدستور، إلّا أنها لم تصل إلى أيّ نتيجة في عملها، نتيجة الضغوط التي مارستْها الأحزاب على أعضائها.

من جانبه، يُعتبر المحلّل السياسي، عبدالله الكناني، أن مشروع تعديل الدستوري ضروري، وخاصة بعد أن شهد العراق تعديلات من الأزمات والصراعات السياسية والطائفية بسبب التفسير الخاطئ لمواد الدستور وبنوده. ويشير الكناني، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن «هناك موادّ في الدستور ملغومة ولها أوجه متعدّدة، ولا سيما التي لها أبعاد سياسية، والتي دائماً ما تؤجّج الخلافات بين حكومة إقليم كردستان والمركز». ويشكّك في إمكانية إجراء تعديل من دون تدخّل الأحزاب المهيمنة، ويقول: «من الصعوبة أن تحكم العراق بدستور واحد. فالأمور معقّدة والاتّفاقات صعبة جداً في ظلّ بقائنا على خطاب التفرقة بين المكوّنات».

> **ثمّة مواد ملغومة في الدستور توهّج دائماً الخلافات بين حكومة كردستان والمركز**

أمّا القيادي في «الحزب الديموقراطي الكردستاني»، جياي تيمور، فيَلفت إلى أن «الدستور نفسه وضع فقرة التعديلات وأوصى بذلك، وفي إقليم كردستان التعديلات نُرى على أنها هي خارطة طريق للجميع إذا كانت وفقَ السياقات الدستورية بعيداً عن الأمزجة السياسية». ويؤكد تيمور، لـ«الأخبار»، أن «الأكراد، وخصوصاً الحزب الديموقراطي الكردستاني، لا مانع لديهم، ولا يعترضون على إجراء التعديلات، وهم يمثّلون ثلاث محافظات»، مستدركاً بأن «عملية الاتفاق على إجراء التعديلات ليست بتلك السهولة، وخاصة المادة 140 من الدستور المتعلّقة بالمناطق المتنازَع عليها كمحافظة كركوك ومدن أخرى». لكنه يَجزم أن «الأحزاب الكردية ترحّب بفكرة إعادة صياغة فقرة توزيع الثروات والموارد وقوانين النفط والغاز، التي تضمن حقوق شعبنا الكردي، بعيداً عن الظلم الذي وقع عليه قبل وبعد عام 2003».

ويرى النائب عن «حراك الجيل الجديد»، أوميد محمد، بدوره، أن «مسألة تعديل الدستور شبه مستحيلة، طالما هناك أحزاب سياسية لا ترغب بذلك، وإذا حصلت التعديلات فستكون باتّفاق سياسي بين الكتل». ويشير محمد، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن «الحكومات السابقة كانت أكثر جدّية في مشروع تعديل الدستور، لكنها اصطدمت بعراقيل كثيرة وصعوبات كبيرة حالت دون تواصل خطواتها. وأمّا حكومة السوداني فستُواجه العقبات والعراقيل نفسها، ولن تستطيع إكمال مشروعها. الطريق طويل أمام إعادة صياغة مواد هي بالأساس صعبة ومعقّدة».

مع ذلك، تتواصل الدعوات من جهات سياسية وقضائية إلى الإسراع في إجراء التعديلات، فيما يعترف رئيس السلطة القضائية، فائق زيدان، بوجود أخطاء وهفوات في تفسير بعض المواد الدستورية، ومنها قانون المحكمة الاتحادية، التي تُسبّب بين فترات مختلفة مشاكل وخلافات سياسية. وفي هذا المجال، يعتقد القاضي العراقي وائل عبد اللطيف، وهو أحد أعضاء لجنة كتابة الدستور، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الأحزاب السياسية المتنفّذة هي التي دائماً ما تتجاوز الدستور، وذلك عن طريق تفسيرها المغلوط لمواده وفقراته. وهذا ما يدعو إلى إجراء التعديلات عليه وخاصة في المواد الخلافية، وهي معروفة ومشخّصة وغالبيتها متّصلة بالعلاقة بين الكرد والعرب، وباختيار الرئاسات الثلاث والتي تأتي عن طريق الاتفاقات السياسية لا عن طريق الاحتكام للدستور». ويرى عبد اللطيف أن «الدستور فيه موادّ خطيرة ومسبّبة لمشاكل مذهبية ومجتمعية وحتى عنصرية، وخاصة التي تتعلّق بالأحوال الشخصية، فضلاً عن المواد التي رسّخت المحاصصة والطائفية». ويَخلص إلى أن ثمّة أكثر من 15 مادة ينبغي على الحكومة تعديلها وإعادة النظر فيها، لأنها ستفاقم الخلافات مستقبلاً.

مقاتلة من «الحشد الشعبي» يشارك في مناورة عسكرية في صحراء الحضر في محافظة نينوى ـ أ ف ب)

اليمن

التجريف الإماراتي لسقطرى متواصل
حملة تهجير جديدة في «عبد الكوري»

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

تستكمل القوات الإماراتية عملية تهجير سكّان جزيرة عبد الكوري الواقعة في محافظة أرخبيل سقطرى في أقصى جنوب اليمن. وبحسب مصادر حقوقية تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن سكّان الجزيرة البالغ عددهم ألف نسمة، تعرّضوا، على مدى الأيام الماضية، لانتهاكات على يد ميليشيات «المجلس الانتقالي الجنوبي»؛ إذ أُجبرت عشرات الأسر من بينهم على إخلاء منازلها المتواضعة، لتُنقل بحراً إلى مخيمات في ضواحي مدينة حديبو، مركز المحافظة، والتي تبعد 120 كلم عن الجزيرة.

> **دانت حكومة صنعاء ما سمّتها «جرائم التهجير» التي ترتكبها القوات الإماراتية والميليشيات الموالية لها**

وتفيد المصادر بأن العدد المتبقّي من السكّان لم يعُد يتجاوز العشرات، الذين سيُجري نقْلهم هم أيضاً خلال الأيام المقبلة، تحت مبرّر إنشاء قاعدة عسكرية في الجزيرة التي تحتلّ مكانة استراتيجية هامّة لإطلالها على خطوط الملاحة الدولية الواقعة بين باب المندب ودول القرن الأفريقي. وفي مقابل صمت الحكومة الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي على تلك الانتهاكات، دانت حكومة صنعاء ما سمّتها «جرائم التهجير» التي ترتكبها القوات الإماراتية والميليشيات الموالية لها، لافتةً، على لسان وزارة الثروة السمكية، إلى أن «ما يتعرّض له الصيّادون والسكّان في جزيرة عبد الكوري من تهجير قسري، وإجبارهم على مغادرتها باتجاه حديبو، هدفه تحويل الجزيرة إلى قاعدة عسكرية إماراتية خاضعة للكيان الصهيوني»، مشيرة إلى أن الجزيرة تحوز أهمّية «جيواستراتيجية، كونها تقع بالقرب من ستّة قطاعات نفطية، وتُجاور القرن الأفريقي». وقالت إن هذا «التهجير القسري يأتي بعد أيام من وصول ضباط صهاينة إلى سقطرى، وكذلك استحداث الإمارات ثكنات ومنشآت عسكرية في الجزيرة»، عادّةً «ما تقوم به القوات الإماراتية من تحركات عسكرية مشتركة مع الكيان الصهيوني في الأرخبيل والجزر اليمنية الاستراتيجية، تهديداً لسكّان هذه الجزر والملاحة الدولية وانتهاكاً لسيادة اليمن»، ومطالبةً بـ«خروج قوات التحالف من كلّ الأراضي والجزر والسواحل اليمنية وإيقاف العبث بالأحياء البحرية والبيئة الطبيعية في سقطرى».

وأثارت عملية التهجير التي يتعرّض لها سكّان عبد الكوري والتي بدأت منتصف العام الفائت، حالة سخط في أوساط أبناء أرخبيل سقطرى، الذين تظاهروا مطلع الشهر الماضي في شوارع حديبو رفضاً لتلك الانتهاكات. وكانت الإمارات طردت عشرات الأسر من منازلها في الجزيرة أواخر العام الماضي، تحت مبرّر إنشاء مناطق عسكرية، ونقلتْهم إلى أطرافها قبل أن تُخليهم إلى مركز المحافظة، وفق ما أكده «المرصد الحقوقي الدولي الأورومتوسطي». وتعود التحرّكات الإماراتية في عبد الكوري، التي تُعدّ ثاني أكبر جزيرة في الأرخبيل بمساحة تصل إلى 133 كيلومتراً مربعاً، إلى مطلع عام 2022، حيث بدأت أبو ظبي مدّ الك السعي للسيطرة على سقطرى والجزر التابعة لها كسمحة ودرسة.

كانت الإمارات طردت عشرات الأسر من منازلها في الجزيرة أواخر العام الماضي (من الويب)

تقرير

وفد برلماني عربي يزور دمشق... وابن فرحان وشكري على الطريق

الحَراك «الانفتاحي» على سوريا يتكثّف

بالتوازي مع زيارة برلمانية عربية هي الأولى من نوعها إلى سوريا منذ اندلاع الحرب في البلاد قبل 12 عاماً، يتواصل العمل على مسارات «انفتاحية» عديدة، بعضها يتعلّق بالمحيط العربي وبعضها الآخر بأنقرة المتحمّسة للتطبيع مع دمشق. وفي وقت بدأت تظهر فيه مؤشّرات إلى خروقات في جدار الممانعة الغربية ضدّ دمشق، تترشّح القناعة لدى العديد من الأطراف المعنيّة بعدم إمكانية المضيّ في مسارات أثبتت عدم جدواها طوال أعوام الأزمة، وأن الحلّ يكمن في التواصل التدريجي مع الحكومة السورية

علاء حلبي

في زيارة هي الأولى من نوعها، حطّت وفود برلمانية من ثماني دول عربية في العاصمة السورية، يقودها رئيس «الاتحاد البرلماني العربي»، رئيس مجلس النواب العراقي، محمد الحلبوسي. وتأتي هذه الزيارة بعد اجتماع عقده الاتحاد في بغداد، شارك فيه رئيس مجلس الشعب السوري، حمودة صباغ، وتصدّرت القضية السورية نقاشاته، ليحمل البيان الختامي قراراً بزيارة الوفد الذي شاركت فيه كلّ من: مصر، الإمارات، الأردن، فلسطين، ليبيا، عُمان ولبنان. ومثّلت التصريحات التي أطلقها الزائرون فور وصولهم إلى دمشق، سواء المعزّية بضحايا الزلزال، أو الداعية إلى عودة سوريا إلى مكانتها، والمطالبة برفع العقوبات أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة وحلفاؤها في الاتحاد الأوروبي على هذا البلد، قفزة كبيرة في مسار العلاقات السورية - العربية التي تزداد حرارتها بشكل تدريجي، بعد قطيعة طويلة.

وتجيء الزيارة التي منحتْها دمشق مظاهر احتفالية خاصة، وأجواء استقبال رسمية، وتخلّلها لقاء أجراه الرئيس السوري، بشار الأسد، بأعضاء الوفد، في وقت يعود فيه الدفء إلى صلات سوريا بدول عربية عدة كانت العلاقة معها فاترة، أبرزها السعودية التي تخوض سلطنة عمان والإمارات دور وساطة لإعادتها إلى دمشق قبيل انعقاد القمة العربية في الرياض، وتجري تحضيرات لزيارة منتظرة لوزير خارجيتها، فيصل بن فرحان، إلى العاصمة السورية. وإلى جانب المملكة، تبرز مصر التي تستعدّ لأن تخطو خطوات واسعة تجاه سوريا، في أعقاب اتّصال هاتفي أجراه الرئيس عبد الفتاح السيسي بالأسد معزّياً بضحايا الزلزال، وتَرافق مع بدء القاهرة بإرسال حزمة مساعدات إغاثية، ما زال بعضها يصل عبر البحر والجوّ بين وقت وآخر، بينما كثر الحديث في الأوساط الدبلوماسية العربية عن زيارة مرتقبة لوزير الخارجية المصري، سامح شكري، إلى دمشق، وهو ما ثبتت صحّته مساء أمس، بتأكيد مصدر حكومي سوري لـ«رويترز» أن شكري سيصل العاصمة السورية اليوم.

حطّت وفود برلمانية من ثماني دول عربية في العاصمة السورية (أ ف ب)

> من شأن تحقيق تقدّم إضافي على هذا المسار أن يفتح الباب أمام مشهد سياسي وميداني جديد في سوريا

وفي حين كانت العاصمة السورية تحتضن الوفود البرلمانية العربية، أعلن الأردن البدء باستكمال عمله على مبادرته للحلّ في سوريا. إذ بحث وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، ونظيره البريطاني جيمس كليفرلي، خلال هاتفي، الأزمة السورية، وسبل تنشيط مبادرة «خطوة مقابل خطوة»، والتي يعوّل عليها المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسن، لإحداث خرق في المشهد، علماً أنها تقضي بتخفيف القيود عن دمشق بشكل تدريجي مقابل خطوات محدّدة من قِبل الأخيرة، تترافق مع انخراط عربي مباشر في الحوار مع الحكومة السورية. ويأتي التحرّك الدبلوماسي الأردني المتجدّد مدفوعاً، على ما يبدو، بتركيبة من قِبل سوريا التي زارها الصفدي في الخامس عشر من شهر شباط الحالي، والتقى رئيسها. كذلك، كثّفت موسكو تحرّكاتها الدبلوماسية لتنشيط المسار السوري – التركي للتطبيع بين البلدَين، بعدما تعرّض لتجميد مؤقّت بسبب الزلزال. وأعلن المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط ودول أفريقيا، نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، استمرار العمل على تنظيم لقاء رباعي على مستوى وزراء الخارجية يضمّ سوريا وتركيا وروسيا وإيران خلال الفترة المقبلة، لافتاً إلى أنه يجري وضع اللمسات الأخيرة على أجندة اللقاء وموعد انعقاده.

ومن شأن تحقيق تقدّم إضافي على هذا المسار أن يفتح الباب أمام مشهد سياسي وميداني جديد في سوريا، تتحوّل فيه تركيا من طرف في الحرب إلى شريك في الحلّ، بما من شأنه أن يحقّق للطرفَين مصالح عديدة، سواء استعادة سوريا مناطق خارجة عن سيطرتها في الشمال السوري، وفتح معابرها الدولية أمام حركة الترانزيت، أو تخلّص تركيا من أزمة اللاجئين السوريين، وتأمين حدودها الجنوبية. ويُعدّ التحريك الروسي لملفّ التطبيع السوري – التركي استكمالاً لمسار سياسي طويل بدأَته موسكو (مسار أستانا)، تشارك فيه كلّ من أنقرة وطهران، وتُقابله واشنطن بمحاولات متجدّدة لإفشاله، كون نجاحه يُعدّ نجاحاً روسياً وفق ما أعلنت الولايات المتحدة مراراً. وتضع هذه الممانعة الأميركية التحرّكات الدبلوماسية بمجملها، العربية والروسية والتركية، أمام تحدّيات عديدة، على رأسها التهديد بين وقت وآخر بالعقوبات المفروضة على سوريا، على رغم تجميد بعضها (الحوالات المالية) لمدّة ستة أشهر.

تركيا

الاستحقاق الرئاسي في موعده

«تضميد الجراح» شعاراً انتخابياً

على رغم الإشارات المتكرّرة إلى احتمال تأجيل موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة في تركيا، يبدو أن «حزب العدالة والتنمية» ركّز، أخيراً، إلى التزام المواعيد الدستورية، تجنّباً لإرباك هو في غنى عنه. وإن كان زلزال السادس من شباط قد أعاد خلط الأوراق، يظهر أن الحملة الانتخابية لتحالف السلطة ستتركّز فقط على هذه القضيّة، وعلى خطّتها «تضميد الجراح» في غضون عام واحد. فيما لا تزال المعارضة تنتظر تحديد الموعد النهائي للاستحقاق لتسمية مرشّحها الذي سيكون أحد أعضاء «حزب الشعب الجمهوري»: فإمّا رئيسه كمال كيليتشدار أوغلو، أو رئيس بلدية أنقرة منصور ياواش، أو رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو

محمد نور الدين

وسط مواصلة تركيا أعمال إزالة الأنقاض وتأمين مساكن، ولا سيما الخيام، للذين دُمّرت منازلهم، خرج خبير الزلازل، ناجي غورير، محذّراً من أن زلزالاً كبيراً يمكن أن يضرب مدينة إزمير، بعدما ضرب زلزال جديد قوّته 5,3 درجات قرية بور في محافظة تيغده إلى الشمال من أضنة، في الساعة 11:27 بتوقيت بيروت، ظهر السبت الماضي، لم يُسفر عن أيّ خسائر، وإنْ أحدث هلعاً متجدّداً، كونه مستقلاً عمّا سبقه من زلازل. وفي هذا الوقت، كانت مساحة الحديث عن الانتخابات الرئاسية والنيابية المقبلة تتّسع، في ظلّ الإشارات المتكرّرة إلى أن مسألة التأجيل لم تَعُد واردة، نظراً إلى ما ستحدثه من بلبلة دستورية، فضلاً عن أنها ستخلق انطباعاً بأن «حزب العدالة والتنمية»، ورئيسه رجب طيب أردوغان، يتهرّبان من مواجهة المسؤولية إلى حين ملمة آثار الزلزال. وحين سألت صحافية يونانية، رئيس مديرية الاتصالات في القصر الجمهوري، فخر الدين ألتون، عمّا إذا كان في نيّة الحزب الحاكم تأجيل الانتخابات، أجاب: «هذا الأمر ليس على جدول أعمالنا». لهذا، بات موعد الانتخابات محصوراً إمّا في موعده المقرّر في آخر يوم أحد من المهلة الدستورية، أي في 18 حزيران، أو في 14 أيار، وهو ما يتطلّب أيضاً تعديلاً دستورياً بغالبية الثلاثة أخماس، أي 360 نائباً من مجموع 600. وكان الرئيس التركي يميل إلى تقديم موعد الانتخابات، وإجرائها في 14 أيار، نظراً إلى ما تحمله هذه المناسبة من ذكرى انتصار «الحزب الديموقراطي» التركي، بزعامة عدنان مندريس، في ذلك التاريخ من عام 1950 على «حزب الشعب الجمهوري» بقيادة عصمت إينونو، والذي ظلّ في السلطة منذ وفاة أتاتورك في عام 1938، إلى حين هزيمته في ذلك العام.

لكنّ زلزال السادس من شباط أعاد خلط الأوراق، ومعها تقييم المرحلة وموعد إجراء الانتخابات. وفي هذا الجانب، تقول صحيفة «صباح» الموالية، إن «حزب العدالة والتنمية» سيعيد النظر في كلّ ما ورد في بيانه الانتخابي السابق من شعار إلى أغاني الحملة وعدد المهرجانات وحجمها وقضايا البيئة والزلازل وإعادة الإعمار، وإنه «سيعمل على تضميد الجراح بسرعة، والبدء في الإعمار وإعادة المهجّرين إلى بيوتهم أو المدن الجديدة التي سينشئها». وتذكر الصحيفة أن غالبية أركان الحزب ترى أن التاريخ الأنسب للانتخابات هو 14 أيار، مضيفة أن بيانه الجديد سيتضمّن تفعيل «خطّة العمل العاجلة ضدّ الزلازل» في 81 محافظة تركية، ولا سيما في إسطنبول التي وضعها رئيس بلديتها السابق، قادر طوب باش، من دون أن تجد طريقها إلى التطبيق. وسيطمئن البيان، المواطنين إلى أن «العدالة والتنمية» سيتّخذ كلّ الإجراءات اللازمة للمحافظة على مستوى معيشي مقبول، وسيركّز بالتالي على البعدَين الاقتصادي والمالي، لافتةً إلى أن غالبية المهرجانات ستُلغى، على أن يقتصر الحضور في المهرجانات التي ستقام، على الحدّ الأدنى من الأشخاص.

من جهتها، تؤكد صحيفة «ميلليات» الموالية، أن الانتخابات ستُجرى في 14 أيار، وأن إردوغان سيركّز حملته على زيارة مدن الخيام والمستوعبات (كونتينيرات) التي أقيمت للنازحين الأتراك، بدلاً من المهرجانات. لكنّ صحيفة «قرار» المعارضة، تقول، نقلاً عن مسؤول حكومي رفيع المستوى، إن هناك ميلاً لإجراء الانتخابات في 18 حزيران. وتغيير شعار «العدالة والتنمية»، وهذا تحدٍّ آخر.

إلى «لنبنِ تركيا معاً». ويرى إردوغان وشريكه، رئيس حزب «الحركة القومية» دولت باهتشلي، في 14 أيار موعداً قريباً، لذا يؤيّد الزعيمان إجراء الاستحقاق في 18 حزيران، باعتباره، وفق المسؤول الحكومي، «فرصة لمعالجة المزيد من الأضرار» التي نتجت من الزلزال، مشيراً إلى أن احتمال فوز إردوغان وتحالف الجمهور يبدو عالياً».

> يقول إردوغان إنه لا يمكن إعادة الإعمار خلال سنة، إلّا إذا كان هو في السلطة

في المقابل، يرى المفكّر البارز، إميري كونغار، في صحيفة «جمهوريات»، أن تأجيل الانتخابات ليس وارداً، نظراً إلى الموانع الدستورية. وبحسبه، فإن إردوغان «يواجه تحدّياً كبيراً في أن يضطر لإجراء الانتخابات في موعدها، وما يحمله ذلك من انطباع أنه سيخسرها». وفي الإطار نفسه، يكتب مراد يتكين أن الزلزال أجبر إردوغان على تغيير تكتيكه والتحرّكات السلطانية، ستنعكس على موقع السلطنة وتأثيرها داخل الساحة الخليجية، حيث كان دورها في السابق محدوداً، بعيّر عنه غياب التمثيل الرفيع الدائم في القِمم والمؤتمرات الخليجية، وهي قِمم كانت إمّا تعجز عن الفعل في أحسن أحوالها، أو في أسوئها تنتهي بتسعير الخلافات الداخلية بدل أن تحلّها. لكن في خضمّ كلّ هذه التغيّرات، ثمّة سياسة تتشارك فيها معظم أنظمة الخليج، بما في ذلك عمان، وتسير في اتجاه واحد، هي التطبيع التدريجي مع العدو الإسرائيلي. وفي هذا السياق، يندرج إعلان هيئة الطيران المدني العُمانية فتْح المجال الجوي العُماني، أمام جميع الناقلات الجوّية المدنية، ما سيمكّن شركات الطيران الإسرائيلية من استخدام ممرّ سعودي - عماني لاختصار أوقات الرحلات إلى آسيا. ونال السلطان «شكراً» من وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، على تقليصه «الكلفة على الإسرائيليين ومساعدة شركات الطيران الإسرائيلية على أن تصبح أكثر تنافسية». ويُتوقّع أن يثير هذا القرار و«الشكر» استياءً في الشارع العُماني المعارض بشدّة لأيّ تطبيع مع الكيان، لا سيما وأنه يتزامن مع تصعيد العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين.

هنالك تحذيرات من زلزال كبير يمكن أن يضرب مدينة إزمير (أ ف ب)

تقرير

خلافات «الأشقّاء» تعظّم دورها: عُمان «عائدة» بوساطات أكبر

اعطت التغيّرات التي شهدتها منطقة الخليج في السنوات الأخيرة، سواء في ما يتعلّق بالملفّات الكبرى المطروحة أمامها كالنووي الإيراني أو حرب اليمن أو الأزمة السورية، أو في ما يتّصل بالصراعات الخليجية الداخلية التي ما فتئت تتعاظم، دفعاً كبيراً لدور سلطنة عُمان التي تستند إلى حياد مبكر في القضايا المختلفة ينتج لها التأثير عند نضوج التسويات. كما هي الحال راهناً في أكثر من ملفّ

حسين إبراهيم

مثّل انفجار الخلافات الكامنة منذ سنوات بين السعودية والإمارات، حول معظم الملفّات، التطوّر الأبرز الذي أظهر، وربما حتّم، الدور الكبير الذي يقوم به سلطان عمان، هيثم بن طارق، في تسويات يُجري العمل عليها وتحقّق تقدّماً ملحوظاً، في عدد من تلك الملفّات، التي كانت قد بلغت ذروة تأزّمها في زمن التناغم السعودي - الإماراتي، نتيجة مغامرات الجانبَين، كحرب اليمن، على سبيل المثال لا الحصر. وإذ اقترب الشقاق بين وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، ورئيس الإمارات، محمد بن زايد، من أن يصبح علنياً في الأسابيع الأخيرة، نتيجة التراشق الكلامي بين مقرّبين منهما، إلّا أنه كان يعتمل في الخفاء منذ سنوات. وتحديداً منذ أن بدأ الأول تنفيذ مشاريعه التي تهدف إلى الاستيلاء على دور الإمارات كممرّكز إقليمي مالي وتجاري، وخاصة بعد قراره حظْر تعامُل الجهات الحكومية السعودية مع الشركات العالمية التي لا تقيم مقارّها الإقليمية الرئيسة في المملكة، ما أدّى إلى هجرة جماعية للعشرات من هذه المقارّ من دبي إلى الرياض.

وكان أحد نتائج الخلاف السعودي - الإماراتي، انفتاح ابن سلمان على السلطان، إذ نظّم له استقبالاً حارّاً حين قام بزيارة دولة إلى السعودية في تموز 2021، جرى خلالها توقيع اتّفاقات ترفع مستوى الاستثمارات السعودية في السلطنة، وأُعلن عن فتح طريق الربع الخالي الذي يربط البلدَين، بما يشرّع الباب أمام توجّه جزء من السياحة السعودية إلى عُمان التي تمتلك عناصر جذب في هذا المجال، على خلاف دول الخليج الأخرى. لكن الأهمّ ما أورده حساب "العهد الجديد" السعودي المعارض قبل أسابيع، عن أن ابن سلمان يستغلّ «علاقته القوية» مع ابن طارق في التنسيق لإقامة منطقة حرّة في عُمان على بحر العرب، في تدبير يهدف أساساً إلى مواجهة أبو ظبي وإضعاف سطوتها في المنطقة.

وبعدما كان التناغم السعودي - الإماراتي يحصل على حساب السلطنة التي كانت وما زالت تختلف مع الجانبَين على الكثير من القضايا، صار خلاف الرياض وأبو ظبي يُدفع كلّاً منهما إلى محاولة التقرّب من مسقط، ما يُعظّم دور الأخيرة. فلم يكن ابن زايد ليترك ابن سلمان يستأثر وحده بالعلاقة مع هيثم، كما أنه ليس من المنطقي أن يضع الأخير أيضاً كلّ رهاناته على التحسّن المستجدّ في العلاقات مع السعودية. ونتيجة لذلك، قام رئيس الإمارات بزيارة دولة إلى السلطنة في أيلول الماضي، ثمّ بعيد قمّة سداسية في أبو ظبي في 21 كانون الثاني الماضي، حضرها شخصياً السلطان الذي لم تشارك بلاده على هذا المستوى في قِمم عربية أو خليجية منذ زمن بعيد. وقدّمت الإمارات، تلك القمّة التي ضمّت أيضاً قطر والبحرين ومصر والأردن، بوصفها تحالفاً جديداً بديلاً للتحالف الرباعي الذي فرض «حصاراً» على قطر عام 2017 وضمّ كلّاً من الإمارات والسعودية ومصر والبحرين، وفق ما اعتبر الأكاديمي الإماراتي، عبد الخالق عبد الله، المقرّب من ابن زايد. ولا يعني ذلك انتهاء التوتّرات التي لمسقط مع كلّ من الرياض وأبو ظبي، خاصة أنه في الحالة الثانية، ينطوي الأمر على خلاف حدودي مزمن وتنافس تاريخي يعود إلى زمن نشأة دولة الإمارات عام 1971، على جزء كبير ممّا كان يُعرف بـ«إمارات الساحل العماني المتصالح».

وتتأتّى قوّة الموقع العُماني كوسيط في ملفات مختلفة، من تموضع متميّز مبكر للسلطنة يعود إلى عهد السلطان الراحل، قابوس بن سعيد، حين اتّخذت موقف الحياد النسبي فيها، ولا سيما منها الملفّ النووي الإيراني الذي لعبت مسقط دوراً كبيراً في التوصّل إلى الاتّفاق الأصلي حوله عام 2015، ثمّ في محاولات إحيائه المستمرّة حتى الآن، وفق ما يشير إليه الكلام المنسوب إلى وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، عن أن السلطان سيزور طهران قريباً حاملاً معه «أخباراً سارّة» بشأن المفاوضات النووية، وإنْ كانت واشنطن ردّت على ذلك بأن إحياء الاتفاق «ليس على جدول أعمال الإدارة الأميركية حالياً، مع أنها تُعتبر الديبلوماسية الطريقة الوحيدة للتعامل مع برنامج إيران النووي». ويحضر، أيضاً، الدور العُماني الكبير في تقريب المفاوضات بين السعودية و"أنصار الله" من التوصّل إلى هدنة طويلة الأمد في اليمن، ووساطات عودة سوريا إلى "جامعة الدول العربية" التي أصبحت ممكنة أكثر من أيّ وقت مضى منذ بدء الأزمة عام 2011، نتيجة العودة العربية إلى هذا البلد من بوّابة المساعدات الإنسانية بعد الزلزال التركي - السوري. ويُسجّل في السياق، التزام بين الكلام عن نيّة السعودية استئناف العلاقات مع دمشق، وبين استقبال السلطان هيثم، الرئيس السوري، بشار الأسد، في مسقط قبل أيام.

بعض هذه الملفّات كانت في الماضي سبباً لتوتّر العلاقات بين السلطنة ودول خليجية أخرى، ولا سيما السعودية، التي اتخذت على الأولى حيادها في حرب اليمن التي أطلقتْها المملكة عام 2015 بزخم كبير وشكّلت لها تحالفاً عريضاً؛ وعلاقتها ببحركة "أنصار الله"؛ ودورها في المفاوضات النووية التي عارضتْها الرياض، كما أبو ظبي. ولكن الموقع العُماني ذاك، تحوّل اليوم إلى عامل يقرّب السعودية من السلطنة طلباً لمساعدتها في انتشال ابن سلمان من المستنقع الذي وقع فيه في اليمن، ومن فشله في الكثير من المغامرات التي زجّ بلاده فيها منذ تولّيه وزارة الدفاع عام 2015، ومن ثمّ منصب وليّ العهد في انقلابه الشهير عام 2017، حين ركّز كامل السلطة في يده.

على أن أهمّ نتائج سياسة عُمان

سينما

طارق صالح: جرأة زائفة على الدين والسياسة والمجتمع

شفيق طبارة

أن يصبح مسجد وجامعة الأزهر مسرحاً للعديد من المؤامرات وجرائم القتل، أن تداخل السياسة والدين في العالم العربي، أن يأتينا مخرج سويدي من أصل مصري لـ «يفضح» الدين والسياسة والنظام الأمني في مصر... هذه كلها مكونات لعمل سينمائي مطبوخ ومعجون ليناسب ذوق معظم المشاهدين الغربيين. لكن عندما تصل هذه الطبخة العجيبة للدول العربية، نكتشف فوراً أنّها نيئة، غير ناضجة ولا طعم لها.

ينتمي فيلم «ولد من الجنّة» (2022) لطارق صالح إلى سينما الاتهام، أقل بكثير من أن يرفع مستوى النقاش وإثارة التفكير بهدوء واعتدال. في سينما صالح الكل متهم، والجميع سيئون، ولا مكان للطيبين. يضعنا صالح على مقعد الدراسة لأجل إطعامنا مزيجاً من الشوفينية والإسلاموفوبيا. الحوارات الخشبية، المؤامرات السخيفة، الحجج الزائفة، والشخصيات السطحية تجعل قصة الفيلم مملّة وقريبة من الكوميديا غير الطوعية. ما أراد صالح تقديمه في الفيلم هو تشابك الأيديولوجيات الإسلامية والأصولية والأنظمة البوليسية، التي تثبت نظرية المؤامرة التي هي ليست أرضاً ثابتة لعمل صالح السينمائي. بعد فيلمه «حادث النيل هيلتون» (2017) الذي حاول فيه أن يكشف فساد الشرطة المصرية قبل «ثورة 25 يناير»، عاد إلى مصر سينمائياً بفيلم صوّره في تركيا. حاول أن يكون أجرأ سياسياً ولكنه وقع في فخّ التقليدية، وجمع به الانتخابات الأزهرية والتجسّس والفصائل المتحاربة والأنظمة الأمنية السياسية، وأيضاً الجرائم من دون حل واضح.

تحقق حلم آدم (توفيق برهوم) بدخول جامعة الأزهر والدراسة فيها. فور وصوله، تبدأ الأشياء الغريبة بالحدوث. هو ابن صياد من قرية ساحلية. المنحة التي قدمت إليه، وافق عليها والده الصارم لأسباب دينية أكثر منها أكاديمية. عند وصول آدم البريء إلى الجامعة، يموت الإمام الأكبر، شيخ الأزهر. ولأنّ الأخير يُنتخب لدى الحياة، تريد السلطة السياسية الأمنية والحكومة المصرية على رأسها جنرال عسكري (محمد بكري)، وضع يدها على الانتخابات للمجيء بشيخ يتماشى مع توجّهات النظام. هم لديهم جواسيس في الداخل للعمل على هذا الأمر، لكنّ عند اغتيال أحدهم بوحشية، يبدأ العمل على تجنيد آدم من قبل

> الحوارات خشبية والمؤامرات سخيفة والحجج زائفة في «ولد من الجنّة»

العقيد إبراهيم (فارس فارس). تبدأ المعارك بين آدم وضميره، وبين الأئمة الأزهريين والأصوليين داخل الأزهر، وطبعاً بين الثلاثة والسياسيين والجيش، لأن لكلّ منهم معايير خاصة للإمام الأكبر الجديد.

كان يمكن لـ «ولد من الجنّة» أن يكون أكثر إثارة للاهتمام، لو ابتعد عن الاتهام، وأطلق أسئلة جريئة عن دور الدولة وتطور مصر السياسي خصوصاً بعد حكم الإخوان المسلمين لفترة. لكنّ صالح لم يهتمّ لهذا، لأن المؤامرة بالنسبة إليه أهم من التعامل مع القضايا الكبيرة وتأثيرها على الشخصيات. عالم صالح مليء بالمؤامرات غير الناضجة، يصوّر معظم القوى الدينية والسياسية على أنها فاسدة وعنيفة ومنافقة، من دون محاولة إقناعنا بحججه إن وجدت أو حتى إثارة تساؤلاتنا، ما أصاب فيلمه بأعراض الجراة الزائفة.

> العقيد إبراهيم (فارس فارس). تبدأ المعارك بين آدم وضميره، وبين الأئمة الأزهريين والأصوليين داخل الأزهر، والجيش، لأن لكلّ منهم معايير

يعمل الفيلم كإثارة ترفيهية، مضيفاً نقاطاً جدية بين الحين والآخر. صراعات شخصياته عبارة عن صور نمطية يمكن كشفها من النظرة الأولى، ودائماً تلتقي من أجل خدمة الكليشيهات. فادم هو الطالب الديني الطموح الساذج، وابن صياد آخر. القاهرة فاسدة ومغرية للمتدينين، بعض طلاب الأزهر يدخنون السجائر ويسمعون الروك. يطلب بعض الأئمة الطعام من «ماكدونالدز»، ويلتقي إبراهيم بادم دوماً في مقهى «ستاربكس». وإن كان شيء من هذا موجوداً في الواقع، فإن صالح قدمه لمجرد وضع الإصبع في العين وليس النقر، ما يجعلنا لا نصدق كل شيء يقوله.

هناك دائماً رسائل ضمنية، واحدة ضد الأخرى وخطابات دفاعية وهجومية، والكل من وجهة نظر صالح خاسر وفاسد. هاجم صالح الأنظمة السياسية والدينية في مصر، وسمح لها بمحاربة بعضها البعض، وابتكر قصة واضحة في متاهة سينمائية لا مخرج منها. باعتباره فيلم إثارة، فإنّه بطيء، ما يجعلنا ننفصل عن السرد. يعمل الفيلم بشكل أفضل في ممرات الأزهر الصغيرة وقاعات الصلاة الكبيرة، ما يعطينا رؤية قريبة ولو غير حقيقية عن مكان لا يمكن للجميع الوصول إليه. في بعض الأوقات، ينجح بأن يكون ترفيهياً خفيفاً، لكن بسبب المعضلات الكبيرة التي وضع صالح نفسه فيها، وعدم التركيز على شيء واحد، ومهاجمة كل شيء، تصبح النهاية واضحة للغاية، وسهلة للغاية، ما يفوّت علينا نهاية مقنعة لشهوة كل من الدولة والمجتمع الديني، وشجاعة صالح.

مهرجان

المرأة بطلة القصة في بيروت

بات للمرأة لفتة خاصة في عدد من التظاهرات الثقافية والفنية أخيراً. تنطلق الدورة السادسة لـ «مهرجان بيروت الدولي لسينما المرأة» في 5 آذار المقبل بتكريم الممثلة اللبنانية رنده كعدي على مسيرتها الطويلة. لتنطلق عروض الأفلام والندوات في اليوم التالي في سينما ABC ضبية حتى 10 آذار (مارس)

ساندرا الخوري

يحتفل المهرجان الذي ينظّمه «مجتمع بيروت السينمائي» بعامه السادس في الدورة الحالية التي تحمل شعار «النساء من أجل القيادة». يتضمّن البرنامج عروضاً لـ74 فيلماً موزّعة بين روائي ووثائقي وقصير، كما أن هناك فئة لأفلام الرقص القصيرة، كلها تتنافس ضمن مسابقة.

> جميع الأفلام المعروضة تركّز على المرأة

بالعودة إلى بدايات المهرجان، انطلقت الفكرة عام 2015، تزامناً مع عرض فيلم «وينـ» (2013 ـ من توقيع مجموعة مخرجات عن تأثير الحرب الأهلية على نساء فقدن أحد أفراد عائلتهن) كما أخبرنا مدير المهرجان سام لحود: «بدأنا نفكر في هذا المهرجان لأننا تعرّفنا إلى شبكة من مهرجانات سينما المرأة في العالم وكان الأمر خلال إنتاج «وينـ». جال الفيلم في عدد من المهرجانات وحاز 25 جائزة. اكتشفنا أن هناك مهرجانات خاصة بسينما المرأة في أوروبا وأميركا. ونحن كمجموعة، حساسون حيال كل ما له علاقة بحقوق الإنسان. كنا أنذاك أساتذة في «جامعة الليوزة»، كما أن الأشخاص الذين كنّا نعمل معهم يؤمنون بحضور المرأة بشكل متوازن. ولطالما سعينا إلى وضع النساء والفتيات اللواتي عملنا معهن في المراكز المتقدّمة. ناقشنا الموضوع واقترح بعضهم إنجاز مهرجان مخصص لسينما المرأة، وخصوصاً أنّ الفكرة غير موجودة في لبنان بعد. علماً أن كل ما ينطلق من بيروت قد يؤثر مستقبلاً في أماكن أخرى. وهكذا بدأنا. اليوم ننظّم الدورة السادسة من المهرجان ولدينا تشابك مع أكثر من 50 مهرجاناً دولياً تعرض قضايا مشتركة في العالم. كما نتعاون مع مهرجانات في العالم العربي. علماً أن هناك فقط ثلاثة مهرجانات جدّية ومعروفة مخصصة لسينما المرأة في المنطقة هي في أسوان في مصر وسلا في المغرب. أما البقية فتظاهرات صغيرة».

من أجل القبول بالفيلم وعرضه ضمن مختلف فئات المهرجان، يفترض أن يكون موضوعه المرأة. يقول لحود: «إذا كان المضمون عن المرأة لا يهمّنا من يصنعه. طالما هو فيلم يتطابق مع تفكيرنا وكيف ننظر إلى الموضوع. لدينا رفض لتصوير المرأة كضحية ولا نختار الأفلام الكليشيه التي تصوّر المرأة وهي تتعرّض للتعنيف من قبل زوجها. لا نحب هذه الصورة ونفضّل أن نرى المرأة تصنع قدرها وتقاوم العنف الذي تجد نفسها فيه وتكسر الحلقة وتحقق نجاحاً معيّناً. وبطبيعة الحال، نميل أيضاً إلى القضايا الأخرى كحرية الاختيار والتعبير والمساواة في سوق العمل. الموضوع متشعّب ولا نحصر أنفسنا في ناحية معيّنة». من جهة أخرى، لا يرى لحود أن صبّ الاهتمام على تيمة المرأة في اختيار الأفلام المعروضة يحدّ من جودة الأعمال من الناحية الفنية والسينمائية. وبحسب قوله، الأفلام المعروضة اختيرت من بين نحو 1500 عمل أرسلت الى المهرجان وتمّ الاحتفاظ بالأفضل منها فقط. وسيكون المهرجان كذلك منصة لانطلاق عروض أولية لعدد من الأفلام، نذكر منها «الليلة كأس الماء» (La nuit du verre d’eau) لكارلوس شاهين والفيلم التونسي «أبناء الرب» للمخرجة إيمان بن حسين، إضافة إلى «ربما ما أخاف منه غير موجود» لكورين شاوي والفيلم القبرصي «إيمان». ويمكن الاطّلاع على تفاصيل العروض والندوات على موقع المهرجان الرسمي على الإنترنت.

من «ليلة كأس الماء» لكارلوس شاهين

من جهة أخرى، لا يكتفي المهرجان بعروض الأفلام التي تدور في فلك المرأة، بل يقترح ندوات متعلّقة بالنساء وبدورهن في مختلف المجالات، أبرزها ذلك السينمائي، ستسبق العروض للمهتمين بالموضوع.

من ناحية أخرى، تبدّلت الكثير من الأمور في العالم وفي لبنان منذ انطلاقة الدورة الأولى للمهرجان إلى الآن. وحول هذا الموضوع، يقول لحود: «لا يمكن أن نرى الحياة بشكل وردي. اكتشفنا أن العالم لا يتغيّر بمهرجان سينمائي. يمكن أن يكون بمثابة توعية ويخلق وعياً لدى الشباب ويناصر قضايا المجتمع المدني التي تسعى إلى التغيير أو الحركات السياسية أو التشريعية. عندما يستطيع المرء الإضاءة على مهرجان سينما في الإعلام، فهو يسهم في دعم محاولة التغيير. هذا على مستوى المجتمع. أما على المستوى السينمائي، فلا يمكن أن ننكر أن في لبنان حالة مميزة في هذا المجال. إذا أردنا التحدث بالأرقام، ففي أميركا مثلاً 17% من النساء يشغلن مراكز قيادية في السينما وأقلّ من 7% في أوروبا باستثناء البلدان الأسكندينافية التي تقترب من الـ50. أما في العالم العربي، فهذا الحضور شبه معدوم على الرغم من أن المرأة كانت في ثلاثينيات وأربعينيات القرن المنصرم لاعباً أساسياً في سينما مصر. اليوم هي غير موجودة في مراكز القرار حتى في تونس والمغرب حيث الحال أفضل. ونرى أن لبنان هو المكان الوحيد الذي يتخطى فيه وجود المرأة الـ50% في سوق العمل ولها حضور في المراكز القيادية، سواء كان في الإخراج أو الإنتاج أو السيناريو أو غرافيا... أكبر أسماء نساء عاملات في السينما العربية هنّ لبنانيات».

«مهرجان بيروت الدولي لسينما المرأة»: بدءاً من 5 حتى 10 آذار (مارس). سينما ABC ضبية ـ beirutwomenfilmfestival.com

موسم الأوسكار

حِمار يرجي سكوليموفسكي يصفّي حساباته مع العالم!

قبل سبع سنوات، تذكّر أحد معاقل الحداثة السينمائية في أوروبا الشرقية القديمة، المخرج يرجي سكوليموفسكي أحلام طفولته وقدمها في فيلمه «11 دقيقة». بعدها بسنوات، روى أنه عند قراءة عدد قديم من مجلة «دفاتر السينما» (1966) لروبير بروسون، Au Hasard Balthazar، فكر في فيلم عن حمار. حاول أن يكون أجرأ سياسياً ولكنه وقع في فخّ التقليدية، وجمع به الانتخابات الأزهرية والتجسّس والفصائل المتحاربة والأنظمة الأمنية السياسية، وأيضاً الجرائم من دون حل واضح.

تحقق حلم آدم (توفيق برهوم) بدخول جامعة الأزهر والدراسة فيها. فور وصوله، تبدأ الأشياء الغريبة بالحدوث. هو ابن صياد من قرية ساحلية. المنحة التي قدمت إليه، وافق عليها والده الصارم لأسباب دينية أكثر منها أكاديمية. عند وصول آدم البريء إلى الجامعة، يموت الإمام الأكبر، شيخ الأزهر. ولأنّ الأخير يُنتخب لدى الحياة، تريد السلطة السياسية الأمنية والحكومة المصرية على رأسها جنرال عسكري (محمد بكري)، وضع يدها على الانتخابات للمجيء بشيخ يتماشى مع توجّهات

أطلق على حماره اسم «إيو» ولعب دور الحمار هولا، تاكو، ماريتا، إيروتي، روكو، ميلا (شكرها المخرج كلّها خلال تسلّم جائزته في «كان»). قصة الفيلم سهلة: EO حمار في سيرك يقدم عروضاً مذهلة. ولكنّ ذات يوم، ونتيجة لحركة نشطاء حقوق الحيوان، أنفصل عن مالكته التي تحبه ودخل في مقصورة، وبدأ بالتالي مغامرته وحيداً عبر بولندا. حياته، مثل شخصية رئيسية لفيلم طريق، ليست مرتبطة بموقع أو شخص، لكن بالعديد من الأماكن والأشخاص، تتخلّلها تجارب سارة ومؤلمة. بينما تنقل بعض التجارب معاني مباشرة وواضحة، تميل

> التطرّف اليميني وإساءة معاملة الحيوانات والهجرة غير الشرعية والاختلافات الطبقية

يصبح للحظات بطل ألتراس أحد نوادي كرة القدم، بل يغادر البلاد. وطوال الوقت، لم ينجح «إيو» أبداً في الهروب من الاستغلال، يبدو أخرى إلى أي تكون مجردة تماماً. تتغير حياة الحيوان مرات عدة خلال الفيلم. يمر عبر مزرعة خيول، ويتم الإتجار به في السوق السوداء،

في دائرة من اللامبالاة. وبدلاً من التركيز فقط على التعاطف مع بطلنا البريء، يعرّج سكوليموفسكي على دراسة الكائن البشري، وكل مغامرة يمر بها «إيو» هي لالتقاط ضبابية مرعبة. نعتقد حيناً أننا في مجال الواقعية الاجتماعية، وأحياناً في مجال السخرية السياسية. تخبرنا بعض المشاهد عن ذكريات الحمار، وأخرى عن همجية اليمين المتطرف وإساءة معاملة الحيوانات، والهجرة غير الشرعية والاختلافات الطبقية. الفيلم عبارة عن تشريح لا يمكن التنبؤ به. العالم مكان غامض، ولا سيما من خلال عيون حيوان. بطريقة تجريبية، يثقل سكوليموفسكي فيلمه بينما نشعر بالسوريالية التي تشير إلى وجود كوابيس أو ذكريات أو رغبات غير واعية ليس بطريقة بصرية وصوتية فقط، بل أيضاً من خلال خلق رموز المعضلة. «إيو» رمزي بطبيعته، والتعاطف مع الحمار في الفيلم يكاد يكون بديهياً. لكن الفيلم يذهب أبعد من «حبّ الحيوانات وتقديرها». «إيو» عمل مليء بالضوضاء والطاقة والغضب الانتقائي، نشأ في حالة من القلق، مستعد لتصفية الحسابات مع الوضع الحالي للعالم ضد تيار كل شيء وكل شخص. لهذا السبب وحده، من الجدير أن ننظر إلى الفيلم بعيداً تماماً عن القاعدة والتوقعات، من دون تحيّز، بالرغم من أنه غير متساوٍ وغريب بقدر ما هو محفز وأصلي.

شفيق...

شكلت الربيع السينمائي في أوروبا الشرقية التي كانت لا تزال تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي، يعود بالتجريد والتخريب والتجريب. ينقلنا من واقعية شعرية إلى حدود تشريح بعض جوانب المجتمع البولندي من القومية والنخبوية، بلمسة كاريكاتورية بعض الشيء. يراقب سكوليموفسكي كل شيء بباس، في فيلم جميل جداً فيه الكثير من الضوضاء والألوان وعنف التطرّف اليميني وإساءة معاملة الحيوانات، والغياب المطلق للبشرية جمعاء.

سكوليموفسكي، رأس حربة «السينما البولندية الجديدة» التي

في موسم الصالات

رجل النمل يعيدنا إلى عوالم «مارفل»

عبد الرحمن جاسم

يأتي فيلم Ant-Man and the Wasp: Quantumania الذي يُعرض حالياً في الصالات بمثابة افتتاحية «للعصر الخامس» من أحداث عالم «مارفل» الجديد (خصوصاً بعد رحيل معظم الأفنجرز القدامى) وتكملة للأحداث السابقة في عالم «مارفل» السينمائي (MCU). الفيلم الذي عُرض للمرة الأولى في لوس أنجليس، اعتُبر السابع الأكثر ربحاً على شباك التذاكر للعام الحالي، محقّقاً 98 مليون دولار في عروضة الأولى. وقد صوّر في سان فرانسيسكو وتركيا

> يركز على جميع نقاط النجاح التي جعلت أفلام «مارفل» قوية ومرغوبة

بين عامَي 2020 و2021.

يكمل الفيلم قصّة رجل النمل سكوت لانغ (بول رود) وزوجته «واسب» هوب بيم (إفانجيلين ليلي)، وابنته من زواجه السابق كاسي (كاثرين نيوتن) وبالتأكيد رجل النمل الأوّل هانك بيم (مايكل دوغلاس) وزوجته جانيت فان داين (ميشيل فايفر). هذا الكم من النجوم اجتمع ليقدّم قصة تدور حول قدرة «رجل النمل» على التقلّص والتعامل مع النمل والتخاطر معهم. تتمحور الفكرة حول «عوالم كوانتمية» (quantum universes) صغيرة الحجم إلى حدٍّ لا تُرى إلا بمجهر هائل الحجم. تبدأ القصة مع اكتشاف «كايسي» عالم كوانتوم جديداً، ومحاولتها إرسال مسبار ليبعث صوراً ورسائل من هناك. تخبر عائلتها بذلك خلال تجمّع عائلي يضم والدها وزوجته ووالدي زوجته هناك وجانيت. للمفارقة هذا هو العالم نفسه الذي ضاعت فيه «واسب» الأولى أي جانيت فان داين. هنا تتعقّد الأمور، إذ إنّه يسحبهم عالم الكوانتوم عبر آلة كايسي إلى ذلك العالم. سرعان ما تكتشف المجموعة بأن هناك عالماً «كوانتومي» كانت جانيت تعرف بشأنه وبأنه محكومٌ من قبل كائنٍ الفاتح (جوناثان ميجورز) ومساعده «مودوك» (كوري ستول). تتعقّد الأمور أكثر مع اكتشافهم مخطط كائنٍ وما يريده بشأن العوالم جميعها وارتباطها بفكرة «السفر عبر الزمن».

تحفة الفيلم هو أداء جوناثان ميجورز، الذي يمكن وصفه بأنّه الممثّل الأكثر كمالاً في هوليوود. النجم الأسمر عرفه الجمهور في أعمال مثل مسلسل Lovecraft Country الذي رشّحه لجائزة «إيمي» لأفضل ممثل، إلى جانب فيلم The Harder They Fall. يُعتبر بعض صنّاع الدراما الكبار عادةً مثل مارتن سكورسيزي أنّ أفلام «دي سي» و«مارفل» ليست سينما، وأصفين الحديث عنه هو تمثيل ميشيل فايفر الهادئ والممتع في آن. إخراجياً، نجح المخرج بايتون ريد في تقديم رحلة بصرية جميلة، فالدخول إلى عالم جديد مختلف يحتاج إلى تعب وعمليات cgi مركّبة ومعقّدة كثيراً.

بطل شكسبيري عائد للانتقام. ميجورز وعشاق سلسلة «أفينجرز» على موعد معه في فيلمين يدوران حول شخصيته «كائنٍ» سيصدران بحسب خطة «مارفل» في عامي 2025 و2026. يُذكر أن كارين جيليس من «بي. بي. سي» أشارت إلى أنّ الفيلم قُدّم للعالم «شرير مارفل المخيف والكبير» مادحةً أداء مايجورز. أداء آخر أيضاً يمكن الحديث عنه هو تمثيل ميشيل فايفر الهادئ والممتع في آن. إخراجياً، نجح المخرج بايتون ريد في تقديم رحلة بصرية جميلة، فالدخول إلى عالم جديد مختلف يحتاج إلى تعب وعمليات cgi مركّبة ومعقّدة كثيراً.

نحن هنا لا نتحدث عن تجربة شبيهة بفيلم «أفاتار»، إنما هذا لا يعني أن عالم بايتون ريد ضئيل أو لا يمتلك روحه وصفاته وسكانه. إننا أمام كون حقيقي بصفاته الكثيرة والمتكاملة، من هنا ولكثرة تلك المشاهد المعقّدة، نجح ريد في تكوين عالم كوانتومي يمكن العودة إليه مراراً، خصوصاً مع الشخصيات ذات الأبعاد والعمق التي رسمها في ذلك العالم كشخصية فيب (ديفيد داستمالكيان)، أو جينتورا (كايتي أوبراين) أو حتى لورد كاريلر (بيل موراي).

نجح كيفن فيغ مدير استديوهات «مارفل» في تقديم فيلم يركز على جميع نقاط النجاح التي جعلت أفلام «مارفل» قوية ومشاهدة ومرغوبة: جو حماسي، نمط سريع في الأحداث، موسيقى جميلة (خصوصاً مع صانع الموسيقى كريستوفر بيك الذي صنع موسيقى فيلم Frozen المعروف)، أداء محترف لممثلين يمتلكون المهارة، فضلاً عن قصة مسبوكة للكاتب الماهر جيف لوفرنيس (يعرفه الجمهور من خلال مسلسل rick and Morty و«جيمي كيمل شو»).

Ant-Man and the Wasp: Quantumania
في الصالات

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 27 شباط 2023 العدد 4859

رمضان 2023

mbc تتراجع عن قرارها: «معاوية» خارج السباق

زكية الديراني

قضي الأمر: «معاوية» خارج السباق الرمضاني 2023. باختصار قرّرت شبكة mbc عدم عرض مسلسل «معاوية» (تأليف خالد صلاح ـ إخراج طارق العريان) في شهر الصوم المقبل. بالتالي، وُضع العمل الدرامي التاريخي على الرفّ وتأجل بتّه إلى أجلٍ غير مسمّى بعدما أثار زوبعةً إعلامية قبل عرضه. هذا بالفعل ما حصل مع «معاوية» الذي يتناول سادس الخلفاء في الإسلام ومؤسّس الدولة الأموية في الشام وأوّل خلفائها. بهدوء، مرّ خبر تصوير المسلسل في تونس ورُصدت له ميزانية ضخمة، إلى أن طالب زعيم التيّار الصدري في العراق، مقتدى الصدر، أخيراً شبكة mbc السعودية بصرف النظر عنه لأنّه يجدّد «الجرح الإسلامي». يومها، حرّك كلام الصدر الشارع العراقي، وتعرّض العمل لموجة انتقادات واسعة على صفحات السوشل ميديا وكان حديث رجال الدين. راحت الأصوات العالية ترتفع ضد العمل الذي يجمع نجوماً من مختلف الدول العربية. مع العلم أنّ السوري لجين إسماعيل يؤدي دور معاوية في حين يجسّد الأردني إياد نصّار دور الإمام علي بن أبي طالب. كما يشارك فيه عدد كبير من الممثلين التونسيين، من بينهم: عائشة بن أحمد، وجميلة الشيحي، وسهير عمارة التي تقدّم شخصية هند بنت عتبة، وجمال المداني، ومنصف العجنقي، ومراد الغرسلي، وغيرهم.

يضم العمل مجموعة نجوم من بينهم الأردني إياد نصار

لكن لماذا قرّرت الشبكة تأجيل عرض العمل؟. في هذا السياق، تلفت المعلومات لنا إلى أن القناة حسمت التأجيل بسبب بعض المشاكل التي شابت العمل، خصوصاً لجهة النص الذي احتجّت عليه هيئة الإعلام المرئي والمسموع في بغداد وتم إبلاغ mbc رسمياً بأنّ المسلسل لن يُعرض في شهر مضان، وبالتالي لن يُبثّ على قناة «mbc العراق» أبداً. وتشير المصادر من العراق، إلى أن المسلسل تعرّض لمشاكل تقنية، ويحتاج إلى تعديل من ناحية النص الذي قد يثير ـ في حال عرضه كما هو ـ مشاكل طائفية، بحسب المعلومات. على أثر الاحتجاجات الواسعة، قرّرت الشبكة التريث وعدم بث العمل، وخاصة بعد نقاشات محتدمة جمعت بين القائمين على القناة في العراق وصنّاع المسلسل. فهل تعيد القناة طبخ المسلسل أم أنّ مصيره سيكون الإلغاء؟

على بالي

أسعد أبو خليل

مات الكاتب المسرحيّ فيصل فرحات. مات بائع العلكة في سنوات الطفولة. مات الذي لم يكن يريد له والده أن يدرس، فكان يعثر على كتب مرميّة في أكوام نفايات ويقرأ ويكتب. مات فيصل الذي مشى على قدميه الصغيرتيْن في كل شوارع بيروت. مات ولم يحقّق أحلامه الكبيرة في المسرح والكتابة لأنّ همّ القوت رافقه طيلة حياته. المخرج المسرحي، جلال خوري، غيّر حياة فيصل فرحات. أصبح أباه وأمّه، وأدخله عائلته. انضم فيصل إلى الحزب الشيوعي لكنّه بقي ينفر من السمات الطبقيّة للقيادة. كان يقول: أنا الكادح الحقيقي، لا هؤلاء الناطقون باسم البروليتاريا. هاجر إلى أميركا في عام 1983، والتقينا في واشنطن. عمل في غسل الصحون في مطعم وكان يعمل ساعات مُضنية. بقي يكتب ويقرأ ويتعلّم الإنكليزيّة ويُقلّد لكنة الأميركيّين. أحلامه الكبيرة لم تخبُ، لكن سمة الحزن والتعب رافقته. روى في كتبه عن سنوات الشقاء التي عاشها وكنت قد سمعتُها منه وهو يرويها بألم وسخرية. الذي يؤمن بعدالة إلهيّة لم يسمع قصة حياة فيصل فرحات، ولم يقرأ سرديّتها. الصداقة كانت صعبة مع فيصل فرحات: كان يعرض خدمات حتى على أصدقائه، لا بل يلحّ في ذلك. مات صديقنا جواد الخال قبله، وكان قريباً من فيصل في سنوات واشنطن. بعض المراثي عن فيصل فرحات ذكرت أنه كان يعاني العوَز في سنواته الأخيرة. فيصل عانى العوز في كل سنوات حياته. ضحكته الساخرة لم تكن تخفي ألَم سنوات الطفولة التي رافقته. لو كنتُ أؤمن بالتواصل بين الأموات والأحياء، لأرسلتُ إلى فيصل أشكره على طبق من حساء العدس جلبه لي بعد نهار عمل طويل له، لأنه سمعَ أنّني كنتُ متوعّكاً. كان يحمل دفاتر مثل تلميذ المدرسة الذي تعلّق بمدرسة حُرمَ منها. اصنعوا نعشه من خشبة مسرح.

المفكرة

جيري بوسفا ضيف بيروت

■ حتى الثاني من آذار (مارس) المقبل، يواصل «غاليري LT» في مار مخايل (بيروت) احتضان معرض الفنان التشيكي جيري بوسفا الذي يحمل عنوان RISQUÉ.

يعكس الأخير النهج الفكاهي للفنان تجاه الشبقية، محتفلاً بالكيان الأنثوي عبر منحوتات طينية تترجم لغة الجسد في مواضع ظرفية محدّدة. علماً أنّ لدى بوسفا مسيرة فنية تمتدّ لأكثر من خمسين عاماً، لم يتوقّف خلالها عن الإنتاج يوماً.

معرض RISQUÉ: حتى الخميس 2 آذار (مارس) المقبل. «غاليري LT» (شارع خليل بدوي ـ مار مخايل/ بيروت). للاستعلام: 01/449419

«بينك فلويد»... استعادة

■ لا شكّ في أنّ «بينك فلويد» تُعدّ من فرق الروك الأسطورية. في إطار استعادة أعمال الفرقة التي تأسّست في لندن عام 1965، تقام في «كوادرانغل» (الحازمية) حفلة في الرابع من آذار (مارس) المقبل

حفلة لفرقة «بريك فلويد» (الصورة) اللبنانية ـ الأميركية التي تعيد تقديم أبرز أعمال «بينك فلويد» بمستوى عالٍ ومع عروض ضوئية مماثلة. وهي تتألّف من الأشقاء ماثيو (غيتار وغناء) وكريستوفر (غناء وباص وكيبورد) وآندرو (إيقاع)، إلى جانب والدهم أورلاندو أبو جودة (الصورة ـ درامز).

حفلة The Brick Floyd: السبت 4 آذار 2023 ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ The Quadrangle (الحازمية ـ بعبدا) ـ للاستعلام: 81/811353

شاكر حسن آل سعيد: نحو الحقيقة

■ تدعو «دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى» و«مركز دراسات الشرق الأوسط» و«كرسي الشيخ زايد للدراسات العربية والإسلامية» في «الجامعة الأميركية في بيروت»، في 17 آذار (مارس) المقبل إلى محاضرة بالإنكليزية بعنوان «التحوّل نحو الحقيقة: شاكر حسن آل سعيد» يقدّمها الباحث في «جامعة نيويورك أبو ظبي» سليم البهلولي. يركّز النشاط المرتقب على كيف استخدم التشكيلي العراقي الراحل (الصورة/ 1925 ـ 2004) مفهوم الحقيقة المقتبس من الأرشيف الصوفي لإعادة التفكير في ممارسة الفن. علماً أنّ البهلولي يعمل حالياً على كتاب يرصد تحوّلاً في عمل الفنانين كاظم حيدر وضياء العزاوي وشاكر حسن آل سعيد من مشكلة التمثيل إلى مشكلة التجربة.

محاضرة: الجمعة 17 آذار 2023 ـ الساعة السادسة مساءً ـ قاعة «وست هول» في «الجامعة الأميركية في بيروت» (شارع بليس). للاستعلام: 01/350000 أو arabic@aub.edu.lb

«شي طيّب»... جاز وروك وأشياء أخرى

■ «Bonne Chose/ شي طيّب» هي فرقة لبنانية مؤلفة من فنانين يركّزون على الموسيقى الحيّة والتسجيل الحيّ، فيما يمزجون بين أنماط مختلفة، من بينها السيكاداليك روك والجاز والموسيقى التجريبية وغيرها. وبما أنّ الثلاثي متحدّر من بلد يرغم سكّانه على عيش كلّ يوم بيومه، فإنّ دافعه هو «نقل مشاعر اللحظة الحالية». في الأوّل من آذار (مارس) المقبل، يضرب العازفون الثلاثة موعداً مع الجمهور في «برزخ» (الحمرا). وهم: عبدو صوما (الصورة/ درامز وإيقاع)، رامي أبو خليل (بيانو، كيبوردز وsynths) وشربل صوما (باص وsynths).

حفلة فرقة «Bonne Chose/ شي طيّب»: الأربعاء 1 آذار 2023 ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «برزخ» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 78/909472 أو info@brzkh.org

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03/828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 27 شباط 2023 العدد 229
Lundi 27 Fevrier 2023 no229

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
ماهر سلامة
دوامة الأرباح - الأسعار

03
أمين صالح
من يحدّد سعر الصرف؟

05-04
مباني لبنان مشيّدة بالأرباح التجارية

06
علي عوّاد
«TSMC» التي تهزّ العالم بيمينها

08
ورد كاسوحة
أزمات أسعار الصرف عربياً

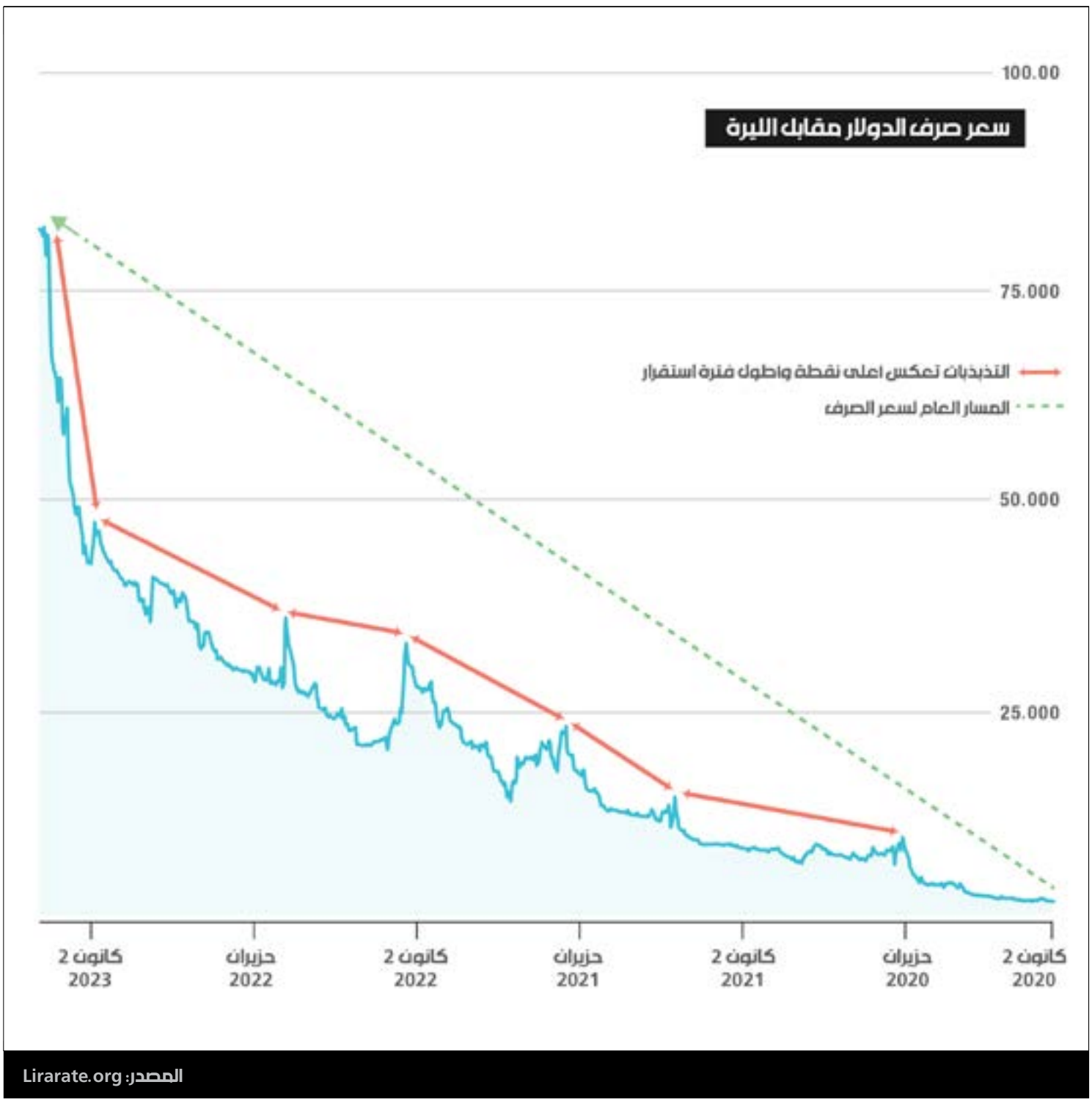

المصدر: Lirarate.org

سعر الصرف إلى أين؟

رسمت التحقيقات التي أجريت مع مجموعة من الصرافين، خريطة واضحة عن هيكلية السوق وأدوار المتلاعبين بسعر الصرف، لكنها تظهر فقط التأثيرات الموضعية التي تظهر على شكل تذبذبات في سعر الصرف، ولا تفسّر بأي شكل من الأشكال الارتفاع البنيوي فيه ومساره العام، بل يمكن اعتبارها مؤشراً على أنه ما زال للّيرة قوّة إبرائيّة تنقبض تدريجاً ربطاً بقرارات التسعير بالدولار ما يعمّق ويكثّف التسارع في المسار العام الانحداري لسعر الصرف.

في إفادته التي قدّمها أمام المحققين في ملف الصرافة، «يتلبّس» مدير العمليات عمليات القطع الأجنبي عباس عواضة، عقل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي عيّنه في مركزه، فيقول إن مصرف لبنان يشتري شهرياً، من مجموعة من الصرافين، ما بين 200 مليون دولار و400 مليون دولار، وأن هذا الأمر لا يؤثّر على سعر الصرف لأنه «يضخّ هذه الدولارات في السوق مجدداً». ويشير إلى أن مصرف لبنان لا يحدّد سعر الشراء من الصرافين، بل يطلب منهم تسليمه لائحة بالمشتريات يحتسب على أساسها السعر الوسطي. عملياً، مصرف لبنان يشتريها بالسعر الوسطي ويُضيف إليها عمولة، ثم يضخّها في السوق، عبر قناة المصارف كما بات معروفاً، على شكل تمويل استيراد سلع، أو لدعم رواتب العاملين في القطاع العام، أو للعموم عبر التعميم 161.

إذاً، هل صحيح أن سعر الصرف لا يتأثّر بما يقوم به مصرف لبنان لجهة شراء وبيع الكمية نفسها من الدولارات في السوق كما يروّج عواضة ومن خلفه سلامة وسائر الذين يريدون إلصاق التّهمة بالصرافين حصراً؟ هنا التمييز ضروري بين المسار البنيوي العام لسعر الصرف، وبين التذبذبات التي تنتج من التداولات اليومية ومنها عمليات الصرافة. فما يقوم به مصرف لبنان يخلق مراهنات على سعر الصرف يستغلّها الصرافون لتحقيق أرباح من تذبذبات السعر. فليس هناك صراف واحد أو حتى تاجر يعلم بأن مصرف لبنان يشتري الدولارات بالسعر المعروض كل مرّة بسبب حاجته الحثيثة لها، لن يقوم برهان على ارتفاع سعر الصرف مستقبلاً، ولا يرفع أسعار منتجاته مسبقاً. الصرافون بهذا المعنى هم شركات وأفراد يتوقعون المزيد من الارتفاع في سعر الصرف، ويشترون الدولارات لبيعها لاحقاً بأسعار أعلى أو لشراء الكمية نفسها من السلع. وهذه المراهنة تصبح أكثر ربحية عندما يكون هناك ارتداد في السعر. والارتداد لا يحصل خارج إرادة مصرف لبنان مع كل عملية شراء وضخّ. الضخّ يمكن توقّعه أيضاً ربطاً بتدفّق الأموال من الخارج، سواء من المغتربين أو المنظمات حكومية أو غير الحكومية.

لو أمكن التسجيل على لائحتين منفصلتين، الجهات التي تشتري الدولار والجهات التي تبيعه، لتبيّن بوضوح غير قابل للشكّ أن الطلب على الدولار أكبر. وأن هذا العجز بنيوي، ونتيجته الحتمية ارتفاعاً متواصلاً في سعر الدولار تجاه الليرة. فعلى هذا المسار العام تتغذّى المضاربات التي تظهر في وتيرة الارتفاع: بين المستوى الأقصى الذي يبلغه السعر، وبين فترة الاستقرار النسبي. أما المسار العام لسعر الصرف هو اقتصادي واستمرار الأزمة بلا أي علاج هي جزء أساسي منه.

وتيرة التسارع أو التباطؤ في المسار العام لسعر الصرف، تستند إلى القوّة الإبرائيّة للّيرة. فالقوانين السائدة، كانت تفرض على الجميع استعمال الليرة وقبولها لتسديد الدين أو الثمن. إنما بمرور الوقت وتصاعد حدّة الأزمة في ظل اقتصاد يعتمد في استهلاكه الداخلي على استيراد السلع والخدمات من الخارج، بدأت الليرة تفقد قوّتها الإبرائية وبات استعمالها يصبح محصوراً أكثر فأكثر. وقد جاء ذلك بشكل أساسي بعدما سُمح بتسعير المازوت المستورد بالدولار النقدي وتلاه إصدار فواتير المولدات بالدولار النقدي، ثم سُمح أيضاً للمؤسسات السياحية بإظهار الأسعار بالدولار وتسديدها بالدولار النقدي، والآن يتم السماح لأصحاب السوبرماركت بعرض الأسعار واستيفاء الفواتير بالدولار النقدي أيضاً. وبالتالي فإن استعمال الليرة الفعلي لم يعد يشكل حصّة وازنة من مجمل التداولات اليومية. الأكيد لغاية الآن، أن تسعيرة النقل بالليرة وهو يمثّل من مجمل سلّة الاستهلاك نحو 13%، وكانت سلّة المواد الغذائية بالليرة أيضاً وتمثّل 20,6% من سلّة الاستهلاك، بالإضافة إلى بعض التعاملات غير الأساسية. وحتى الآن، فإن الأجور الوحيدة التي ما زالت غير مدولرة بشكل كامل، هي أجور العاملين في القطاع العام، فضلاً عن بعض الضرائب التي ما زالت بعيدة نسبياً.

في المجمل، كلما فقدت الليرة اللبنانية قوّتها الإبرائية، سواء للاستعمال في الاستهلاك والأجور، فإن ذلك ينعكس مباشرة على المسار العام لسعر الصرف ويسرّع من وتيرة انهيار الليرة. في لحظة ما، لن يعود سعر الصرف مهماً بعدما تخلّى غالبية الفاعلين في السوق عن الليرة، وبالتالي فإن الأصفار ستزداد واحداً بعد الآخر. أما النتيجة، فهي متصلة بأن نعيش في بلد ليس لديه عملة ذات قيمة، والمقيمون فيه فقراء محرومون من الحدّ الأدنى لجودة الحياة، وأبناؤه في بحث دائم عن الهجرة.

تقرير

تنزل الأزمات في الأنظمة الرأسمالية «المتوحّشة»، مزيداً من الثراء على أصحاب الرساميل. إذ إن القوانين السائدة تبيح لهم «حريّة» ممارسة الاستغلال. الآن، وبالارقام يمكن إثبات ذلك. ففي ظل الأزمة التضخّمية التي تجتاح العالم منذ مطلع السنة الماضية، تضاعفت الأرباح الفعلية للشركات غير المالية أميركا. وهذا الأمر ينطبق على كل الاقتصادات الرأسمالية المضبوطة نسبياً، إنما في لبنان حيث تهيمن الاحتكارات التجارية على النشاط الاقتصادي، تبدو الأمور أسوأ بكثير في ظل سهولة أكبر في التلاعب بالأسعار تتيح حصد أرباح طائلة

دوامة الأرباح - الأسعار
هذا ما تقوم به الاحتكارات

ماهر سلامة

خلال أزمات التضخّم تتّجه الأنظار إلى ما يسمّى دوامة الأجور - الأسعار. يروّج للأمر باعتباره أمراً بديهياً مستقى من نظريات رائجة في الأنظمة الرأسمالية، عن أن الأجور والأسعار يغذّيان بعضهما البعض. إنما هناك نظرة مختلفة، يسمّيها مايكل روبرتس «دوامة الأرباح - الأسعار»، فما يحصل أثناء الأزمات، هو أن الشركات قادرة على زيادة أرباحها من خلال رفع الأسعار ليتحوّل الأمر سريعاً إلى دوامة، تحدّد الأنظمة الرأسمالية تسميتها بـ«دوامة الأجور - الأسعار»، من أجل التغطية على الزيادة الكبيرة في هوامش الأرباح التي تجنيها طبقة التجار وأصحاب الأعمال. وهذا الأمر يحصل في كل الأنظمة الرأسمالية، إنما يحصل بشكل أكثر تطرفاً في الأنظمة الرأسمالية غير المنظّمة حيث يطغى الطابع الاحتكاري على النشاط الاقتصادي.

تلازم الأرباح والأسعار

في الاقتصاد الرأسمالي تتشكل قيمة الأسعار من ثلاثة عوامل؛ كلفة المواد الأوّلية أو الوسيطة المستخدمة في الإنتاج، كلفة العمل (أو الأجور)، وما يتأتى من أرباح. في ظل الظروف التضخمية، التي تشبه الظروف العالمية الحالية، أي ارتفاع في أسعار المواد الأولية أو الوسيطة متزامن مع قيام أصحاب العمل برفع أسعار منتجاتهم بهدف الإبقاء على مستويات أرباحهم السابقة للأزمة، يؤدي ذلك على صعيد الاقتصاد الكلّي، إلى المساهمة في ارتفاع معدّلات التضخّم بشكل مطّرد، ويضعف القدرة الشرائية للعمّال الذين يشكلون القاعدة العريضة للمستهلكين في حساب الدورة الشركات الأميركية غير المالية (وهي نسبة الأرباح لكل وحدة من الأكلاف) إلى أعلى مستوياتها منذ عقود عدّة (وهوامش الربح وغالباً لا يكون متناسباً مع نسب ارتفاع الأسعار. بمعنى أوضح، يقوم أصحاب العمل بالحفاظ على أرباحهم، لا بل يسعون إلى رفعها على حساب أجور العمّال وقدرتهم الشرائية.

> الخيار الأفضل هو فرض الضرائب على الأرباح واستخدام العائدات في عملية إعادة توزيع للثروة على شكل تقديمات اجتماعية

يتحدّث الاقتصادي مايكل روبرتس عن هذه الظاهرة في أميركا خلال حقبة التعافي بعد أزمة كورونا. فخلال فترة التعافي التي أعقبت ذلك الوباء، وصلت هوامش ربح الشركات الأميركية غير المالية (وهي نسبة الأرباح لكل وحدة من الأكلاف) إلى أعلى مستوياتها منذ عقود عدّة (وهوامش الربح التي يشير إليها روبرتس هي الفرق بين أكلاف الإنتاج وأسعار البيع)، إذ تعزّزت قوّة الشركات في زيادة أسعارها بالاستناد إلى ارتفاع التضخم، فيما تراجعت الأجور. وشكلت هذه الظاهرة دوامة حقيقية لارتفاع الأسعار والأرباح. فمع توقّف الارتفاع في الأسعار والاستقرار النسبي في معدّلات التضخّم في الأشهر الأخيرة توقفت أرباح الشركات عن الارتفاع.

هذا الربط يبدو واضحاً في ما يقوله أيضاً الاقتصادي برابات باتنايك عندما يشرح ظاهرة التضخّم الحالية في أميركا مبيناً العلاقة السببية بين ارتفاع معدّلات التضخّم وارتفاع هوامش الربح عند الشركات في الفترة الزمنية نفسها. فهو يقول إن ارتفاع الأسعار بسرعة أكبر من سرعة ارتفاع الأجور، سببه الارتفاع «التلقائي» في هوامش الأرباح. وما يفسّر ذلك أكثر، هو أنه يفترض أن ترتفع هوامش الربح عندما يكون هناك ندرة في بعض السلع، خلافاً للوضع الحالي الذي لا يعكس نقصاً في مجموعة واسعة من السلع التي تشهد ضغوطاً تضخمية. وحتى في حالة السلع التي فيها نقص فوري بسبب اضطرابات سلاسل التوريد، فإن ارتفاع الأسعار أكثر وضوحاً واستمرارية مما هو مبرّر. بعبارة أخرى، فإن تزايد ارتفاع هامش الربح، هو عبارة عن دافع يخلق مساراً للتضخم الحالي في الولايات المتحدة، وهو أيضاً مؤشر على سلوك المضاربين في السوق.

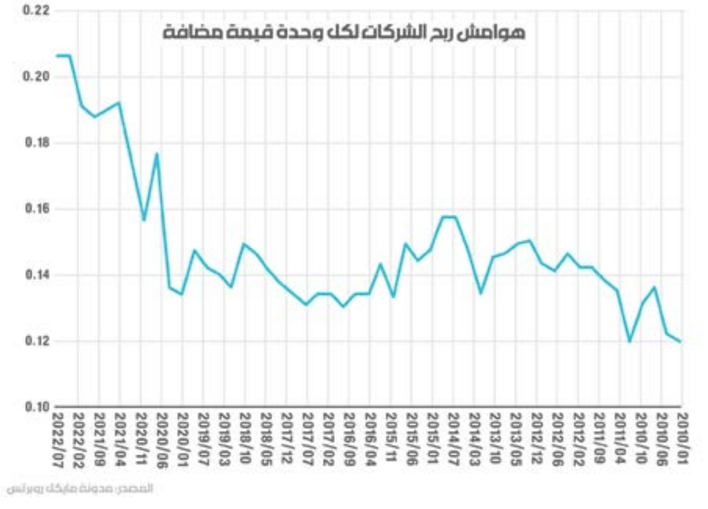

لبنان: تعاظم الأرباح

مقاربة هذه الاستنتاجات بالنسبة إلى ما يحصل في لبنان هو أمر لا مفرّ منه. إنما يجب التمييز بين ظاهرة التضخّم في لبنان ومصدرها وأسبابها، عن التضخم في باقي دول العالم. فالارتفاع في الأسعار المحلية لا يعود إلى زيادة الطلب، أو حتى ازدياد أسعار المواد الأولية والوسيطة، أو تراجع عرض السلع. بالطبع، هناك نسبة ما من انعكاس ارتفاع الأسعار العالمية على الأسعار المحلية، إلا أن المصدر الأساسي للتضخّم سببه انخفاض قيمة العملة منذ عام 2019 وصولاً إلى الوقت الحاضر. لكن، لا شكّ بأن هوامش الربح تشكّل نسبة من هذا التضخّم أيضاً.

الاقتصاد اللبناني عرضة لخلل ناتج من صعوبة التحكّم في هوامش الربح. ففي الاقتصادات الغربية ما زالت المنافسة موجودة، ولو ظاهرياً، إذ فيها قوانين صارمة وأكثر فعالية مقارنة بالقوانين اللبنانية لجهة التحكّم بالأسعار ومنع الاحتكارات). فما حصل بعد انخفاض قيمة العملة في لبنان، أن أصحاب الشركات والمحتكرين، أصرّوا على إبقاء هوامش أرباحهم «الحقيقية» ثابتة من خلال تسعير السلع والمنتجات المبيعة بالدولار النقدي. تمكّنوا من القيام بذلك، لأنه لا قوانين تحكم التنافسية في السوق التي تهيمن عليها الاحتكارات وتتركّز فيها بنسب كبيرة في غالبية القطاعات.

وفيما ارتفعت الأسعار السوقية للسلع بما يزيد عن 1800%، لم يزد الأجر الوسطي بأكثر من 220%. أي أن الارتفاع في الأجور تخلّف كثيراً عن الارتفاع في الأسعار، بينما بقيت الأرباح ثابتة بالدولار، إن لم تزد. ويعود ذلك هذا إلى أمرين: تسبّب حركة الأسواق بسبب ضعف الرقابة والمحاسبة، وغياب المنافسة الحقيقية في الاقتصاد اللبناني بسبب انتشار الاحتكارات المقوننة من خلال الامتيازات وغياب القوانين التي تمنعها. وهو ما يعطي أصحاب المصالح الحرية والقدرة على إبقاء أرباحهم كما هي، وبالتالي مراكمة المزيد من الثروات على حساب الأجور التي تخلّفت عن قيمتها السابقة. الفكرة هي أن هوامش الأرباح المرتفعة تسهم في زيادة الأسعار بشكل أكبر مما هو طبيعي (بسبب انخفاض قيمة العملة)، وبالتالي هي تسبّب انخفاضاً في القدرة الشرائية للعمّال وتحرمهم من زيادة في الأجور تعيد لهم بعضاً من القدرة الشرائية التي فقدوها.

في الواقع، الأرباح هي التي تحرّك رأس المال وتحفّزه على الاستثمار. وبالتالي تسهم في زيادة الإنتاج والتوظيف وتوسّع الاقتصاد. إلا أن هذه الأرباح لا بد من لجمها، ولا سيما إذا أتت في سياق تركّز احتكاري واسع كما هو عليه الحال في لبنان حيث أحجمت الاستثمارات عنه في ظل انعدام التوقعات المستقبلية المتفائلة. قد يكون الخيار الأفضل المتاح أمام الجهات الرسمية للتعامل مع ظاهرة التضخّم، فرض المزيد من الضرائب على الأرباح واستخدام عائداتها في عملية إعادة توزيع الثروة على شكل تقديمات اجتماعية وخدماتية.

مقال

إن حاكم مصرف لبنان وبإرادة منفردة، اقدم على تحديد سعر صرف العملة الوطنية من دون مسوّغ قانوني. فهو ليس المرجع الصالح لتحديد سعر الصرف، بل إن المرجع الصالح هو مجلس الوزراء ومجلس النواب. وبذلك يكون الحاكم قد تجاوز حدود السلطة واعتدى على صلاحيات المؤسّسات الدستورية العليا، اي صلاحيات السلطة التنفيذية (الحكومة) والسلطة التشريعية (مجلس النواب)

من يحدّد سعر الصرف؟

أمين صالح*

نصّ قانون النقد والتسليف الذي صدر عام 1963، على أن الوحدة النقدية للجمهورية اللبنانية هي الليرة اللبنانية، وحدّد قيمتها بالذهب الخالص. كما نصّ أيضاً على أن إصدار النقد، هو امتياز للدولة دون سواها، على أنه يمكن الدولة أن تمنح هذا الامتياز لمصرف مركزي تنشئه. وبالفعل، فإنه بموجب هذا القانون أُنشئ المصرف المركزي كشخص معنوي من القانون العام على أن يتمتع بالاستقلال المالي، كما يعدّ تاجراً في علاقاته مع الغير، فيما يجري عملياته وتنظم حساباته وفقاً للقواعد التجارية والمصرفية وللعرف التجاري والمصرفي. كذلك، قضى القانون بأن للأوراق النقدية التي تساوي قيمتها ليرة واحدة وما فوق، قوّة إبرائيّة غير محدودة في أراضي الجمهورية اللبنانية. بحسب أحكام المادة 229 من قانون النقد والتسليف، فإنه ريثما يُحدّد بالذهب سعر جديد لليرة اللبنانية، وبالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وريثما يثبت هذا السعر بموجب قانون، يتّخذ وزير المالية الإجراءات الانتقالية التي تدخل حيّز التنفيذ بالتواريخ التي سيحدّدها. وبتاريخ 1964/12/30، وبموجب القرار رقم 4800 تاريخ 1964/12/30، حدّد وزير المالية السعر الانتقالي القانوني لليرة اللبنانية نسبة للدولار الأميركي، بمعدل ثلاث ليرات لبنانية وثمانية قروش، على أن تُحدّد أسعار العملات الأجنبية بالعملة اللبنانية من أجل استيفاء الضرائب والرسوم على أساس السعر الانتقالي القانوني المذكور بعد تحويل هذه العملات إلى دولارات أميركية على أساس معادلاتها بالذهب المعلن عنها لصندوق النقد الدولي. عُمل بهذا القرار اعتباراً من أول كانون الثاني عام 1965. وبعدما جرى خفض قيمة الدولار الأميركي نسبة إلى الذهب، أحالت الحكومة على المجلس النيابي بموجب المرسوم رقم 4919 تاريخ 1973/2/22، مشروع قانون معجّل يخوّلها صلاحية تحديد سعر انتقالي جديد لليرة اللبنانية. وأشارت وزارة المالية في كتاب عرضته على مجلس الوزراء إلى أنه لا يسع الحكومة تحديد هذا السعر الانتقالي القانوني الجديد قبل صدور القانون المشار إليه، وأن الضرائب والرسوم التي تُستوفى عن المبالغ المحرّرة بالعملات الأجنبية ما زالت تُستوفى على أساس السعر الانتقالي القانوني المحدّد منذ عام 1965 بـ308 قروش لبنانية لكل دولار أميركي، وبالتالي على أساس سعر تحويل سائر العملات الأجنبية بالنسبة إلى معادلاتها مع الدولار الأميركي على أساس هذا السعر الانتقالي للدولار. حينها أشارت وزارة المالية إلى أن العملات الأجنبية التي تستوفيها الدولة ما زالت تدخل في حساباتها بالسعر الانتقالي القانوني البالغ 308 قروش، وأضافت بأن موجودات مصرف لبنان من الذهب والعملات الأجنبية ما زالت تقيّد على أساس السعر الانتقالي القانوني ذاته. وأفادت الوزارة بأن سعر الذهب قد ارتفع بالنسبة إلى الدولار الأميركي كما طرأ على العملات الأجنبية تعديلات ملموسة في قيمتها نسبة إلى الدولار الأميركي، وكان آخرها التعديلات التي حصلت اعتباراً من 13 شباط و19 آذار 1973. وبالتالي فإن الاستمرار في استيفاء الضرائب والرسوم، وفي قيد العملات الأجنبية التي تستوفيها الدولة، وفي قيد موجودات مصرف لبنان من الذهب والعملات الأجنبية، على أساس السعر الانتقالي القديم، من شأنه أن يجعل هذه العمليات تتم على أسس لم تعد واقعية. لذا، وتصحيحاً لهذا الوضع، واعتماداً للأسعار الواقعية للعملات الأجنبية، فإن وزارة المالية رفعت الأمر إلى مجلس الوزراء مقترحة اتخاذ التدابير الآتية:

- أولاً: وجوب اعتماد سعر جديد للذهب نسبة إلى الدولار الأميركي. ووجوب اعتماد المعدلات الواقعية للعملات الأجنبية نسبة إلى الليرة اللبنانية لغاية استيفاء الضرائب والرسوم التي تستوفى عن المبالغ المحررة بالعملات الأجنبية، ولغاية قيد العملات الأجنبية التي تستوفيها الدولة، ولغاية تسوية حسابات مصرف لبنان.
- ثانياً: تكليف وزير المالية وضع القواعد المناسبة، وأخذ التدابير اللازمة لتنفيذ القرار أعلاه، وذلك بالاتفاق مع مصرف لبنان.
- ثالثاً: اعتماد مشروع قانون معجّل لتسوية هذا الأمر وإحالته على المجلس النيابي.

وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 1973/3/21، وبموجب القرار رقم 1/11 على التدابير المقترحة وتكلّف وزير المالية إجراء المقتضى. وبتاريخ 1973/10/5 صدر المرسوم رقم 6104 بوضع مشروع القانون المبين أعلاه موضع التنفيذ، وقضى بتصديق الإجراءات المتّخذة من قبل الحكومة بموجب القرار 1/11 تاريخ 21 /1973/3. كما أنه بتاريخ 1973/10/5، صدر المرسوم 6105 وقضى بوضع موضوع التنفيذ مشروع القانون الرامي إلى إعطاء الحكومة صلاحية تحديد سعر انتقالي قانوني جديد لليرة اللبنانية بناء على اقتراح وزير المالية وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 1973/9/19، التالي نصه:

- ريثما يصبح بالإمكان تطبيق أحكام المادة الثامنة من قانون النقد والتسليف، تُعطى الحكومة لمدّة ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون، صلاحية تحديد «سعر انتقالي قانوني» جديد لليرة اللبنانية بعد استشارة مصرف لبنان وصندوق النقد الدولي.
- تُحسب على أساس «السعر الانتقالي القانوني»، الضرائب والرسوم التي تستوفى عن المبالغ المحررة بالعملات الأجنبية، والتي تُحسب حالياً على «أساس السعر الانتقالي القانوني».

ويعاد تقويم عناصر الذهب والعملات الأجنبية الواردة في ميزانية مصرف لبنان على أساس «السعر الانتقالي القانوني» الجديد، وتخضع لأحكام المادة 115 من قانون النقد والتسليف الفروقات التي قد تنتج عن هذه العملية. وتُحتسب العملات الأجنبية التي تستوفيها الدولة على أساس السعر الانتقالي الجديد، ويستمر تحويل نفقات الدولة الخارجية بسعر السوق الحرّة. وللحكومة أن تفوّض إلى وزير المالية الصلاحيات المعطاة لها بموجب هذا القانون.

> لا بدّ من تدخّل السلطة السياسية بمؤسّساتها الدستورية لتحديد سعر صرف جديد

استناداً إلى كل ما تقدم، وإلى أحكام قانون النقد والتسليف الذي لم يتضمن أي نص، صريحاً كان أو ضمنياً، يُمنح حاكم مصرف لبنان صلاحية تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، في حين أن صلاحية تحديد سعر انتقالي قانوني جديد للعملة الوطنية محصور بالسلطة التشريعية التي لها حقّ تفويض هذه الصلاحية إلى وزير المالية أو إلى الحكومة كما حدث في العامين 1963 و1973. وعليه يكون قرار أو تدبير حاكم مصرف لبنان القاضي بتحديد سعر صرف 15000 ليرة، كأساس لتقييم ميزانيته في 2023/2/15 ولا سيما موجوداته من الذهب والعملات الأجنبية مشوباً بعيب المخالفة القانونية ويعدّ بالتالي باطلاً مع بطلان ما ترتب عليه.

إن لبنان يعيش الآن حالة الانهيار الشامل النقدي والمالي والاقتصادي والمعيشي، ولأول مرّة في لبنان تتعدّد أسعار صرف العملة الوطنية. صحيح أن سعر صرف الليرة مقابل الدولار انهار مرّات عدّة منذ عام 1983 حتى عام 1992، إنما بقي سعر الصرف واحداً، وبقي مصرف لبنان يعلن سعر صرف الافتتاح والإقفال يومياً وشهرياً، وتم اعتماده بموجب قرار عن وزير المالية. لكن بالنسبة إلى سعر الصرف الذي وصل إلى حدود 3000 ليرة لكل دولار في نهاية عام 1992، فإن السلطة السياسية بادرت إلى معالجة الموضوع بالاتفاق مع مصرف لبنان وخفض سعر صرف الدولار تدريجياً إلى أن تمّ تثبيته على سعر صرف 1507,5 ليرة وفقاً لآليات السوق الحرّة وبتدخّل من مصرف لبنان ووزارة المالية، ولم يجر تحديد سعر صرف من قبل أي مرجع مالي أو نقدي أو سياسي.

أما الآن فأسعار الصرف متعدّدة ومنهارة وقد تسبّبت في انهيار اقتصادي ومالي ومعيشي وانفلاش التضخم في الأسعار في جميع القطاعات، وكل ذلك أدّى إلى الإفلاس وعجز الدولة عن سداد ديونها وانهيار النظام المصرفي. لذا، لا بدّ من تدخّل السلطة السياسية بمؤسّساتها الدستورية؛ الحكومة ومجلس النواب، لتحديد سعر صرف جديد يكون أساساً في تحديد مركز الدولة المالي وفي جباية الضرائب والرسوم وفي تقييم موجودات ومطلوبات المصرف المركزي كما حدث عامي 1964 و1973.

* مدير المحاسبة العامة السابق في وزارة المالية، النقيب الأسبق لخبراء المحاسبة المجازين في لبنان، عضو مؤسس في المنتدى الاقتصادي الاجتماعي

في تركيا، حيث وقعت سلسلة من الزلازل والهزات، ألقت السلطات القبض على مجموعة من المقاولين الذين تعتقد أنهم كانوا بمثابة وحوش فضّلوا زيادة الأرباح على سلامة المباني وقوّة مقاومتها لتحرّكات الأرض. أمر يعيد النقاش إلى ما يفترض أن يكون بديهياً: من يبني: المقاول أم المهندس؟ بمعنى أوضح، لا يمكن أن يسيطر الجشع على تشييد المباني. وهذا الجشع، هو في لبنان، كما في العديد من البلدان، سائد ومحميّ بشكل سافر، إذ تهيمن عقلية تحقيق الحدّ الأقصى من الربح على السلامة العامة. هذه القواعد ترسّخت بموجب النظام العام، وقوّة القانون، وضعف الرقابة. ففي أي مشروع إنشائي، ان ما يحكم العلاقة بين المهندس التقني الذي يفترض أنه مسؤول، والمقاول الذي يطبّق على الأرض، هو الأصول القانونية التي تراعي سلامة مستخدمي المبنى. إلا أنه في غالبية الحالات يقود راس المال كل هذه العملية مستغلاً الفساد وغياب الرقابة. لتُصبح العلاقة بين المهندس والمقاول محكومة بمبدأ الربحية وتصبح معها السلامة العامة مسألة ثانوية. باختصار تتحوّل «صناعة المباني» الى تجارة. منبع هذا العقل، هو النظام الراسمالي الذي يقود النشاط الاقتصادي، مانحاً الافضلية لهوامش الربحية المرتبطة بقواعد السوق حصراً على كل ما عداها. لذا، إن تشييد المباني ينسجم بنسبة كبيرة مع هذه القاعدة، سواء بالنسبة إلى الإنشاءات الخرسانية الاساسية او في الاعمال الاقلّ اهمية. فتزداد مخاطر الحوادث، سواء تلك الناجمة عن الزلازل والهزات الارضية او غيرها. وترتفع أكلاف الصيانة والتشغيل ايضاً

مباني لبنان مشيّدة بالأرباح التجارية

جشع المقاولين هو أمر أخلاقيّ وليس هندسياً

أيقظ النشاط الزلزالي المخاوف من سقوط المباني في لبنان. ومن دون مسح شامل، لا يمكن تقييم مستوى هذه المخاطر. إنما التركّز الرأسمالي المتطرّف في النظام الاقتصادي اللبناني مع تفضيل المصارف والعقارات على غيرها من القطاعات، يشي بالكثير. ففي لبنان، كما هو معروف ومتداول على نطاق واسع، تُنفذ الكثير من عمليات البناء بناءً على أوامر المقاول ضمن هدف تحقيق الحدّ الأقصى من الربح. وهذا مسار يتضمن إضعاف دور المهندس، أو حتى إلغاء دوره كما يحصل في القرى والبلدات التي يُنفذ فيها البناء بإشراف صوري من المهندسين. ورغم أن الكثير من المهندسين تحوّلوا إلى مقاولين في لبنان، إلا أن شخصية المقاول الساعي للربح تطغى على أعمالهم وسط شبه غياب للإشراف. وطغيان هذه الشخصية لا يتعلق بالمهندس أو المقاول فقط، بل هو أمر متصل مباشرة بالجهات التي تسنّ القوانين وتفرض تطبيقها.

ففي لبنان حيث تقع بعض المناطق على فوالق زلزالية معروفة، لا بدّ من أن تكون السلامة العامة هي الأساس في النشاط العقاري. لذا، يقول المعماري رهيف فياض، إنه من الضروري "وجود مؤسّسات للتدقيق الفني الهندسي". مبرّر ذلك، بحسب فياض، أن هناك منطق استثمار، فمثلاً لدينا فالق البيمونة بفروعه، مثل فالق روم. فعندما يحصل الزلزال على هذا الفالق يكون أثره كبيراً على المنطقة المحيطة فيه، مثل صيدا وجزين ومحيطهما كما حصل في زلزال 1956 الذي حصل على ذلك الفالق. لذا، كل مبنى عام يجب أن تمرّ رخصة بنائه على مكتب تدقيق فني. ويشير إلى أن هناك مواصفات وحسابات محدّدة لضرورة وجود ملجأ تحته. في الماضي كان الملجأ إلزامياً في بيروت تأتي خرائطه حصراً من مديرية الدفاع المدني التي تحدّد مساحته وسماكة الحديد والخرسانة المستخدمة في بنائه.

على أرض الواقع، صدر في لبنان مرسوم السلامة العامة الذي يشترط لإنشاء كل مبنى يرتفع فوق عشرين متراً، أي الطابق الأرضي وأربعة طوابق فوقه كما كان حال البناء في بيروت سابقاً، الاستحصال على موافقة من مكتب التدقيق الفني. وصدر أخيراً، قانون يسمح بإنشاء مكاتب تدقيق فني محلية. إنما المشكلة، بحسب فياض، أن هذه المكاتب لا تملك معايير فنية خاصة لأنه ليس لدى لبنان معاييره الخاصة، بل يعتمد المعايير الغربية الأوروبية الخاضعة لظروف مختلفة في كل المجالات الطبيعية، كالتربة والهواء والرياح. فعلى سبيل المثال، في ما يتعلق بالحريق، نحن لا نبني بيوتاً بجدران قابلة للاحتراق، كما هو الحال في أوروبا. وأهمية أن تكون هذه المعايير خاصة بالبلد، أمر متعلق بأنها معايير لا تتصل حصراً بمواد البناء المستعملة، بل مرتبطة أيضاً بالتربة والمناخ وسواهما. ولبنان يتبع المعايير الفرنسية الإنشائية لجهة الطوابق والسلامة، ويتبع المعايير البريطانية بخصوص الكهرباء، والمعايير الألمانية للجانب الميكانيكي، إنما في صلب عملية التدقيق الفني، يفترض مراقبة ثلاث مسائل أساسية: الصلابة، الثبات وسلامة الأشخاص الذين يعيشون داخله. عملياً، في المسائل الأساسية الثلاث، ليست لدينا هذه المكاتب أو المؤسّسات، بل كانت لدينا فروع لمكاتب فرنسية.

إذاً، ما معنى الصلابة والثبات؟ وفق فياض، فإن هذا مصطلح الصلابة يشير إلى أن الباطون لا يجب أن يتفتت كما حصل في زلزال تركيا وسوريا حيث أدى إلى نتائج كبيرة كالتي حصلت. أما الثبات فلا تختص دراسته فقط بالزلزال، إنما يؤخذ في الحسبان تنوّع التربة تحت أعمدة المبنى. "ونحن في لبنان لدينا، كمهندسين استشاريين هاجس الزلزال، لذا يُصمّم البناء ليتحمّل زلزالاً قوّته ست درجات على مقياس ريختر. وبعد هذا المستوى من القوّة تصبح الأمور أكثر تعقيداً وتحتاج إلى دراسة مختلفة، لها قواعد هندسية تتعلق بشكل المبنى؛ كأن يكون مثلثاً أو دائرياً، ولجهة وجود شرفات وكيفية وضع الحديد فيها...". هذا الأمر دفع فياض إلى استعادة بعض تجاربه خارج لبنان في مناطق زلزالية، إذ ركّز على "إلزامية استخدام مفاصل من السليكون بسماكة 2 سم في كل مبنى يتعدّى علوّه أربعين متراً، بحيث يمتص المفصل قوّة التحرك، وهذه أحد الشروط الرئيسة التي يلتزم بها الاستشاري المحترف".

هنا تظهر علاقة الاستشاري بمبدأ الثبات الذي يتطلب منه امتلاك معرفة وثقافة ووعي لطبيعة المكان والتربة وعناصر الثبات، ولا سيما دراسة المبنى لجهة الثبات بوجه الزلازل. "وفي طبيعة الحال الاستشاري ليس وحده المعنيّ بل يجب أن يقوم المهندس المدني بحساب الأوزان ونوع الحديد لجهة سماكته والمسافة بين قضبان الحديد وكيفية ربطها" وفق فياض.

في المجمل، إن القواعد الأساسية تفرض أن يكون لكل مبنى أربعة مهندسين: معماري، مدني، كهرباء وميكانيك. "لكن في بيروت، هذا غير موجود، لأن الأتعاب تُراوح بين 10% و5% من كلفة البناء" يقول فياض. في هذا المجال، إن مهمّة المهندس المشرف على البناء "أن يتأكد أن المقاول لا يخالف الخرائط والمواصفات. وهذا من الثقافة الضرورية لحماية الأفراد الذين سيستخدمون المبنى. فإذا كان الباطون المستخدَم في المبنى

(هيثم الموسوي)

> **لبنان ليست لديه معايير خاصة به للتدقيق الفني الهندسي**

حقيقياً، أي بمعنى رمل حقيقي، وبحصة حقيقية وإسمنت حقيقي، لا يقع المبنى إلا إذا حصل أمر ليس في الحسبان".

وعن أهمية عنصر الثبات في البناء قال فياض: "إنه مرتبط بوعي وحسن تصرف المشرف. هنا أقول ليس كل مقاول مقاولاً حقيقياً. فحتى يكون المقاول مصنّفاً، يجب أن تكون لديه شهادة، وأن يكون قد ابرز خبرة في ميدان المقاولة، لذلك يتم تصنيف المقاولين في نقابة المهندسين، وبرغم ذلك يجب اعتماد المراقبة القاسية. ومن شروط المقاولة الحصول على المعرفة. فلننظر إلى معايير البناء في أحياء بيروت حيث الغشّ وجشع المقاولين أمرٌ أخلاقي وليس هندسياً أو فنياً. فعلى سبيل المثال، إذا لجأ المقاول إلى الغشّ ليلاً من دون معرفة الاستشاري، فإنه يكون قد خرج عن أخلاق المهنة وعن المعقول. وأضاف، في لبنان يوجد كل شيء. يوجد ما هو جيد، وما "هبّ ودبّ"، وهذا يشبه كل مكان في العالم.

أما عن مدى تأثير الجشع والسعي لزيادة الربحية، فأشار فياض إلى أن "هذا الأمر غير موجود عند الاستشاري، لأن الأمور بالنسبة إليه مدروسة ومحدّدة الأكلاف، وكذلك نسبة الفوائد المرتقبة من المشروع. فالسعر لا يكون اعتباطياً، بل هناك دراسة موضوعة بالتفصيل وعلى أساسها يُجرى استدراج العروض، حيث يشتري أي راغب بدخول الاستدراج هذه الدراسة من الاستشاري الذي يختار العرض المناسب الذي ليس بالضرورة أن يكون الأرخص، حيث إن الاستشاري يجب أن يكون من أهل الخبرة بما يكفي ليعرف الأكلاف من دون أن يتمكّن المقاول من أن يتلاعب بالمواصفات".

في النهاية يكون الأمر بمثابة حلقة متماسكة مكوّنة من ثلاثة عناصر: استشاري مصمّم ومكوّن من أربعة مهندسين بقيادة المعماري، مالك المشروع والمقاول.

من «طابق المرّ» إلى «التسويات» هل يكفي القانون؟

ورد في الـ«إيكونوميست» أن المناطق الفقيرة التي ضربها الزلزال في تركيا تعرّضت لأضرار بمقدار يزيد عن 3,5 أضعاف مقارنة بالمناطق الأخرى التي ضربها الزلزال. في هذه الإشارة ما هو واضح بأن نوعية العمل والمعايير بالأبنية المشيّدة في لبنان: جني الأرباح التجارية، أم الهيكل التنظيمي الرسمي والخاص؟».

يتطرق البنك الدولي إلى هذه المسألة باعتبارها محسومةً وفقاً لتصنيفاته بين دول متقدمة ودول نامية. ففي هذه الأخيرة، يشير إلى «عقبات رئيسية تقف أمام الحدّ من المخاطر، وتحسين جودة البناء في الدول النامية. من هذه العوامل الفشل في معالجة ثقافة البناء المحلية وتحسينها». ثقافة البناء بالمعنى الذي يشير إليه البنك، هي ثقافة الربح وكبح تدخّل الدولة في الاقتصاد. حتى في هذه المسألة، يوارب البنك الدولي عندما يتحدّث عن «أن الفشل في إرساء شرعية العملية التنظيمية من خلال فتح المجال أمام تطوير المعايير وتطوير عمليات تطبيقها، يعيق تحسين جودة البناء»، إذ إنه يتحدث عن العملية التنظيمية كما لو أنها مسألة معزولة عن وجود الدولة وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما سياسة السكن والحقّ الأدنى فيه. ويكون البنك أوضح عندما يلفت إلى أن «عدم القدرة على الاستثمار والدعم المالي لتطبيق المعايير يسهم أيضاً في ردءاة جودة البناء في مواجهة الكوارث الطبيعية»، إذ يبدو كما لو أن الدولة التي يطالب بخصخصة أنشطتها، ليست عادلة أو هادفة في عملية التوزيع.

قانون للموازنة العامة ليس فيه تسويات لمخالفات بناء أو مخالفات تعدٍّ إلى جانب التهرّب من الضرائب وسواها من التعديات على المال العام والأملاك العامة.

كل هذا العرض يشير الآتي: «من يتحكّم بالأبنية المشيّدة في لبنان: جني الأرباح التجارية، أم الهيكل التنظيمي الرسمي والخاص؟».

أياً يكن الحال، فإن النتائج التي يشير إليها البنك الدولي مترجمة في لبنان بشكل واضح؛ السياسات التنظيمية للقطاع العقاري والإنشائي ليست مبنية على معايير متطورة، بل إن إجراءات التنفيذ هي غالباً ما تكون بيد الطرف الذي لا يهتم سوى بهوامش الأرباح. فعلى سبيل المثال، إن التنظيم المدني الذي يفترض فيه أن يخصّص الأراضي بشكل متناسب مع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية، يصنّف الأراضي ويمنح تراخيص البناء عليها، بالاستناد إلى قرارات تتأثر بالضغوطات السياسية والتجارية.

وفي البلدان التي تعيش على الفوالق الزلزالية، يفترض أن تكون القوانين واضحة لجهة إجبار المشاريع الإنشائية على تطبيق معايير مضادّة للزلازل، لكن المسألة ليست بالمعايير كما يقول البنك الدولي، بل تكمن في التطبيق والرقابة. بحسب المتخصّصة في التنظيم المدني بترا سماحة، فإن الدولة في لبنان معنية بشكل كبير في عملية إنشاء المباني، وهو أمر يظهر بوضوح من خلال إجراءات الترخيص للبناء التي تطبق في التنظيم المدني ونقابة المهندسين المنخرطين بشكل عميق وواضح في هذه العملية، بالاستناد إلى القوانين المرعية ومنها قانون البناء. لكن في الواقع اللبناني، لا ينحصر الأمر بوجود قوانين ومعايير، إذ إنه يمكن الالتفاف على التطبيق أو إحداث قنوات رديفة له لا تخضع لهذه المعايير. فعلى سبيل المثال، أتيح صدور تراخيص بناء تصل إلى مساحة 150 متراً من دون تراخيص فعلية خاضعة للقوانين والمعايير المذكورة. وفي أحيان أخرى، الأمر لا يتعلق بصدور أي ترخيص من أي جهة أصلاً، فيتم البناء بشكل عشوائي وبحماية أيضاً.

الملاحظ أن تطبيق القوانين في المشاريع الكبرى والمرتفعة القيمة تكون نسبته مرتفعة لأن مردود الربح المتوقع منه، مبني على ترويج معايير السلامة العامة. فهذه المشاريع تشارك فيها شركات ومكاتب هندسية كبرى، تهتم بمراعاة القوانين والأنظمة لأنها تعتمد على سمعتها للعمل في دول أجنبية أيضاً. المشكلة تحدث في المشاريع «المحلية» الصغيرة. ففي هذه المشاريع لا تكون العلاقة دائماً كما هي عليه مع المشاريع الكبيرة بل تكون معقّدة أكثر، إذ يكون في بعض الأحيان المقاول هو المالك، وتُصبح علاقته مختلفة مع المهندس أو الاستشاري، وفي هذه الحالة تُصبح القوّة في يده كونه المموّل. مخالفة القوانين في هذه الحالة يكون الدافع خلفها هو الربحية، أي خفض الأكلاف حتى ولو كان هذا الأمر على حساب سلامة السكان.

انجه بوليغان ـ المكسيك

ترميم اسواف حلب: تنازل فنّي معماري

يعتقد فياض أن غالبية المباني التي انهارت في تركيا وسوريا سقطت بسبب قوّة زلزال بلغت 7,4 درجات حيث لا تكفي المعالجات العادية. "أنا أعرف حلب جيداً، ونصف مباني حلب العتيقة لا بدّ أن تقع في مواجهة أي زلزال، لأنها من حجر وتعتمد على الأقواس في البناء، والقوس سيقع عندما يسقط منه حجر واحد أو حجران... هذه المباني هي عنصر جمالي وتراثي وتاريخي، وعلينا أن نحافظ عليها كما هي، ولا ندخل فيها عناصر جديدة". أنا أقترح أن يكون هناك تنازل فنّي معماري في المباني التي تهدّمت في الأسواق، كأن نعيد البناء، بالباطون المسلّح ونلصق الحجارة فوقه، وإن كان هذا العمل غير صادق. هنا توجد نظريتان، واحدة في فرنسا وأخرى في إنكلترا، واحدة منهما تقول يمكن أن ندخل موادّ جديدة على البناء عند الترميم، والأخرى تقول إن ذلك لا يمكن أبداً، فلا يمكن أن نرمّم مبنى قديماً، إلا بالمواد القديمة نفسها. أما نحن في منطقتنا فليس عندنا قوانين أو مبادئ محددة لذلك. الأسواق القديمة في حلب مبنية كلها على الطراز الفني الجمالي القديم، ولا يمكن إلا أن نحافظ عليها، ولنأخذ مثلاً آخر عن كنيسة المهد في فلسطين، والتي بنيت في سنة 328 ميلادية وهي تُعتبر أقدم كنيسة في التاريخ، وقد بنتها القدّيسة هيلانة أمّ الإمبراطور قسطنطين، إذ هُدمت وأعيد بناؤها من قبل أحد الأباطرة البيزنطيين، وما زالت قائمة حتى يومنا هذا.

تطوير الأطر التنظيمية لمخاطر البناء
نصائح من البنك الدولي

سمحت العوائق أمام تطبيق القوانين في دول العالم الثالث، للكوارث والمخاطر المزمنة بالتوسع في المناطق الحضرية المتنامية، في حين لم تفعل هذه الدول شيئاً لمعالجة المخاطر. يذكر البنك الدولي بعض الأمور التي يمكن أن تساهم في تحسين أطر تطبيق معايير البناء التي تضعها الدول.

- وجود إطار تنظيمي شفاف. إذ يؤدي الوصول السهل إلى معلومات دقيقة وواضحة حول المتطلبات التنظيمية التي تفرضها مختلف الجهات المطلوب موافقتها على أي رخصة والمسؤولين عن وضع معايير البناء، إلى تقليل تكاليف التي يتم اختبارها عادةً مع إجراءات أكثر تعقيداً وغموضاً.
- مأسسة عمليات تبسيط وتحديث إجراءات التصاريح والتفتيش. ففي العديد من الأماكن، يتطلب القانون الامتثال لمجموعة واسعة من القوانين الأخرى المتعلقة بالمعايير البيئية، وتخطيط استخدام الأراضي، والتراث الوطني، وما إلى ذلك. بالإضافة إلى متطلبات قانون البناء. يمكن أن يساهم تبسيط الإجراءات ووضعها على الإنترنت، في تقليل 37% من الوقت المطلوب لإكمال المخاطر. وضع أطر زمنية لمراجعة طلبات تصاريح البناء. بالتزامن مع مزيد من الشفافية، يساعد وضع الأطر الزمنية لمراجعات التصاريح على الحد من الفساد وزيادة الكفاءة. ففي الحالة المثلى، لا يتحمّل كبار مسؤولي البناء، فقط مسؤولية تأكيد الامتثال للأنظمة التي تديرها سلطة البناء البلدية، بل يكونون مخوّلين لتأكيد الامتثال لمتطلبات القوانين الأخرى. حيث لا يكون هناك حاجة لأخذ الموافقة من أكثر من جهة.
- وضع أطر زمنية لمراجعة طلبات تصاريح البناء. بالتزامن مع مزيد من الشفافية، يساعد وضع الأطر الزمنية لمراجعات التصاريح على الحد من الفساد وزيادة الكفاءة. تختلف الأطر الزمنية عادةً وفقاً لمدى تعقيد طلب الرخصة.
- أن تكون مستويات الرسوم مستندة إلى كلفة مراجعة طلبات الرخص. إذ يجب أن تستند الرسوم إلى التكاليف الفعلية المرتبطة بمراجعة خطط البناء وفحص المواقع، بما في ذلك التكاليف العامة. فهذه الرسوم المناسبة المفروضة على تصاريح البناء والتفتيش على المباني تهدف إلى تغطية تكاليف الخدمات التنظيمية، ولا يجب أن تكون مصدراً للدعم المالي لوظائف البلدية الأخرى.

أيّ انقلاب في منظومة الصناعات التكنولوجية بعد هروب بافيت؟

«TSMC» التي تهزّ العالم بيمـينها

قبل أيام، أعلن وارن بافيت بيع معظم الأسهم التي اشتراها قبل بضعة أشهر في شركة «TSMC» بقيمة 4.1 مليارات دولار. خبر مفاجئ من مستثمر يختار بدقّة فرائسه لتبيض له ذهباً. وهذه الشركة ليست أيّ فريسة. بل هي جزء من منظومة صناعات التكنولوجيا المتطوّرة التي تهيمن على إنتاج أشباه الموصلات الفائقة الصغر الأكثر طلباً حول العالم. فما الذي يراه مستثمر يمثّل الدولة العميقة في أميركا ولا يراه الآخرون؟

علي عواد

صناعة أشباه الموصلات عملية بالغة التعقيد والدقة. وهي مجزّأة حول العالم بالشكل الآتي: تصميم هندسة الشريحة وبرمجيّتها يأتي من الولايات المتحدة، أما المعدات التي تصنع الشريحة فتأتي من هولندا، والمكونات التي تدخل في الصناعة تأتي من اليابان والصين، وأخيراً إن معظم التصنيع يتم في تايوان، وتحديداً في شركة «TSMC» وخصوصاً لأشباه الموصلات البالغة الصغر. استمر هذا «الستاتيكو» لسنوات عديدة، ما أمّن إمداداً مؤكداً مما يمكن اعتباره نقط العالم الحديث وشكّل عالم الديجيتال الذي نعيش فيه اليوم. لكن الأمور تغيّرت، العلاقات التجارية المفتوحة بين الدول في تراجع، والاقتصاد العالمي يتّجه نحو الأقلمة، وخصوصاً في الصناعات الاستراتيجية. فماذا يكون مصير «TSMC» في عالمٍ منقسم؟

كان تأسيس «TSMC» في عام 1987 بمثابة تعاون بين حكومة تايوان وشركة «فيليبس». لكن العبقرية وراء قيام هذه الشركة كانت متصلةً ببحث تايوان عن طريقة للانخراط في هذه الصناعة من دون إغضاب الأميركيين خلافاً لما قامت به اليابان أيام رونالد ريغان. في الوقت نفسه، كان عليها أن تؤمن غطاءً عسكرياً أميركياً يحميها من محاولة الصين الراغبة في إعادة ضمّ الجزيرة إليها. هكذا اتفق الطرفان على أن تتكفّل الشركة التايوانية بعملية التصنيع بأكلاف متدنية، في مقابل تزويدها بالتصميم والبرمجة، وعُقد الزواج. اليوم، تعدّ «TSMC» أكبر شركة تصنيع أشباه موصلات في العالم وهي اللاعب الرئيسي في صناعة أشباه الموصلات البالغة الدقة في العالم. عملياً، تايوان هي «TSMC»، والعكس صحيح. إذ إنها ركن أساسي في صناعة بلغ حجم سوقها الكلّي نحو 556 مليار دولار أميركي في عام 2021، ووصل إلى 618 مليار دولار أميركي في عام 2022. بلوغ هذه القمّة، ثم الحفاظ عليها لم يكن سهلاً. فقد أرست الشركة نموذج عمل يركّز على إنتاج أشباه الموصلات فقط بالاستناد إلى تعزيز التطوير التكنولوجي والدقّة في التصنيع. فالشركة استثمرت بكثافة في البحث والتطوير وتمكّنت من الحفاظ على هوامش ربح عالية. في سنة 2018، بلغت قيمة استثماراتها في البحث والتطوير نحو 2,7 مليار دولار، وفي عام 2019 نحو 3,5 مليارات دولار، وفي عام 2020 نحو 3,9 مليارات دولار، و5,4 مليارات دولار في عام 2021.

الفرادة في الصناعة ضمن منظومة عالمية غربية مهيمنة، والإنفاق على البحث والتطوير التكنولوجي، عزّزا من مكانة الشركة كمقصدٍ استثماري. قد تكون أفضل مكان للاستثمار بمخاطر متدنية ومردود دائم الارتفاع. فهي الشركة التي تصنع أشباه موصلات بقياس 3 نانو متر و2 نانو متر (مستقبلاً)، وكل هذا يأتي وسط طلب عالمي متزايد على منتجات أشباه الموصلات المتناهية الصغر، التي تستعمل في كل الأجهزة الإلكترونية تقريباً، من السيارات الكهربائية إلى الدرونز (طائرات من دون طيار) الصواريخ... لذا، إن قائمة عملاء الشركة تتضمن كبريات الشركات العالمية. فهي الموزّد الرئيسي لشركات التكنولوجيا الكبرى. فعلى سبيل المثال، إن نحو 26% من إجمالي إيراداتها يأتي من «أبل» وحدها. أما جغرافياً، فنحو 60% من صافي ربح «TSMC» يأتي من الولايات المتحدة، تليها الصين بنحو 17%. وفي ما يتعلق بأنواع الإلكترونيات الاستهلاكية، شكلت الهواتف الذكيّة نحو نصف صافي أرباح «TSMC»، فيما شكّلت الإلكترونيّات الحوسبة، مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة واللوحية، نحو 30% من الأرباح. حالياً تبلغ القيمة السوقية لهذه الشركة نحو 430 مليار دولار، وهي توظّف أكثر من 52 ألف شخص، ولديها مصانع أخرى خارج تايوان ضمن شركات تابعة لها مثل «TSMC China» في شنغهاي، الصين. و«WaferTech» في ولاية واشنطن، الولايات المتحدة. و«SSMC» في سنغافورة ومصنع قيد الإنشاء في كوماموتو، اليابان. ولها مكاتب في الصين وأوروبا والهند واليابان وأميركا الشمالية وكوريا الجنوبية. كذلك، توسّع الشركة عملياتها على مستوى العالم، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية، التي تريد ضمان إمداداتها من الشرائح المتقدمة في حال حاولت الصين إعادة ضم الجزيرة إليها. ولديها مصنع قيد الإنشاء في ولاية أريزونا.

إذاً، «TSMC» هي مركز استثماري مهم. حتى إن الملياردير الأميركي، وارن بافيت، المعروف باختياراته الحذرة جداً للأسهم التي يشتريها، ابتاع بما قيمته 4,1 مليارات دولار من أسهم الشركة قبل 4 أشهر. لكن الرجل الذي يشتري الأسهم للاستثمار على المدى المتوسط والطويل، تخلّى سريعاً عن «TSMC» صادماً المراقبين عند إعلانه بيع معظم ما اشتراه من أسهم «TSMC» خلال الأيام الماضية. فما الذي يحصل؟

واقعياً، هناك إجابتان لما يمكن أن يكون قد دفع بافيت إلى البيع:

- الأول يقودنا إلى الاستراتيجيات الأميركية الجديدة. إذ بدأت شركات عدّة، تمثّل الدولة الأميركية العميقة بالهروب من كل ما يتصل بالصين وإعادة التموضع في المناطق الأقرب جغرافياً في الولايات المتحدة الأميركية أو لدى حلفائها. «أبل» قامت بالفعل بنقل بعض إنتاجها من هواتف «آيفون» إلى ولايتي تاميل نادو وكارناتاكا الهنديتين وتستكشف نقل تصنيع «آيباد» أيضاً. ويتوقع محلّلو «جاي بي مورغن» أن تكون «أبل» قد نقلت 5% من إنتاجها من «آيفون 14» إلى الهند بحلول نهاية العام الماضي. وقالوا إنهم يعتقدون أن 1 من كل 4 أجهزة «آيفون» ستصنع في الهند بحلول عام 2025. كذلك شركات أخرى مثل «سوني»، وشركة صانع الشرائح الأميركية «مايكرون» و«جابيل» التي تصنع «cover» الهواتف كلها بدأت الانتقال بالفعل إلى دول تعتبرها الولايات صديقة مثل فيتنام والهند وماليزيا وتايلند.

- الثاني، أشار إليه مركز «brownstoneresearch»، وينطلق من فكرة أن بافيت لديه علاقات مع أقوى السياسيين ورجال الأعمال في العالم. ولديه معطيات حول ما يجري وراء الكواليس والتي تحدّد استراتيجيته الاستثمارية. وأن خروج بافيت السريع، بحسب المركز، يعني أن تحرّك الصين تجاه تايوان بات أمراً قريباً وسيؤدي إلى انهيار سعر سهم «TSMC» بشكل كبير مؤقتاً. لكن هذه المخاطر الجيوسياسية ليست نهاية «TSMC». فالعالم بحاجة إلى الشركة لتلبية الطلب المتزايد على الشرائح.

> **العملات المشفّرة التي تعتمد على بلوكتشاين لامركزية مثل بتكوين لا يمكن الهيمنة عليها من دولة ما او شركة**

ماذا يعني ذلك لـ«بتكوين»

من المفيد التذكير دائماً بأن «بلوكتشاين» الخاصة بعملة «بتكوين» ولدت عام 2008، أي من رحم الأزمة المالية العالمية. الهدف، على الأرجح، منح الناس بديلاً من عمليات الفيات (Fiat) التي تطبعها الحكومات وتخسر من قيمتها بشكل مستمر، وأن يكون هناك عملة تسمح بحفظ القيمة من دون أن تتحكم بها حكومة أو مصرف مركزي. إذ إن تصميم شبكة «بتكوين» اللامركزي يجعلها منيعة أمام أي هجوم، حتى لو جيّرت مليارات الدولارات وجيش إلكتروني ضدّها فإن أقصى ما يمكن فعله هو إبطاؤها فقط. هكذا يمكن تفسير ارتفاع سعر «بتكوين» بالتوازي مع هجوم القوننة الذي بدأته واشنطن على العملات المستقرّة.

3,26%
من اسهم «TSMC» مملوكة من مؤسسات مساهمة و96.74٪ عائدة للأفراد

ابرز الصناديق الاستثمارية الحاملة لاسهم «TSMC»

	عدد الاسهم	% من إجمالي الاسهم	القيمة (مليار دولار)
الصندوق الأميركي المتوازن	20,790,672	0.40%	1.8
فانغارد	10,953,253	0.21%	0.96
فان إي سي كاي	9,028,984	0.17%	0.79
صندوق جاي بي مورغان لأسهم الأسواق الناشئة	7,980,475	0.15%	0.70
فانغارد / ويلينغتون	7,386,175	0.14%	0.64
فانغارد / وندسور الثاني	6,298,485	0.12%	0.55
صندوق النمو الأوروبي	6,235,215	0.12%	0.54
صندوق النسر الأول العالمي	4,606,256	0.09%	0.40
صندوق النمو الدولي	4,566,600	0.09%	0.40
هارديغ لوفنر	4,309,577	0.08%	0.37

المصدر: «ياهو فاينانس»

ابرز المؤسسات المالكة لاسهم «TSMC»

	عدد الاسهم	% من إجمالي الاسهم	القيمة (مليار دولار)
ساندرز كابيتال	42,253,560	0.81%	3.7
جي بي مورغان تشيس وشركاه	34,415,110	0.66%	3
مورغان ستانلي	32,513,567	0.63%	2.84
فيديليتي	27,780,606	0.54%	2.4
كابيتال ورلد انفستورز	25,907,881	0.50%	2.27
بنك أوف نيويورك ميلون كوربوريشن	26,067,266	0.50%	2.228
شركة ماساتشوستس للخدمات المالية	25,025,822	0.48%	2.19
فيشر لإدارة الأصول	24,417,775	0.47%	2.14
رويال بنك أوف كندا	20,904,564	0.40%	1.8
كابيتال انترناشيونال انفستورز	18,791,461	0.36%	1.6

المصدر: «ياهو فاينانس»

ابرز الموزدين لشركة «TSMC» ونوع الخدمة

أميركا تطارد العملات المشفّرة المستقرّة

اطلقت الادارة الاميركية حملة تستهدف منع منصّات التداول بالعملات المشفّرة من استعمال الدولار كوسيلة للتبادل. الحملة كانت ذات وجهين: الاول مبرّر بالقول إن غالبية المنصّات غير مؤهّلة لحماية اموال المستثمرين. ما انهى مباشرة علاقة المنصّات بالمصارف الاميركية. والثاني عبر هيئة الاوراق المالية والبورصات الاميركية (SEC) التي منعت إصدار ثالث أكبر عملة مستقرّة «BUSD». والتي تستخدمها «بايانس». أكبر منصة تداول عملات مشفرة في العالم

علي عواد

في السابق، كان بإمكان أي فرد حول العالم يملك ألف دولار، أو حتى بضع مئات، أن ينخرط في عمليات تداول بالعملات المشفّرة. كل ما عليه القيام به هو فتح حساب لدى منصة تداول مثل «بايانس» وتحويل المال إليه من حسابه المصرفي ليباشر عمليات البيع والشراء. «بايانس» ستأخذ منه المبلغ وتمنحه في المقابل وحدات تتيح له شراء عملات مشفّرة، «بتكوين»، مثلاً، بما يوازي قيمتها السوقية. كل هذه العمليات تسجّل في محفظة او حساب رقمي خاص به لدى المنصّة. ثم، بعد عدة أيام، إذا ارتأى المتداول أن سعر «بتكوين» بات يحقق له عائداً إضافياً على المبلغ المستثمر، سيقوم باستخدام الميزات المتاحة له على المنصّة لتحويلها إلى وحدات بقيمة ثابتة لا يتغير سعرها (هي عملات مشفّرة ثابتة القيمة وكل منها تساوي دائماً دولاراً واحداً)، كي يحتفظ بالربح الذي جناه. وعندما يقرّر تسييل هذه الوحدات سيضع أوامر التحويل على المنصّة (من عملة مشفّرة ثابتة إلى دولار) فيحوّل إلى حسابه المصرفي من المنصّة مبلغاً من المال يوازي قيمة الوحدات المسجّلة بقيمة ثابتة. وبكل عملية يتكرّر الأمر بالاتجاهين، علماً بأن العملة المستخدمة في عملية ضخّ السيولة او تسييل المحفظة، هي الدولار.

هكذا بات بإمكان المتداولين عند جني الأرباح أو هرباً من الخسارة، تحويل قيمة استثماراتهم في العملات المشفّرة إلى عملات مشفّرة ثابتة القيمة (تسمى عملات مستقرّة) للتداول فيها مجدداً أو لتسييلها لاحقاً.

وأشهر ثلاث عملات مستقرة هي:

- «USDT» هي أكبر عملة مستقرة لجهة حجم التداول (70 مليار دولار)، وهي مبنية على شبكة بلوكتشاين الخاصة بعملة «إيثيريوم»، وتملكها شركة «Tether Limited» التي لم تكشف أبداً عن هيكل ملكيّتها وتفاصيل إدارة أصولها، إلا أنه أخيراً صدر مقال في صحيفة «وال ستريت» يشير إلى أنها كانت مملوكة من شخصين هما جيانكارلو ديفاسيني (إيطالي)، وبروك بيرس (أميركي)، وأن الأخير ترك الشركة ليصبح ديفاسيني المدير المالي لها، وحالياً هذه الشركة مملوكة بنسبة 86% من 4 أشخاص.

- «USDC» وهي ثاني عملة مستقرّة لجهة حجم التداول (42 مليار دولار)، وهي أيضاً مبنية على شبكة «إيثيريوم»، ومملوكة من شركة أميركية تدعى «سيركل» التي تلقّت أكثر من 135 مليون دولار من رأس المال الاستثماري بين 2013 و2016، بما في ذلك 50 مليون دولار من «غولدمان ساكس».

- «BUSD»، وهي عملة مستقرّة خاصة بمنصة «بايانس»، وتصنّف في الوقت نفسه، اتخذت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية (SEC)، إجراءات مباشرة ضدّ مزودي العملات المستقرّة المقوّمة بالدولار لتصنيفهم بين مؤهل للتعامل بالدولار وغير مؤهل، ولا سيما الذين ترى أن لديهم ممارسات غامضة، أو مزودي خدمات الـ«Staking» (يثبت المتداول عملاته المشفّرة في المنصّة مقابل فائدة) مثل منصة «كراكن» أو المصارف التي تخدم شركات التشفير مثل «Custodia» وغيره. وآخر فصول هذه الإجراءات، قيام الهيئة بمقاضاة شركة «Paxos» التي تنتج عملة «BUSD» المستقرّة التي تستعملها «بايانس». وتدّعي الهيئة أن «BUSD» هي «ورقة مالية غير مسجلة» (unregistered security)، وهو الأمر الذي نفته «Paxos»، مشيرة إلى إن العملة التي تنتجها ليست «ورقة مالية» كي تسجّل. لكن، بمعزل عن ذلك، قرّرت «Paxos» التوقف عن إصدار العملة المستقرة اعتباراً من 21 الحالي بتوجيه من دائرة الخدمات المالية في نيويورك (NYDFS). وعلى إثر ذلك، أوقفت عملاق المدفوعات عبر الإنترنت «باي بال»، العمل على إصدار عملته المشفّرة بالتعاون مع «Paxos».

خلفية التقييد على العملات المشفرة بدأت في الـ 27 من شهر كانون الثاني الماضي، بعدما نشر موقع البيت الأبيض دعوة من أجل تنظيم صناعة الكريبتو بعنوان «خريطة طريق الإدارة للتخفيف من مخاطر العملات المشفرة». الدعوة ذكرت العملات المشفرة المستقرة في موضعين؛ الأول عندما أشارت إلى انهيار عملة «terraUSD» العام الماضي، وثانياً عندما ضمّنت الدعوى تقريراً صادراً عن «مجلس مراقبة الاستقرار المالي» (FSOC) في تشرين الأول من العام الماضي، حول مخاطر الاستقرار المالي للأصول الرقمية والتنظيم، والذي استخدم مصطلح «العملة المستقرة» أكثر من 170 مرة في 124 صفحة.

يقول إيلان سولوت، الرئيس المشارك للأصول الرقمية في «Marex Solutions» لـ«فايننشال تايمز»: هناك علامات على أن المنظّمين الأميركيين يوجّهون انتباههم إلى الروابط بين عالم التشفير والنظام المالي التقليدي. إذ رفض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الشهر الماضي طلباً من مصرف «Custodia»، الانضمام إلى نظام الدفع الخاص بالفيدرالي، لأن أنشطته المشفّرة «من المرجح جداً أن تكون غير متوافقة مع الممارسات المصرفية الآمنة والسليمة» بحسب الفيدرالي. أيضاً، «سيلفرغيت»، وهو بنك آخر يركز على العملات المشفّرة، يواجه تدقيقاً من المشرّعين الأميركيين لدوره في تقديم الخدمات إلى «FTX». كذلك وصف سولوت حملة الولايات المتحدة على العملات المشفرة بأنها «أكثر عدوانية بكثير مما رأيناه من قبل». وأضاف «يبدو أن هيئة الأوراق المالية والبورصات تعتقد أن أفعالها تصب في مصلحة المستهلكين على المدى الطويل، وهم على استعداد لتحمل عواقب قصيرة أو متوسطة الأجل لابتعاد رأس المال عن الولايات المتحدة (خوفاً من الإجراءات)».

إن ما حصل وسيحصل ليس صدفة، وليس استفاقة لحماية أموال المتداولين بعد المحطات السيئة التي مرّت على العملات المشفّرة، من شتاء الكريبتو إلى سقوط منصات تداول كبيرة تبخّرت فيها عشرات مليارات الدولارات. ولفهم ما يجري، لا بد من الإشارة إلى أن العملات المشفّرة التي تعتمد على بلوكتشاين لامركزية بحقّ مثل بتكوين، لا يمكن تتبع من يمتلكها ولا ضبطها ولا قوننتها ولا تركيزها في يد حكومة ما أو دولة معيّنة أو حتى شركة. هنا يبرز السعي للهيمنة. فبما أن الدولار هو المهيمن في العالم، وغالبية التداولات تتم عبره، فإذا خنقت هذه العنق، أي السيطرة بشكل كبير على الدولارات التي تدخل وتخرج من عالم الكريبتو، بالتالي سيكون لدى أميركا قدرة جزئية للسيطرة على سوق العملات المشفّرة نفسه. ويبدو أن الحكومة الأميركية تعتزم إدخال عملتها الرقمية للبنك المركزي (CBDC) إلى جنب «USDC» و«USDT» بحسب مقال تحليلي نُشر في موقع «كوين دسك»، وربما مع الوقت، تصبح العملة الوحيدة لإدخال الأموال الحقيقية أو تسييلها في عالم الكريبتو.

> **العملات المشفّرة التي تعتمد على بلوكتشاين لامركزية مثل بتكوين لا يمكن الهيمنة عليها من دولة ما او شركة**

كيف تأثرت «بايانس»؟

حدثت موجة بيع كبيرة لعملة «BUSD» حول العالم وتم استبدالها بعملات مشفّرة مستقرّة أخرى مثل «USDT» و«USDC». يوم الاثنين في 13 من الشهر الحالي، هرب 722 مليون دولار من منصّة «بايانس». وفي اليوم التالي، غادرها 146 مليون دولار، وانخفضت قيمة عملة «BNB» المشفّرة التي تنتجها «بايانس»، من 322 دولاراً، إلى 288 دولاراً خلال يوم واحد، إلا أنها عادت وألمت خسائرها تقريباً. كما انخفضت القيمة السوقية لـ«BUSD» من 16 مليار دولار إلى 11 مليار دولار. كذلك، قال الخبراء لشبكة «CNBC» إن هذه الخطوة سيكون لها آثار كبيرة على سوق العملات المشفرة المستقرة التي تبلغ قيمتها 137 مليار دولار. وفي الـ 14 من الشهر الحالي، قال الرئيس التنفيذي لشركة «بايانس»، تشانغبينغ تشاو، المعروف بـ«CZ»، إن صناعة العملات المشفرة ستبدأ في استخدام العملات المستقرّة «على أساس اليورو أو الين أو الدولار السنغافوري».

إن بإمكانهم استخدام 27 عملة أخرى، من بينها اليورو.

في الوقت نفسه، اتخذت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية (SEC)، إجراءات مباشرة ضدّ مزودي العملات المستقرّة المقوّمة بالدولار لتصنيفهم بين مؤهل للتعامل بالدولار وغير مؤهل، ولا سيما الذين ترى أن لديهم ممارسات غامضة، أو مزودي خدمات الـ«Staking» (يثبت المتداول عملاته المشفّرة في المنصّة مقابل فائدة) مثل منصة «كراكن» أو المصارف التي تخدم شركات التشفير مثل «Custodia» وغيره. وآخر فصول هذه الإجراءات، قيام الهيئة بمقاضاة شركة «Paxos» التي تنتج عملة «BUSD» المستقرّة التي تستعملها «بايانس». وتدّعي الهيئة أن «BUSD» هي «ورقة مالية غير مسجلة» (unregistered security)، وهو الأمر الذي نفته «Paxos»، مشيرة إلى إن العملة التي تنتجها ليست «ورقة مالية» كي تسجّل. لكن، بمعزل عن ذلك، قرّرت «Paxos» التوقف عن إصدار العملة المستقرة اعتباراً من 21 الحالي بتوجيه من دائرة الخدمات المالية في نيويورك (NYDFS). وعلى إثر ذلك، أوقفت عملاق المدفوعات عبر الإنترنت «باي بال»، العمل على إصدار عملته المشفّرة بالتعاون مع «Paxos».

خلفية التقييد على العملات المشفرة بدأت في الـ 27 من شهر كانون الثاني الماضي، بعدما نشر موقع البيت الأبيض دعوة من أجل تنظيم صناعة الكريبتو بعنوان «خريطة طريق الإدارة للتخفيف من مخاطر العملات المشفرة». الدعوة ذكرت العملات المشفرة المستقرة في موضعين؛ الأول عندما أشارت إلى انهيار عملة «terraUSD» العام الماضي، وثانياً عندما ضمّنت الدعوى تقريراً صادراً عن «مجلس مراقبة الاستقرار المالي» (FSOC) في تشرين الأول من العام الماضي، حول مخاطر الاستقرار المالي للأصول الرقمية والتنظيم، والذي استخدم مصطلح «العملة المستقرة» أكثر من 170 مرة في 124 صفحة.

يقول إيلان سولوت، الرئيس المشارك للأصول الرقمية في «Marex Solutions» لـ«فايننشال تايمز»: هناك علامات على أن المنظّمين الأميركيين يوجّهون انتباههم إلى الروابط بين عالم التشفير والنظام المالي التقليدي. إذ رفض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الشهر الماضي طلباً من مصرف «Custodia»، الانضمام إلى نظام الدفع الخاص بالفيدرالي، لأن أنشطته المشفّرة «من المرجح جداً أن تكون غير متوافقة مع الممارسات المصرفية الآمنة والسليمة» بحسب الفيدرالي. أيضاً، «سيلفرغيت»، وهو بنك آخر يركز على العملات المشفّرة، يواجه تدقيقاً من المشرّعين الأميركيين لدوره في تقديم الخدمات إلى «FTX». كذلك وصف سولوت حملة الولايات المتحدة على العملات المشفرة بأنها «أكثر عدوانية بكثير مما رأيناه من قبل». وأضاف «يبدو أن هيئة الأوراق المالية والبورصات تعتقد أن أفعالها تصب في مصلحة المستهلكين على المدى الطويل، وهم على استعداد لتحمل عواقب قصيرة أو متوسطة الأجل لابتعاد رأس المال عن الولايات المتحدة (خوفاً من الإجراءات)».

إن ما حصل وسيحصل ليس صدفة، وليس استفاقة لحماية أموال المتداولين بعد المحطات السيئة التي مرّت على العملات المشفّرة، من شتاء الكريبتو إلى سقوط منصات تداول كبيرة تبخّرت فيها عشرات مليارات الدولارات. ولفهم ما يجري، لا بد من الإشارة إلى أن العملات المشفّرة التي تعتمد على بلوكتشاين لامركزية بحقّ مثل بتكوين، لا يمكن تتبع من يمتلكها ولا ضبطها ولا قوننتها ولا تركيزها في يد حكومة ما أو دولة معيّنة أو حتى شركة. هنا يبرز السعي للهيمنة. فبما أن الدولار هو المهيمن في العالم، وغالبية التداولات تتم عبره، فإذا خنقت هذه العنق، أي السيطرة بشكل كبير على الدولارات التي تدخل وتخرج من عالم الكريبتو، بالتالي سيكون لدى أميركا قدرة جزئية للسيطرة على سوق العملات المشفّرة نفسه. ويبدو أن الحكومة الأميركية تعتزم إدخال عملتها الرقمية للبنك المركزي (CBDC) إلى جنب «USDC» و«USDT» بحسب مقال تحليلي نُشر في موقع «كوين دسك»، وربما مع الوقت، تصبح العملة الوحيدة لإدخال الأموال الحقيقية أو تسييلها في عالم الكريبتو.

الدولة	ابرز 10 عملاء لـ«TSMC»
تايوان	ميديا تيك
الولايات المتحدة	ايه ام دي
	كوالكوم
	برودكوم
	إنفيديا
	آبل
	مارفيل تكنولوجي
	إي دي آي
اليابان	سوني
فرنسا/ايطاليا	إس تي إم

المصدر: «بلومبيرغ»

تصنيف «الورقة المالية»

بشكل عام، يمكن اعتبار أيّ عملة (معدنية، ورقية، رقمية، مشفرة) ورقة مالية إذا كانت تفي بمعايير «عقد الاستثمار» بموجب قوانين الأوراق المالية المعمول بها في كل دولة. في الولايات المتحدة، هناك اختبار يدعى (Howey) رباعي الجوانب يتم استخدامه في تحديد ما إذا كان «عقد الاستثمار» موجوداً. وهذه الجوانب هي: (1) استثمار نقدي، (2) في مشروع مشترك، (3) مع توقع الربح و(4) تكون مستمدة من جهود الآخرين. وإذا كانت العملة تفي بهذه المعايير، يمكن اعتبارها ورقة مالية، وقد يُطلب من مُصدر العملة تسجيلها لدى السلطات التنظيمية ذات الصلة، والامتثال لقوانين الأوراق المالية.

مقال

محدوديّة الخيارات والمعالَجة النقديّة

أزمات أسعار الصرف عربياً

ورد كاسوحة

ثمّة محدودية في الأدوات النقدية التي تستخدمها المصارف المركزية العربية لاحتواء أزمات سعر الصرف. ففي لبنان، كما في سوريا ومصر وسواهما من الدول التي تشهد تقلّبات شديدة في أسعار الصرف، أو حتى انهيارات، تبدو المقاربة مُقتصِرة على التأرجح ما بين التثبيت والتعويم. الأدوات الأخرى الخاصّة بأسعار الفائدة، والتي لا تقلّ أهمّيةً عن سياستَي التثبيت والتعويم في احتواء الأزمة، لا تحظى بالأولويّة ذاتها، ولا سيّما لدى المؤسّسات الرأسمالية التي تشرف على «برامج الإنقاذ الاقتصادي» مثل صندوق النقد الدولي. هذه المؤسّسات تعلم أنّ الاقتصادات النامية المتأثّرة بشدّة بالتقلّبات النقدية الخاصّة بسعر الصرف، هي ليست حالياً في موقع يسمح لها بتفعيل الأدوات النقدية المصمَّمة عادةً لاحتواء أزمات أقلّ حدّةً، أو لِنَقُل ذات طابع رأسمالي، مثل دورات التضخُّم والركود المتعاقِبة. لذا يبدو تركيزها منصبّاً على الحدّ من سياسة التدخّل الخاصّة بالمصارف المركزية هنا، بحيث لا تتعدّى حدّي التثبيت والتعويم، مع تفضيل أن يكون التدخّل سالِباً. أي لمصلحة تعويم سعر الصرف وتركِه لمنطق العرض والطلب مع كلّ ما يحمله ذلك من انعكاسات على النشاط الاقتصادي الخاصّ بالإنتاج والتجارة والخدمات، وحتى الاستهلاك.

سياق انتفاء وظيفة المصارف في تمويل الاقتصاد

العامل المشترك بين أزمات كلٍّ من سوريا ولبنان ومصر، هو المحدودية الشديدة في قدرة المصارف على القيام بوظيفتها في تمويل الاقتصاد عبر قناتَي الادّخار والإقراض. ومع أنّ السياق الذي أفضى إلى ذلك، يبدو متعارضاً بين التجارب الثلاث، إلا أنه حدَّ في النتيجة من قدرة السياسات النقدية في هذه الدول، ليس فقط على وضع الأطر لتمويل الاقتصاد، بل أيضاً على تنويع الأدوات وأنماط الاستجابة. أي بحيث لا تتحوَّل هذه الهشاشة إلى ذريعة، لإملاء سياسات رأسمالية لا تتناسب مع حاجات التنمية في كلٍّ من هذه الدول.

في الحالة السورية، ليس ثمّة إملاءات نقدية مباشرة، مثل نظيرتيها في لبنان ومصر اللذين يتفاوضان على «برنامج إنقاذ» مشروط مع صندوق النقد الدولي، إلا أنّ التراجع الكبير في سعر الصرف، ابتداءً من عام 2011، قادَ إلى إضعاف الاقتصاد، عبر حرمانه من مصادر تمويله الخاصّة بدورة الادخار والإقراض. انتقال الادّخار، مع التدهور الشديد لليرة، إلى العملة الصعبة أو الذهب، عطّلَ وظيفة المصارف في معاودة الإقراض حين يحدث ركود نسبيّ نتيجةً لسياسة الفائدة المرتفعة. وهي من الوظائف المعتادة في أيّ اقتصاد، وحين تتعطّل فهذا يعني توقّف عملية النموّ الخاصّة بقطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات، وبالتالي حصول نموّ عكسي في معدّل البطالة، مصحوب بضمور واضح في خريطة قوى العمل. يضاف ذلك طبعاً، إلى الضمور الذي كان قد حدث أصلاً لهذه القوى، نتيجة لحركة الهجرة الكثيفة إلى أوروبا، حيث التركّز الكبير للوظائف والخدمات والرساميل.

الأزمة التي بدأت انطلاقاً من سعر الصرف، اتّخذت في لبنان طابعاً مختلفاً، تبعاً لطبيعة الاقتصاد، إذ تراكَبَت مشكلة المديونية العامّة، مع الدور الذي لعبه الجهاز المصرفي المتضخّم في تبديد الودائع الخاصّة، لتُنْقُل الأزمة، ليس فقط إلى سعر الصرف والاقتصاد الحقيقي، بل أيضاً، إلى ميدان المواجهة مع المصارف وسياساتها. وهو ما ميَّز الأزمة اللبنانية عن نظيرتيها في سوريا ومصر، وفاقَمَ من حدّة الانهيار الحاصل، بما في ذلك سعر الصرف. فقدان الثقة تماماً بالنظام المصرفي اللبناني، عطّلَ بدوره وظيفة المصارف «أُسوةً» بنظيرتها السوريّة. فلم يعد ممكناً، بعد حصول المواجهة، العودة إلى وضع يكون فيه الجهاز المصرفي المسؤول عن فقدان الودائع، في موقع يسمح له مجدّداً بنقل الثروة من المدّخرين إلى المنتِجين عبر قناتَي الادّخار والإقراض.

المشهد نفسه تكرَّر في مصر، إنما حصل ذلك حين بدأ القطاع المصرفي يلمس مشكلةً في تشجيع الناس على الادّخار لدى حصول تضخّم، ومُسارعة المصرف المركزي المصري إلى رفع أسعار الفائدة، لسحب السيولة من الأسواق وخفض الطلب على السلع والخدمات. المشكلة هنا تمثّلت خلافاً لحالتي سوريا ولبنان، في تراجُع قدرة النظام المصرفي المصري، على تمويل نفسه عبر القناة الخاصّة بالودائع، إلى الحدّ الذي دفع بالمصرف المركزي المصري إلى إصدار شهادات إيداع بعائدٍ سنويّ كبير «بدلاً من الودائع»، بغية إقناع الناس بجدوى الاستمرار في الادخار بالجنيه، على أثَر تراجع سعر صرفه أمام الدولار.

تراجُع القدرة على استخدام الأدوات النقدية

بهذا المعنى، ثمّة خيارات ضيّقة أمام المصارف المركزية في هذه الدول لاحتواء الأزمات، ولا سيّما حين يكون صندوق النقد الدولي طرفاً فيها، كما في حالتي مصر ولبنان. وحتى الحالة السورية التي لا تخضع لإملاءات الصندوق، تبدو هي الأخرى مقيَّدة، نظراً إلى اقتصار المعالجات النقدية منذ سنوات، على أداة تثبيت السعر أو جعله قريباً من سعر السوق. ضِيق الخيارت هنا ينسحب على معالجة التضخّم، الذي يبدو في هذه الحالات جميعاً من عوارض انهيار سعر الصرف، خلافاً لطبيعته حين يحدث في اقتصاد رأسمالي نتيجةً للسياسة النقدية الخاصّة بالتيسير الكمّي الهادفة إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات أثناء الركود. هكذا يظهر التضخّم هنا، ولا سيّما في الدول التي تتعرّض لتقلّبات شديدة في سعر الصرف، كامتدادٍ لهذا الأخير، أي كنتيجة لا

> كلّ انهيارٍ جديد في سعر الصرف يقود إلى تعويمٍ جديدٍ له، بحيث يسمح التساوي المؤقّت بين السعرين بتدفّقٍ أكبر للتحويلات من الخارج أو بتسييل كبير للمدّخرات بالدولار

كسبب. وهو ما يحدّ بدوره من التعامل معه، نقدياً، على نحو منفصل، كما تفعل الدول الرأسمالية أثناء تعرّضها لدورات التضخّم والركود المتعاقِبة. وفي حين تتنوّع أدوات المقاربة هناك، من سياسة أسعار الفائدة إلى نظيرتها الخاصّة بالتيسير والتشديد الكمّيين، تبدو الخيارات أمام المصارف المركزية هنا، ليس فقط ضيّقة، بل تكاد تكون مقتصِرة على التدخّل السلبي في سعر الصرف. أي بما يتناسب مع توصيات صندوق النقد الدولي، بعدم دعم السعر وتركه للسوق وديناميّة العرض والطلب. يحصل ذلك أيضاً، تبعاً لطبيعة الأزمة نفسها وشدّتها كما في الحالتين السورية واللبنانية، أو أقلّ حدّةً كما يحصل في مصر، حالياً.

في الحالة المصرية، حصلت مزاوجة بين سياستي التعويم ورفع أسعار الفائدة، باعتبار أنّ الجدوى من سحب السيولة من الأسواق، عبر الودائع، لوضعها في المصارف لا تزال قائمة رغم تضرّر الجنيه، كوعاء للادّخار بعد تراجع سعر صرفه أمام الدولار. هذا ما جَعَل احتمالات معالجة التضخّم بعد «الانتهاء من أزمة سعر الصرف»، ممكنة أكثر من الحالتين اللبنانية والسورية، حيث الجدوى من سياسة أسعار الفائدة ليست فقط أقلّ بكثير، بل ثمّة أيضاً انتفاء لهذه الوظيفة بالكامل، مع انصراف الناس عن الادّخار في العملة المحلّية، لمصلحة الدولار والذهب. وهو ما يفسّر تنامي معدّل التضخّم هناك بوتيرة أكبر مقارنةً بمصر، إذ يبدو النموّ الكبير في تراجع سعر الصرف، في كلا البلدين، متناسباً مع نظيره الخاصّ بالتضخّم حيث ليس ثمّة كوابح نقدية تعمل لمصلحة تخفيف الأثر المزدوج لهذا الانهيار، على الاقتصاد والمجتمع.

التأرجُح بين التثبيت والتعويم

الآلية الوحيدة المُتّبَعة حالياً هي المحافظة على «تعدّدية أسعار الصرف» (أخذت في لبنان طابع إطفاء خسائر المصارف)، بحيث لا يُترَك السعر لمنطق العرض والطلب وحده، في ظلّ الشُّحّ الكبير الحاصل في العملة الأجنبية، وبالتالي زيادة الطلب عليها. وذلك مع استمرار طبع العملة المحلّية، لإبقاء النشاط الاقتصادي قائماً بحدّه الأدنى، وبالتالي تأثير المعروض الكبير منها على السعر. انتفاء التوازن في المعروض بين العملتين لمصلحة الدولار، سَيُبقي السوق في حالة جوع دائمة إليه، حتى مع استمرار تدفّق التحويلات من الخارج، سواء في سوريا أو في لبنان، أو حتى في مصر، حيث الأزمة أقلّ حدّة بكثير، أو لِنَقُل، إنها لا تزال في بداياتها.

مع ذلك، ثمّة تقاطعٌ في الحالات الثلاث يتمثّل في محدودية تأثير العرض من الدولار على السعر، بدفعٍ من إجراءات المصارف المركزية على المدى البعيد. الأثَر من المعروض هنا يسمح بتعزيز العملة المحلّية لفترة، على حساب نظيرتها الأجنبية، ولكن ذلك لا يستمرّ إلا لأيام ليعود بعدها السعر إلى الارتفاع. المعادلة وفقاً لهذا السياق، تحصل على الشكل الآتي: كلّ انهيار جديد في سعر الصرف يقود إلى تعويم جديدٍ لَه، بحيث يسمح التساوي المؤقّت بين السعرين بتدفّق أكبر للتحويلات من الخارج، أو حتى بتسييل كبيرٍ للمدّخرات بالدولار. المعروض من الدولار في هذه الحالة، سواء من الداخل أو من الخارج يُبقي سعر الصرف عند عتبة التساوي أو التقارُب لفترة معيّنة، وهنا تحصل المعضلة التي لا تجد لها المصارف المركزية حلاً، حتى في مصر التي تحافظ على حالة استقرار نسبي، قياساً بلبنان وسوريا. البقاء عند عتبة «التساوي»، بهذا المعنى، لا ينفي ارتفاع السعر، بل يبدو على العكس، كخيارٍ نقديّ من المصارف المركزية العربيّة، لتفضيل استمرار التدفقات التي تغذّي الخزينة العامّة بالعملة الأجنبية، على ديناميات الإنتاج التي تتأثر سلباً، بالدولرة الحاصلة، مع كلّ تعويم جديد للسعر. زيادة كلفة الإنتاج، ومعها التجارة والخدمات، على ضوء التعويم المستمرّ، تدفع بالمركزي إلى معاودة تثبيت السعر، فيبدأ التقارب أو التساوي هنا بالانتفاء، مع عودة الدولار إلى الارتفاع على خلفية تباطؤ التدفّقات الداخلية والخارجية بسبب الفجوة الحاصلة بين السعرين. وهذا يعني العودة إلى نقطة الصفر، حيث التعدُّدية السعرية الواضحة التي تقيّد الدولار، لا تسمح بتدفّقه كما يجب، مع التثبيت المؤقّت الذي يكبح التضخّم قليلاً، قبل معاودة نموّه، حين يعود الضغط على المركزي لتحريك عتبة التعويم، مجدَّداً.

خيار التعويم هنا ليس أفضل الحلول، بسبب تغذيته للتضخّم وأثَره السلبي على نموّ الاقتصاد، ولكنه الأداة الوحيدة المُتاحة أمام المصارف المركزية هنا، للإبقاء على معروض من العملة الأجنبية، كافٍ لخلق طلبٍ على نظيرتها المحلّية. التدخّل سلباً على هذا النحو، يخدم هذه الأخيرة، ولكن ليس بما يكفي لإيقاف التراجع التدريجي في سعر الصرف، حيث التجاذب بين التعويم والتثبيت المؤقَّتين، يغذّي باستمرار النموّ السالب للسعر، في ظلّ افتقاد المصارف المركزية العربية لباقي الأدوات النقدية التي تسمح بخَلْق توازن أكبر بين العرض والطلب، لمصلحة العملة المحلّية.